التقاضى الإلكترونى

فـــى

العقود الدولية

دراسة تحليلية مقارنة فى ضوء

- قانون الاونستيرال النموذجى للتحكيم التجارى الدولى لعام ١٩٨٥ مع التعديلات التى اعتمدت فى عام ٢٠٠٦
- اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ الخاصة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها والمعدلة عام ٢٠٠٦
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الخطابات الإلكترونية فى العقود الدولية عام ٢٠٠٦

الدكتور

وائل حمدى أحمد على

دكتوراه فى القانون التجارى

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

٢٠١٠

التقاضى الإلكترونى

فـــى

العقود الدولية

دراسـة تحليلية مقارنـة فى ضـوء

- قانـون الاونـستيرال النموذجى للتحكيم التجارى الدولى لعام ١٩٨٥ مع التعديلات التى اعتمدت فى عام ٢٠٠٦
- اتفاقـية نـيويورك ١٩٥٨ الخاصـة بـالاعتراف بقـرارات التحكيم الأجنبية وتـنفيذها والمعدلة عام ٢٠٠٦
- اتفاقـية الأمـم المـتحدة بشأن الخطابات الإلكترونية فى العقود الدولية عام ٢٠٠٦

الدكتـور

وائل حمدى أحمد على

دكتوراه فى القانون التجارى

كلية الحقوق – جامعة عين شمس

٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

«نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ» .

صدق الله العظيم

سورة يوسف : الآية ٧٦

اهداء

يشرفنى ان اهدى هذا العمل المتواضع الى روح كلا من :-

الاستاذ الدكتور / ابو زيد رضوان استاذ ورئيس القانون التجارى والبحرى والجوى – كلية الحقوق جامعة عين شمس – وعميدها الأ سبق .

الاستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد القاضى استاذ القانون التجارى والبحرىوالجوى – كلية الحقوق جامعة بنها .

مقدمة

موضوع الدراسة واهميتها :-

لما كانت القاعدة ان القضاء يعد انعكاسا لما يحدث فى المجتمع من تطورات حيث ان القضاء يتطور بتطور اليات المجتمع ،والتى منها ذلك الوافد الجديد وهو الالكترونية ، تلك التى ادى استخدامها الى ظهور القضاء الالكترونى.

لقد اصبح التقاضى الالكترونى واقع قانونى ، تصدقة نظم قانونية خاصة بة لدى مراكز تحكيمية. منذ بداية النصف الاول من العقد الاخير فى القرن الماضى . وهذا التقاضى كان فى بدايته قاصرا على منازعات خاصة بذلك الوافد الجديد وهو الالكترونية ، كعقود المستهلكين التى يتم ابرامها عبر شبكة الانترنت ، ومنازعات نطاق الاسماء(١) .

---

(1) Torsten Bettinger **UNIFORM DOMAIN NAME DISPUTE RESOLUTION POLICY (UDRP)** LL.M., attorney at law, Bettinger Scheider Schramm, Munich. and panelist at the WIPO Arbitration and Mediation Center, p937.

" Domain name disputes arise largely from the practice of "cybersquatting," that is, the pre-emptive bad faith registration of trademarks by third parties as domain names.Cybersquatters exploit the first-come, first-served nature of the domain name registration system by registering names corresponding to trademarks with which they have no connection. As registration of a domain name is a relatively simple procedure, cybersquatters can register numerous variations of such names as domain names. As the holders of these registrations, cybersquatters often put the domain names up for auction, or offer them for sale directly to the company or person connected with the names, at prices far exceeding the cost of registration. Alternatively, they keep the registration and use the name of the person or business associated with that domain name to attract business to their own sites

Despite the rapid growth of the Internet over the past decade as a place to do business, there was, until five years ago, no global uniform procedure for resolving dispuies arising out of abusive domain name registrations. Prior to the establishment of the UDRP, trademark owners had to resort to litigation beforethe courts to reclaim domain names that had fallen victim to cybersquatting. Inview of the complex questions of jurisdiction, applicable law and enforcement that arise when resorting to national judicial systems to resolve disputes arising in the global context of the domain name system, and the resulting delays and costs, traditional court litigation was considered an unsatisfactory solution to the problem. Arguments were presented in support of a reform of the domain name system to include a mechanism for allowing intellectual property owners to rectify abuses of rights in domain name registration in a more efficientma nner.

In response to the growing concerns relating to intellectual property issues associated with domain names and the increasing number of abusive domain name registrations, the Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN) adopted the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (UDRP)2 on 24 October 1999, thereby creating an administrative alternative resolution procedure for domain name disputes" .

حيث امتد هذا القضاء الى واقع التجارة الدوليه ، لما به من مزايا ، تشبع حاجة تلك التجارة ، اما من خلال تعديل الاتفاقيات الدولية ، او وضع اتفاقيات دولية جديدة ، كتعديل اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ بالنسبة لشرط التحكيم او وضع اتفاقية جديدة تنظم العقود الدولية من خلال تبادل الخطابات الالكترونية ، كاتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية .ومن ثم اصبح القضاء الالكترونى لم يعد قاصرا على تلك المنازعات الخاصة به فى بداية نشأته .

الهدف من الدراسه :-

ان الهدف من هذه الدراسة هو بيان ان التقاضى الالكترونى لم يعد قاصرا على منازعات عقود المستهلكين التى تتم عبر شبكة الانترنت ، او منازعات نطاق الاسماء . وانما بيان ان التقاضى الالكترونى قد امتد الى العقود الدولية فى التجارة الدولية . وهذا يتضح من النظام الذى اوجدتة غرفة التجارة الدولية(١)، حيث اذا رفض الاطراف الاستمرار فى هذا النظام استمرت العملية التحكيمية وفقا للنمط المعتاد فى غرفة التجارة الدولية(٢) .

---

(1)**Mirèze Philippe**. Improved NetCase facilitates onlin arbitration. Paris, 31 March 2008 Special CounselCC International Court o Arbitration Email: mireze.philippe@iccwbo.org"The Secretary General of the ICC International Court of Arbitration, Jason Fry, said: "We are very pleased that we can now offer this facility. It is part of our constant drive to offer improved service to the users of ICC arbitration."

(2) **Christopher Kuner**..CURRENT ICC ACTIVITIES IN THE AREA OF E-COMMERCE(2002) 6 VJ Supplement. P3"asappropriate, actors in an ICC arbitration will be offered the possibility to exchange documents online provided all parties to the arbitration case have explicitly accepted to use the system. If one of the parties refuses to use Netcase, the arbitration proceedings will be administered in a traditional manner, with hardcopies of documents being sent to all the actors involved."

منهج البحث :-

سوف نتبع في هذه الدراسة منهجا موضوعيا مقارنا يعتمد على التأصيل والتحليل ويجمع بين النظرية والتطبيق. فهذه الدراسة دراسة موضوعية مقارنة إذ ستتناول التقاضى الالكترونى فى النظم القانونية الخاصة به . وهى دراسة تأصيلية إذ سوف نتناول تأصيل التحكم الالكترونى من خلال بيان تطور شرط التحكيم الالكترونى ثم بيان بعض المراكز التحكيمية الخاصة بالتحكيم الالكترونى . وهى أخيراً دراسة تحليلية لأننا سوف نتناول التقاضى الالكترونى من خلال تحليل شروط ، واجراءات ، وانواع التحكيم الالكترونى . ثم الاعتراف بأحكام التحكيم الالكترونى موضحين مدى الخلط بين الاعتراف بشرط التحكيم الالكترونى . ذلك الذى تم تعديله كما سبق بيانه ، والاعتراف بأحكام التحكيم الالكترونى وتنفيذها ، ذلك الذى فى حاجة الى ذات التعديل الذى تم بشأن شرط التحكيم الالكترونى . وهذا ما نوضحة .

خطة البحث :-

نظراً لاتساع موضوع البحث وتشعبه لكونه محاولة لتقرير ان التقاضى الالكترونى لم يعد قاصرا على المنازعات الناشئة عن استخدام شبكة الانترنت ، بل امتد الى نطاق العقود الدولية، مؤكدين ذلك من خلال التعديلات التى طرأت على اتفاقية نيويورك ١٩٥٨، وقانون التحكيم الصادر عن الاونستيرال ١٩٨٥، والنظام الذى وضعته غرفة التجارةالدولية.

وازاء ذلك سوف نتناول هذا الموضوع فى بابين

الباب الاول :- تطور شرط التحكيم ومراكز التحكيم الالكترونية

الباب الثانى :- طبيعة التحكيم الالكترونى

الباب الاول

تطورشرط التحكيم ومراكز التحكيم الالكترونية

مقدمة

لقد كانت القاعدة المستقر عليها طبقا لأتفاقية نيويورك ١٩٥٨الخاصة بتنفيذ احكام التحكيم الاجنبية ، وقانون التحكيم الصادر عن الاونستيرال ١٩٨٥. ان اتفاق التحكيم يجب ان يكون مكتوبا، والا عدم الاعتداد بة. وهذا ما تكشف عنة الاحكام الصادرة من القضاء الوطنى المقارن الا انه يتعديل اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ ، وقانون التحكيم١٩٨٥ عام ٢٠٠٦ اصبحت هناك امكانية ان يكون شرط التحكيم الكترونيا .

اما بالنسبة لمراكز التحكيم الالكترونية ، فهى كانت فى بداية نشأتها خاصة بمنازعات استخدام شبكة الانترنت ، الا ان ذلك لا يعنى عدم امكانية استخدام ذلك الوافد الجديد فى منازعات التجارة الدولية الخاصة بالعقود الدولية . وهذا ما اكدتة غرفة التجارة الدولية من ذلك النظام الذى انشأته للفصل فى منازعات التحكيم التى تحال اليها من الاطراف ، ليس هذا فحسب بل بصدور اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بالخطابات الالكترونية فى العقود الدولية تأكدت فكرة التحكيم الالكترونى فى العقود الدولية طبقا للمادة "٢٠" فيها .

لذلك سوف نتناول في هذا الباب في فصلين .

الفصل الاول :- تطور شرط التحكيم الالكترونى .

الفصل الثانى :- مراكز التحكيم الالكترونية .

الفصل الاول
تطورشرط التحكيم الالكترونى

تمهيد وتقسيم

الحقيقة ان اتفاقية نيويورك الخاصة باحكام تنفيذ التحكيم الاجنبية ، قد حالت فى المادة "٢" منها قبل تعديلها سنة٢٠٠٦عن تطوير الاعتراف بشرط التحكيم الالكترونى وهذا ما تكشف عن الاحكام الصادرة من القضاء الوطنى المقارن ، بأستثناء قلة من هذة الاحكام . وهذا ما سوف نتعرض له فى المباحث التالية ..

المبحث الاول :- الاحكام التى تنكر التحكيم الالكترونى

المبحث الثانى :- اتفاق التحكيم الوارد فى رسائل او برقيات متبادلة

المبحث الثالث :- الاحكام القضائية التى طبقت عبارة " رسالة او برقية "

المبحث الاول

الاحكام التى تنكر التحكيم الالكترونى

لقد صدر العديد من الاحكام القضائية المقارنة ، تلك التى تطبق الاشتراطات الواردة فى المادة "٢" من تلك الاتفاقية ، تطبيق جامدا لا تأويل فية ولا تفسير من حيث ان يكون العقد متضمنا شرط التحكيم او عندما يكون اتفاق التحكيم موقعا علية من الطرفين . ومن ذلك حكم محكمة استئناف هالوند فى النرويج الصادر فى ١٦ اغسطس ١٩٩٩ (١) حيث اعتبرت المحكمة " ان العقد المبرم عن طريق تبادل الرسائل الالكترونية بالاشارة الى مشارطة استئجار السفن (جنكون) لا يشكل اتفاق تحكيم مكتوب وفقا للمادة "٢" من اتفاقية نيويورك . وانتهت المحكمة الى ان الرسائل الالكترونية المتبادلة مع نسخة من مشارطة " جنكون" لم تكن موقعة ولم تف بالاشتراطات الاساسية للحماية القانونية التى تنص عليها الاتفاقية . ومن ثم لم تعترف المحكمة بالكتابة الالكترونية او التوقيع الالكترونى .

---

(1) Norway, Halogaland Court of Appeal, 16 August 1999 (Stockholm Arbitration Report (1999) Vol 2, at 121):
The Netherlands, Court of Appeal, Hertogenbosh, Sneek Hardhout Import BV (Netherlands) v. Karl Schlueter KG (GmbH & Co) (Germany), 14 July 1995, (Yearbook Commercial Arbitration XXI (1996), p. 643): an arbitration agreement, contained in general terms of contract, signed by one party and faxed to the other party, who signed and faxed the document back, was held to be valid; Austria, Supreme Court, 22 May 1991, (OGH 22.5.1991, 3 Ob 73/91, SZ 64/61): in relation to article V(1), a court found that enforcement might (upon application of the party opposing enforcement) be denied if the form requirements "exclusively and exhaustively contained in article II(2)" were not met; United States, District Court for the Southern District of New York, Sen Mar, Inc. v. Tiger Petroleum Corporation (1991) (774 F Supp. 879): the court decided that an arbitration clause was enforceable under the New York Convention only if it was found in a signed written document or an exchange of letters; there was no enforceable agreement in that case because the arbitration agreement was contained only in a telex that was objected to in its entirety by the other party.

لمزيد من لاحكام أ نظر

United Nations Commission on International Trade Law Working Group II (Arbitration) Forty-fourth session New York, 23-27 January 2006 A/CN.9/WG.II/WP.139 . p 7

المبحث الثانى
اتفاق التحكيم الوارد فى رسائل او برقيات متبادلة

قد يكون اتفاق التحكيم واردا فى رسائل او برقيات متبادلة ومن تلك الاحكام الحكم الصادر فى الولايات المتحدة الامريكية ، المحكمة المحلية للمنطقة الجنوبية من ولاية نيويورك - قضية شركة " sen mar inc"
ضد شركة " tiger petroleum corporation " فى القضية رقم(774.supp.879)
لسنة ١٩٩١ . حيث قررت المحكمة ان شرط التحكيم لا يكون قابلا للا نفاذ بمقتضى اتفاقية نيويورك الا اذا ورد في وثيقة مكتوبة موقعة او فى رسائل متبادلة ، ولم يكن هناك اتفاق قابل للانفاذ فى تلك القضية ، لان اتفاق التحكيم لم يرد الا فى تلكس اعترض علية بالكلية الطرف الاخر(١) .وهنا يكشف الحكم عن ضرورة ان يكون شرط التحكيم مكتوبا وموقعا او يكون كذلك فى رسائل متبادلة .

ليس هذا فحسب بل وصل الامر الى انة يجب عدم الخروج اشتراط الشكل حتى فى الحالات التى يتبين فيها ان اتفاق التحكيم الذى لم يف بأ شتراط الشكل المنصوص علية فى المادة "٢" سيكون مخالفا لمبادئ حسن النية ومن تلك الاحكام ، الحكم الصادر من المحكمة العليا فى ايطاليا فى قضية شركة " robobar limited" ضد شركة " finncold sas "الصادر فى ٢٨اكتوبر١٩٩٣

---

(١) لمزيد من الاحكام انظر :- United Nations Commission on International Trade iaw
Working.op.cit p.8

حيث ردت الحجة التى مفادها ان الطعن فى سريان مفعول شرط التحكيم مخالف لحسن النية ، وذلك على اساس انه من غير المستطاع الخروج على اشتراطات الشكل (١)

ولقد كان لتأثير المادة "٢" من تلك الاتفاقية ، الغلبة على اشتراطات التشريعات الوطنية ومن تلك الاحكام . الحكم الصادر من المحكمةالعليا فى سويسرا، الحكم الصادر فى ٢١ مارس ١٩٩٥ حيث قررت المحكمة ان اشتراطات الشكل تتقرر حصرا . بمقتضى المادة "٢" التى ينبغى ان تفسر بصورة مستقلة بدون مساعدة القانون الوطنى . والحكم الصادر من القضاء الالمانى فى ٣٠ مارس ٢٠٠٠من محكمة "olg schleswing " فىالقضية رقم "16 schH o5/99 " حيث قررت المحكمة ان المادة "٢" تبطل اى قانون وطنى يتعلق باشتراطات الشكل ، وان مبدا التفسير المستقل يعنى انه لايمكن تطبيق القانون الوطنى على تفسير ونطاق اتفاق التحكيم .(٢) واذا كانت تلك الاحكام قد اخذت بالتطبيق الصارم للمادة "٢" من اتفاقية نيويورك فانها قد وصلت بهذا الحد من الصرامةالى انها استبعدت اتفاقات التحكيم الشفوية ، حتى ان اكدها الطرف الاخر كتابة او حتى ان مثل الطرفان فى وقت لاحق امام المحكم او كان هناك قبول ضمنى او تنفيذ للعقد . ومن تلك الاحكام، الحكم الصادر من القضاء الايطالى من المحكمة العليا فى ١٨

---

(١) انظر ذلك فى United Nations Commission on International TradeLaw. Op cit 9

(٢) لمزيد من الاحكام انظر

United Nations Commission on International TradeLaw. Op cit 9

مارس ١٩٩١ ، فى قضية شركة " macer rich & co ag " ضد شركة " societa italiana impianti spa" حيث كان قد ابرم العقد عن طريق تبادل الفاكسات ، وبما ان شركة marce rich ارسلت فاكسا فى وقت لاحق يتضمن مزيدا من الشروط فى العقد ، بما فى ذلك شرط التحكيم ولم ترد علية الشركة الاخرى ولم تقبلة . تبين للمحكمة انة لايوجد ما يثبت وجود اتفاق مكتوب متابادل بشأن التحكيم ، ومن ثم فان لدى المحاكم الايطالية اختصاص بالنظر فى القضية ، وقررت المحكمة انه فيما يتعلق بشروط التحكيم المتصلة بالتحكيم الاجنبى يكون الشكل الكتابى مطلوب دائما بمقتضى اتفاقية نيويورك(١) وهناك من الاحكام التى طبقت الشق الثانى من المادة "٢" عبارة "رسالة او برقية"

(١) لمزيد من الاحكام انظر United Nations Commission on International TradeLaw. Op cit 10

المبحث الثالث

الأحكام القضائية التى طبقت عبارة " رسالة او برقية " .

هناك من الاحكام القضائية التى طبقت ذلك بشكل ايجابى فيا يتعلق بالتلكسات والفاكسات. ومن تلك الاحكام الحكم الصادر فىالمانيا "olg " هامبورج فى ٣٠ يولية ١٩٩٨ . حيث رأت المحكمة إنة فى ضوء التطورات التكنولوجية يجب ان تعامل التلكسات والفاكسات شأنها شأن البرقيات كرسائل فى اطار المعنى المقصود فى المادة "٢" (١) وبالرغم من هذه الاحكام القضائية الصادرة من القضاء المقارن، فأنه على النقيض تماما قد صدرت احكام قضائية اخرى من القضاء المقارن تؤكد على امكانية التحكيم الالكتروني ، من حيث نفاذ شرط التحكيم لو تم الكترونيا فى ظل اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ ، ليس هذا فحسب وانما كذلك احكام تحكيم دولية تؤكد على ذلك(٢):

---

(١) انظر كذلك ايضا :-

Switzerland, Federal Supreme Court, Tracomin S.A. (Switzerland) v. Sudan Oil Seeds Co Ltd (UK), 5 November 1985 (Yearbook Commercial Arbitration XII (1987), p. 511): the Supreme Court found that telexes and letters to settle disputes by arbitration and appointment of an arbitrator in a telex satisfied the form requirement of article II(2).United States, District Court for the Southern District of New York, Oriental Commercial and Shipping Co Ltd (Saudi Arabia) and Oriental Commercial and Shipping Co (UK) Ltd (UK) v.Rosseel N.V. (Belgium), 4 March 1985, (609 F Supp 75); France, Court of Appeal, Paris, Bomar Oil NV v. ETAP, 20 January 1987, (1987, rev. arb. 482); Switzerland, Federal Tribunal, G.S.A.v. T. Ltd, 12 January 1989, (Yearbook Commercial Arbitration XV (1990)); Italy, Court ofSavona, Dimitros Varverakis v. Companis de Navigacion Artico SA, 26 March 1981 (Yearbook Commercial Arbitration, X (1985)); Austria, Supreme Court, 2 May 1972, (YearbookCommercial Arbitration X (1985)); Switzerland, Federal Supreme Court, Tracomin SA v. Sudan Oil Seeds Co, 1987, (Yearbook Commercial Arbitration XII (1987)).

لمزيد من الاحكام انظر United Nations Commission on International TradeLaw..

(٢) انظر لاحقا ص١٣٩ .

ثم اخيرا تم تعدديل المادة "٢" من اتفاقية نيويورك ٢٠٠٦ (١)، وكذلك تم تعديل قانون التحكيم الالكترونى الصادر عن الاونستيرال ١٩٨٥ افى عام ٢٠٠٦ ايضا(٢) ، كذلك صدرت اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية ٢٠٠٦ التى حسمت هذه المسألة بشكل قاطع (٣)

(١) انظر تعديل المادة "٢" من اتفاقية نيويورك"٢٠٠٦ - توصية بشأن تفسير الفقرة (٢) من المادة الثانية والفقرة (١) من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك ١٩٥٨صيغت التوصية، التي اعتمدتها الأونسيترال في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اعترافا باتساع نطاق استخدام التجارة الإلكترونية وبسن تشريعات داخلية، وكذلك سوابق قضائية، أكثر مؤاتاة من اتفاقية نيويورك فيما يتعلق باشتراط الشكل الذي يحكم اتفاقات التحكيم وإجراءات التحكيم وإنفاذ قرارات التحكيم.وتشجّع التوصية الدول على تطبيق الفقرة (٢) من المادة الثانية من اتفاقية نيويورك "مع إدراك أن الحالات لمذكورة فيها ليست حصرية" والتى اعتمدتها الجمعية العامةفى دورتها الحادية والستوت بتاريخ٤ديسمبر ٢٠٠٦. بجلستها٦٤

(٢) تعرف المادة "١/٧"(١) من قانون الاونستيرال النموذجى للتحكيم التجارى الدولى لعام ١٩٨٥والمعدل ٢٠٠٦ (بالصيغة التى اعتمدتها اللجنة فى دورتها التاسعة والثلاثين فى علم ٢٠٠٦) "اتفاق التحكيم" هو اتفاق بين الطرفين على ان يحيلا الى التحكيم جميع او بعض النزاعات التى نشأت او قد تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية محددة ، سواء اكانت تعاقدية ام غير تعاقدية . ويجوز ان يكون اتفاق التحكيم فى شكل بند تحكيم وارد فى عقد او فى شكل اتفاق منفصل " وبالتالى فان اتفاق التحكيم في مضمونه لا يختلف من تحكيم إلي آخر.انظرفى ذلك :- قانون الاونستيرال النموذجى للتحكيم التجارى الدولى لعام ١٩٨٥ مع التعديلات التىاعتمدت فى عام ٢٠٠٦- ص ٤ منشورات الامم المتحدة"

(٣) انظر المادة "٢٠"من اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية ٢٠٠٦

الفصل الثانى
مراكزالتحكيم الالكترونية

تمهيدوتقسيم

يذهب البعض من الفقه(١) الى انه بانتشار فكرة التحكيم الالكترونى بدات مراكز وتنظيمات متعددة تعمل على حل الخلافات والنزاعات عن طريق شبكة الانترنت ، وذلك ضمن قواعد معينة يرسمها كل مركز فى تحديد مجرى العملية التحكيمية . الواقع اننا نخالف هذا الرأى الجليل من الفقه وذلك لان فكرة التحكيم الالكترونى هى من هذه المراكز ذاتها ، تلك التى نشرت فكرة التحكيم الالكترونى .لحاجة التحكيم إلى السرعة ، والكفاءة وتقليل الأعباء على الطرفين.مما ادى الى انشاء مراكز تحكيم الكترونية، حيث يتم ممارسة الاجراءات على شبكة الانترنت ، مما يخلق التحكيم عبر الإنترنت(٢) ، ومن أهم المراكزالتى احرزت تقدما كبيرا فى هذا الصدد.

1- Chamber of Commerce, International Court of Arbitration (NetCase program)

(2) the Virtual Magistrate

(3)the World Intellectual Property Organization Arbitration and Mediation Center(WIPO ECAF)

ولذلك سوف نتناولها فى المباحث التالية .

---

(١) الدكتورة / توجان فيصل الشريدة " ماهية واجراءات التحكيم الالكترونى (التحكيم عبر الانترنت) كوسيلة لفض المنازعات التجارة الالكترونية " المؤتمر السنوى السادس عشر (التحكيم التجارى الدولى . كلية الحقوق جامعة الامارات العربية المتحدة – ص١٠٩٤ .

(٢) انظر ذلك فى
DIMITRIS PROTOPSALTOU, THOMAS SCHULTZ, & NADIA MAGNENAT-THALMANN " Taking the Fourth Party Further? Considering a Shared Virtual Workspace for Arbitration" Information & Communications Technology Law, Vol. 15, No. 2, June 2006p. 1

المبحث الاول
غرفة التجارة الدولية

ان نظام "net case" يهدف الى تعديل استخدام القواعد والخدمات المقررة من غرفة التجارة الدولية فى شأن التحكيم التجارى الدولى. فهو نظام من صنع غرفة التجارة الدولية ، من شأن تسهيل الاتصالات بين كل الاطراف المشتركين فى العملية التحكيمية . حيث من شأنة سرعة الاتصالات وتقليل الاجراءات ، وذلك عن طريق تخصيص موقع على الانترنت لكل قضية على حده . حيث يكون لكل طرف من اطراف العملية التحكيمية كلمة مرور خاصة بالموقع الذى تجرى عليه تلك العملية، يمكن من خلاله ارسال و تسلم المستندات الخاصه بالعملية التحكيمية . واذا رفض احد اطراف التحكيم الاستمرار فية على هذا النظام ، يستمر التحكيم وفقا للنمط التقليدى ، مع الاحتفاظ بنسخة من المستندات التى سبق ارسالها وفقا لهذا النظام (١). ولذلك سوف نتناول نشأة هذا النظام ، والمزايا التى يقد مها.

نشأة نظام "net case" :- عند انشأ هذا النظام اعتقد البعض انه حلما(٢)

---

(١) **Christopher Kuner**,.CURRENT ICC ACTIVITIES IN THE AREA OF E-COMMERCE(2002) 6 VJ Supplement.p3

(2) **Mireze**, net case :keep going where progress leads you.the university of toledo law review v.38 . n.1 .2006, p1(in 1989 , the former chairman of the icc international court . alin plantey decided to equip the secretariat of the court with a computer program for managing arbitration cases . p. davis , who was then counsel at the secretariat , rose to challenge .together with some computer engineers and members of the secretariat , including me , D. devised the secretariat;s first computerized case management system., although his colleagues thought he was a dreamer , davis kenw that it was the and he was right . thanks to his perseverance and enthusiasm , the case mangement system –futuer has become essential to the secretariat of the icc court since 1998 , I have been in charge of the system upgrades that are necessary to keep pace with the constant and rapid evolution of modern technology . these upgrades led to the creation of the icc<s current international court of arbitration database IcaBase . while IcaBase has been vital to oure internal operations the growing use of electronic tools by the business community made the need for a similar environment to serve oure clients indispensable . thus , IcaBase became the basis for the development of the netcase < the icc<s online arbitration database > the purpose of this sympositum is to examine the role online dispute resolution (O R D)can play in enhancing worldwide understanding .

ولكنة اصبح حقيقة واقعية بفضل التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات تلك التى غيرت من المفهوم العالمى للاتصال بين الاطراف ، ذلك الذى اصبح فى ظل هذا التطور الهائل للتكنولوجيا لا يستلزم الحضور المادى للاطراف،حيث مكنت الاطراف من اللجوء الى جهاز الكمبيوتر، للفصل فى المنازعات التى تنشأ بينهم ، وفقا لنظم محددة سلفا . فلم تعد هناك حاجة الى حضور الاطراف امام المحكمة لسماع الدعوى المقامة. ليس هذا فحسب بل لم تعد هناك امكانية اساءة استغلال الوقت فى التقاضى فالاطراف على حدا سواء من حيث الوقت لتجهيز المستندات لابداء الدفاع اللازم . فهذا النظام يقوم على عنصرين :-

(1)icabase resources (it is much mor than a mere antarnet for exchanging documentes)

(2)"EDM" (caselinks up and displays in formationfrom both icabase and an electronic document management system)

و بالرغم من انه يحدد وقت معين لتبادل مستندات التحكيم ، فأنة لايؤكد أن الدعوى التحكيمية محاطة بالسرية الكاملة سواء من حيث السمع أو تبادل المستندات ، وعلى أية حال ، فأن الحكم الصادر وفقا لهذا النظام تتقرر قيمتة بقبول الاطراف له واستلام نسخة منه ، حيث لاتوجد اتفاقية دولية تعترف بأحكام التحكيم الالكترونية.(١)، تلك التى كان من شأنها تحقيق التوحيد فى التشريعات الوطنية ومن ثم احكام القضاء المقارن بخصوص تلك الاحكام(٢)

---

(1) **Mireze**, net case :keep going where progress leads you ,.the university of toledo law review v.38 . n.1 .2006, p .419

(2)**United Nations Commission on International Trade Law Working Grou II (Arbitration) Forty-fourth session New York, 23-27 January 2006.** Settlement of commercial disputes Preparation of uniform provisions on written form for arbitration agreements Article II(2) of the Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards (New York, 1958)

الا انه بتعديل المادة "٢" من اتفاقية نيويورك ٢٠٠٦، اصبحت هناك امكانية للاعتراف بشرط التحكيم الالكترونى(١).

مزايا هذا النظام :- تتحدد مزايا هذا النظام كما اوضحها بعض الفقة(٢) فى الاتى:-

اولا- ان هذا النظام يقدم خدمات متميزة بدون اى تكاليف ، او مقتضيات خاصة لنظام hardware or software ، فهو نظام يمكن استخدامه من اى مكان فى العالم ، فى اقصر وقت ممكن ، سواء بالنسبة لاطراف التحكيم اوالمحكمين .

ثانيا – ان هذا النظام يمكن اطراف العملية التحكيمية (claimant, respondent, experts, translators, arbitrators, and the ICC Secretariat) من ارسال كافة المستندات على الخط عبر شبكة الاتصال الالكترونىعلى الخط ، وقرائتها(٣) . وهذه المستندات تتاح فورا لأطراف العملية التحكيمية وتظل محتفظة بقيمتها خلال التحكيم(٤)

ثالثا – ان هذا النظام يتضمن مواقع سرية امنه ، تكون كلمة المرور فيها

---

(١) انظر تعديل المادة "٢" من اتفاقية نيويورك"٢٠٠٦ - توصية بشأن تفسير الفقرة (٢) من المادة الثانية والفقرة (١) من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك ١٩٥٨صيغت التوصية، التي اعتمدتها الأونسيترال في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اعترافا باتساع نطاق استخدام التجارة الإلكترونية وبسن تشريعات داخلية، وكذلك سوابق قضائية، أكثر مؤاتاة من اتفاقية نيويورك فيما يتعلق باشتراط الشكل الذي يحكم اتفاقات التحكيم وإجراءات التحكيم وإنفاذ قرارات التحكيم.وتشجّع التوصية الدول على تطبيق الفقرة (٢) من المادة الثانية من اتفاقية نيويورك "مع إدراك أن الحالات لمذكورة فيها ليست حصرية" والتى اعتمدتها الجمعية العامةفى دورتها الحادية والستوت بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٦. بجلستها ٦٤ .

(2) Mireze , op. cit . p, 419 , 420

(3)Christopher kuner.current icc activtties in the area of e- commerce VJ Supplement(2002). p3

(4) Mireze phillippe. Using technology to resolve business disputes . special supplement of the , icc international court of arbitration bulletion , publication , no,. 667 - 2004

لدى اطراف العملية التحكيمية فقط (١) يستطيعوا استخدامها طوال مدة ٢٤ ساعة . كما انها تتضمن مواقع خداعية ، بل وفيروسات لحماية الاطراف فى العملية التحكيمية من الاعتداء عليهم (٢).

رابعا – نظرا لاهمية المستندات فى العملية التحكيمية ، فان هذا النظام يقدم نظام موحد لتخزين كل المستندات فى العملية التحكيمية ، بل ونظام كافى لاسترداد المستندات . ليس هذا فحسب بل ان اللجوء الى تلك المستندات يكون عن طريق عنوان الملف او تاريخة ، وذلك بطريقة سهلة وميسورة (٣)

خامسا – ان هذا النظام يقدم لمن يتفقوا على استخدامة ارشادات يتعين عليهم اتباعها وهى :- 1 - the net case guidelines والتى تتضمن اجراءات استخدام هذا النظام . 2 -guidelines on it in arbitration التى تتضمن ثلاث عناصر ا- لائحة التشغيل عند استخدام شبكة الانترنت فى التحكيم الدولى. ب- قواعد استخدام هذه الشبكة . ج- الملاحظات التفسيرية .(٤)

وهذه الارشادات يقصد بها تنظيم اجراءات التحكيم

ومن ثم يمكن القول ان العناصر الاساسية لهذا النظام تتحدد فى :-

1- Updated information in real time.

2-Forums that enable participants to exchange views in a secure environment, instead of sending unprotected emails.

3-Immediate availability of posted documents and messages; for every new posting, an alert message is sent to users.

4-Ability to post very large documents in serveral files formats(5)

---

(1)Christopher kuner. Op. cit. p3
(2) Mireze phillippe.op. cit .p.2
(3) Mireze phillippe.op. cit .p.2
(4) Mireze phillippe.op. cit .p.2
(5)Mirèze Philippe. Improved NetCase facilitates onlin arbitration. Paris, 31 March 2008 Special CounselCC International Court o Arbitration Email: mireze.philippe@iccwbo.org

المبحث الثانى

القاضى الافتراضى (the Virtual Magistrate)

تعريفة:-

يقوم نظام القاضى الافتراضي على تقبل الشكاوى بشأن الرسائل المنشورة أو الملفات التي يزعم أنها تنطوي على انتهاك لحقوق النشر أو العلامات التجارية ، والاختلاس والأسرار التجارية ، والتشهير والتدليس والمخادعة والممارسات التجارية ، وغير مناسبة (الفاحشة ، خليع ، أو خلاف ذلك انتهاكا لقواعد النظام) ومواد الغزو والخصوصية ، وغيرها من المحتويات غير المشروعة. ولهذا النظام أن يقرر ما إذا كان سيكون من المعقول بالنسبة لمشغل النظام حذف أو تقييد الوصول إلى ملف الطعن أو الإرسال. و الحالات الأخرى التي قد تتطلب اتخاذ قرارات بشأن الكشف عن هوية الفرد لشخص غير الجهات الحكومية. في الحالات القصوى ، ويجوز للقاضى الافتراضي الحكم على ما إذا كان من المناسب لمشغل النظام حرمان أي شخص الوصول إلى الإنترنت. ولا ينظر فى المسائل الخاصة عن الفواتير أو الالتزامات المالية فيما بين المستخدمين ومشغلى والنظام (١)

نشأة نظام القاضى الافتراضى :- يرجع اساس نشأة هذا النظام الى الاجتماع الذى تم بين معهد القانون الخاص لحل المنازعات الالكترونية ، ومركز فيلانوفا للمعلومات فى القانون والسياسة فى ٢٥ اكتوبر ١٩٩٥بواشنطن ومن ذلك التاريخ حتى الاعلان عن هذا المشروع استمر العمل لتأسيس هذا المشروع بمشاركةجمعية المحكمين الامريكية . وفى ٤ مارس ١٩٩٦ تم الاعلان رسميا عن هذا لمشروع من خلال نشرة صحفية تم توزيعها من

---

(1)**David G. Post**.dispute resolution cyeberspace engineering a virtual magistrate system Cyberspace Law Institute Working Paper # 2 Presented at the NCAIR Conference on On-Line Dispute Resolution May 22, 1996 Washington, DC

من خلال البريد الالكترونى وغيرها من الاجهزة على شبكة الانترنت ، وقد لاقى هذا المشروع قدرا واسعا من الاهتمام والاستجابة ، حيث تناولتة الصحف بالتعليق علية، كما فى صحيفة نيويورك تايمز ، ونيويورك بوست ولقد كانت هناك وثيقتين اساسيتين يقوم المشروع عليهما وهما وثيقة المفاهيم ووثيقة قواعد الاستخدام . حيث تضمنت وثيقة المفاهيم اهداف المشروع وقد تم تعديلهما وتنقيحهما ، بحيث اصبح يوضحان تماماهذا النظام (١)

شروط تطبيق هذا النظام:- (٢) تتحد شروط تطبيق هذا النظام فىالاتى :-

---

(1) There were originally two basic documents: a concept paper and the rules. The concept paper offered an overview explaining what the Project would, accomplish, how it would proceed, and how it would be governed. The goals for the Project as defined in the concept paper are:
1-Establish the feasibility of using online dispute resolution for disputes that originate online.
2-Provide system operators with informed and neutral judgments on appropriate responses to complaints about allegedly wrongful postings.
3-Provide users and others with a rapid, low-cost, and readily accessible remedy for complaints about online postings.
4-Lay the groundwork for a self-sustaining, online dispute resolution system as a feature of contracts between system operators and users and content suppliers (and others concerned about wrongful postings).
5-Help to define the reasonable duties of a system operator confronted with a complaint.
6-Explore the possibility of using the Virtual Magistrate Project to resolve other disputes related to computer networks.
7-Develop a formal governing structure for an ongoing Virtual Magistrate operation.
As the two basic documents were circulated, revised and refined, it became clear that additional documentation would be needed. To track the style of the Internet, a FAQ (Frequently Asked Questions) was written for posting on the Virtual Magistrate Home Page. Also, to provide direction to magistrates, a Magistrates Handbook was prepared that described complaint and decision handling procedures; training requirements; and a suggested format for decisions. In addition to the Project documentation, the Villanova Center developed training materials for magistrates with the assistance of the AAA. All documents are available through the Virtual Magistrate Home Page.

لمزيد من التفصيل انظر

Robert Gellman .A Brief History of the Virtual Magistrate Project: The Early Months Executive Director Virtual Magistrate Project email: <rgellman@cais.com> Prepared for The On-Line Dispute Resolution Conference Washington, DC Sponsored byThe National Center for Automated Information Research May 22, 1996

(2) **Jack Goldsmith and Lawrence Lessig Grounding the Virtual Magistrate** University of Virginia School of Law; Professor of Law, University of Chicago Law School.. p7-8

اولا – ارتضاء الاطراف تطبيق قواعد هذا النظام.
ثانيا:- اقرار المحاكم لصحة هذا الاتفاق
ثالثا:- اقرار المحاكم لهذا النظام والجزاءات المقرره فى الأحكام الصادرة .

لكن هل توافر هذه الشروط الثلاثه، من حيث الرضا ، وصحه شرط الاتفاق على هذا النظام ، والتنفيذ القضائى لقواعد هذا النظام ، كافيه لتطبيق هذا النظام فى التحكيم الدولى ، لقد كانت الاجابه على هذا التساؤل بنعم لكن لم تكن بدون صعوبات تواجه امكانية تطبيق هذا النظام ، على اعتبار ان هذا النظام كان مازال وليدا حديث العهد بالعالم عموما ، حتى انة قد قيل لابد من تعديل اتفاقية نيويورك الخاصة بتنفيذ احكام التحكيم الاحنبية لكى تسهل من تطبيق هذا النظام (١)، وقد حدث بالفعل ذلك من حيث عدم اشتراط ان يكون اتفاق شرط التحكيم كتابى(٢) ، وكذلك تعديل القوانين الوطنية فى هذا الخصوص ، وقد حدث هذا بالفعل ايضا فى القوانين الوطنية(٣)

---

(1)Jack Goldsmith and Lawrence Lessig,op .cit .p.7

(٢) انظر تعديل المادة "٢" من اتفاقية نيويورك"٢٠٠٦ - توصية بشأن تفسير الفقرة (٢) من المادة الثانية والفقرة (١) من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك ١٩٥٨صيغت التوصية، التي اعتمدتها الأونسيترال في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اعترافا باتساع نطاق استخدام التجارة الإلكترونية وبسن تشريعات داخلية، وكذلك سوابق قضائية، أكثر مؤاتاة من اتفاقية نيويورك فيما يتعلق باشتراط الشكل الذي يحكم اتفاقات التحكيم وإجراءات التحكيم وإنفاذ قرارات التحكيم،وتشجّع التوصية الدول على تطبيق الفقرة (٢) من المادة الثانية من اتفاقية نيويورك "مع إدراك ان الحالات المذكورة فيها ليست حصرية" والتى اعتمدتها الجمعية العامةفى دورتها الحادية والستوت بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠٠٦. بجلستها٦٤

(3) the 1996 English Arbitration Act stipulates "writing" in section 5 (1) and defines "writing" in section 5 (6) to include "its being recorded by electronic means." Article 6(a) of the US Uniform Arbitration Act refers to "an [arbitration] agreement contained in a record", whereas the 'record' means "information that is inscribed on a tangible medium or that is stored in an electronic or other medium and is retrievable in perceivable form". Article 1031 (5) of the German Code of Civil Procedure (*Zivilprozessordnung*) provides explicitly that the written form may be substituted by the electronic form pursuant to Section 126 a of the German Civil Code (*"Bürgerliches Gesetzbuch – BGB"*). This leaves open the question which electronic forms can constitute legally valid records, or more accurately, under which conditions such forms can be used to enter into arbitration agreements

انظر ذلك فى
Morek.R. Online Arbitration Admissibility within the current legal framework.
rafalmorek@uw.edu.pl2

القانون الواجب التطبيق :- (١)

الحقيقة انه كانت هناك ثمة مشكلة وهى القانون الواجب التطبيق على المنازعات فى هذا النظام، حيث كان من ضمن الحلول بصدد هذه المشكلة ، هو تطبيق قواعد القانون المختار من الاطراف، وتلك كانت فكرة سيئة على اعتبار انها غير واضحة وذلك لان اى قاون وطنى سيحكم تلك المنازعة الخاصة ، حتى ان القوانين الحديثة لاتكون بالقدر الكافى فى المنازعات الاخرى ، وهى اقل من ان تحكم مثل هذه المنازعات .

وعما اذا كان من الممكن وضع نظام قانونى لتلك المنازعات فى هذا النظام على غرار اتفاقية روما الخاصة بالقانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية١٩٨٠ ، فذلك ايضا امرا مرفوضا على اعتبار عدم امكانية حدوث ذلك ، فضلا عن ان ثبات هذا النظام لايتلائم مع التطورات التى تحدث فى مثل تلك المنازعات .

---

(1) **Jack Goldsmith and Lawrence Lessig.op. cit . p7-8** We have already addressed one governing law problem: The law that governs, and validates, the agreement to VMDR. As we have explained, the validity of the VMDR agreement will depend on the interaction between national arbitration laws and an international enforcement treaty. An even more challenging problem is presented by the law that the VM will apply in resolving the merits of cyberspace disputes. This is a complex problem. But it must be faced if the VM system is to work. For the moment we will assume that the only legal problems that will arise in cyberspace involve the making and enforcement of contracts. Even on this assumption, the task of designing a governing law regime is hard. And of course this assumption is false. We will remove the assumption at the end to discuss different problems
There are several possibilities for a governing contract law regime. One possibility is to let the VM apply extant national choice of law rules to determine the law that governs the merits of a dispute. This is a bad idea, because it is unclear which country's choice of law rules would govern any particular dispute, and because modern choice of law regimes in any event are not sufficiently determinant even in the real world, much less as applied in cyberspace. A different
This isn't a very good idea either, possible solution is a uniform choice of law treaty regime. because agreement will be difficult to obtain and because a choice of law process in the cyberspace context will invariably be difficult, even if the rules were relatively determinate (which they rarely are in modern times) and uniformly applied. Rather than establish a choice of law regime, the better idea is to establish a uniform law so that all disputes in cyberspace are governed by the same law . This approach makes (most of) the choice of law problem go away. Uniform law has proved to be a useful antidote to choice of law problems in similar transnational contexts, ranging from the ancient commercial communities that developed the law
to the UCC, to the Convention on the International Sale of merchant and the law maritime, The decision to develop a uniform law still leaves open many options. First, Goods (CISG). nations of the world might enter into a treaty, like CISG, in which they agree that certain sales disputes in cyberspace shall be governed by the uniform international law embodied in the treaty. This option is probably not a great idea. It might work for sales disputes; CISG, like the New York Convention, can perhaps be modified to suit cyberspace. But CISG

اجراءات هذا النظام :-

تبدأ اجراءات هذا النظام عندما يرسل الطرف المدعى شكواه الى

=addresses only a subset of all contract law; for the plethora of disputes that arise in cyberspace, this option is no less daunting than the creation of a world government. And in any event, it is unlikely that governments will establish law that cyberspace users find conducive. A better idea is to develop a private legal regime. This can be done in one of two ways. First, the cyberspace sovereign could develop a uniform law that would govern all contractual disputes in cyberspace. The parties would consent to this law just as they consent to VMDR. This uniform cyberspace law could be mandatory law or default law. Second, if the uniform cyberspace law is merely default law, the parties might instead choose to design their own legal regime. They could do so by either by opting out of certain default cyberspace rules, or by choosing a particular national law to govern their contract (also with the possibility of selective opt-outs). Each of these private legal options has strengths and weaknesses. Here is where the real problems begin. Countries do not as a general matter permit parties to have plenary control over their contractual relations. Instead, certain mandatory "public policy" laws apply regardless of party intent or consent. For example, the United States will not permit parties within its jurisdiction to enter into contracts in violation of the Sherman Act. Such contracts are simply not enforceable. What is a VM to do when uniform cy- berspace law, or the law otherwise chosen by the parties, does not include this mandatory law? Can she ignore the mandatory law? Will there be adverse consequences for subsequent enforcement of her ruling if she does? Does she even have the authority to apply the mandatory law? If she does apply it, hasn't she violated the rule of party consent? Will this cause enforcement problems?

These and many other related problems arise in international arbitration. There are as yet no perfect solutions, but there are pretty good ones. As a general matter, the New York Convention permits an exception to the obligation to enforce arbitration agreements and awards when the arbitration involves a nonarbitrable subject or when enforcement of the award would violate a strong public policy. These exceptions - especially the one concerning nonarbitrability - have in general been narrowly construed, and increasingly so. Moreover, arbitrators have been very clever at making arguments, grounded in party consent, that permit them to apply mandatory law not expressly chosen by the parties.

Many of these solutions might apply in the VM context. But there are two additional problems in the VM context not present in the arbitration context. The first has to do with the fact that cyberspace implicates many more legal problems than contractual relations. International arbitration is primarily limited to the resolution of contractual disputes. Can we design a dispute resolution regime to deal with legal problems more comprehensively? The governing law problem is immense. Will cyberspace sovereigns offer such comprehensive law? Will nations permit the development of this law?

Assuming that these problems can be resolved, the problem of mandatory national laws remains. And the problem is exacerbated because the typical cyberspace transaction potentially implicates many more national jurisdictions than the typical real-world commercial contract, which usually implicates two national juris- dictions. This means that many more nations will arguably have pertinent mandatory law to be taken into account. Solutions here will be harder. Uniformity of mandatory laws is desirable but not likely (although this is what is slowly being achieved, albeit indirectly, by the New York Convention enforcement regime). And the choice of applicable mandatory law is a conceptual nightmare when multiple jurisdictions are involved. But here again the possibilities of contract - at both the private and public levels - present themselves. For to the extent that there can be some self-enforcement of these agreements using the network itself, conflicts with national law can be made less signifi- cant. And there might be ways to coordinate, or make more uniform, certain mandatory laws at the treaty level. No doubt there is no way in principle to know whether debilitating conflicts will nonetheless remain. But the strategy for reducing them should be clear, and it is that strategy that has been our focus.

الى المحكمة على النموذج المعد لذلك ، متضمنه شرح كامل لدعواه واعترضاته ضد الطرف الاخر. وحينئذا يتم مراجعة االشكوى من قبل هيئة المحكمين الامريكية ، والتى لها ان تطلب اى معلومات تفسيرية عن الشكوى . وبعد الحصول على موافقة الاطراف المشتركين، وارسال كافة المستندات الضرورية ، حيث يتم اختيار القضاة الافترضيين عشوائيا

The Magistrates are selected by the AAA and the Cyberlaw Institute Subcommittee

ويكون عملهم تطوعى(١) ، و تبدأ المحكمة فى النظر فى النزاع ، وتصدر حكمها فى خلال ٧٢ ساعة(٢)

---

(1) The Magistrates are selected by the AAA and the Cyberiaw Institute Subcommittee. they are be paid volunteers that are randomly selected when a casc is accepted. Magistrates must be familiar with relevant legal principles as well as technical issues that they may encounter انظر ذلك فى.
Susan Patlyek Dispute Resolution in Cyberspac

(2) When a party wants to a apply for service they fill out a complaint, which is located on the VM's webpage. The complaint asks for a description of the action, objection to the activity and information about the other person. The complaint is then reviewed by the AAA who, if necessary, requests additional information about the complaint, then secures a participation agreement from both parties. After the necessary documents are secured the AAA begins assigning Magistrate(s) to the case. The VM tries to resolve all disputes within 72 hours of both parties agreeing to participate
.Communication between the Magistrate and the parties will take place on a designated listserv/newsgroup ("grist"). All participants receive a password for access to the grist, where the decision will be posted. In some cases, it may be necessary for the Magistrate to communicate privately with a party. In these cases communication will take place via the Magistrate's private e-mail

VM will decide whether reasonable action should be taken by the systems operator; such as deleting, masking or restricting access to a message, file or posting. It may also be necessary for the Magistrate to decide whether access should be denied to certain parties. The Virtual Magistrate project expects system operators to support and enforc all decisions just as they would in private arbitration All decisions will be made public unless otherwisedeemed by the Magistrate

انظر ذلك فى :

Tom W. Bell Polycentric. Law in the New Millennium Alexandria, Virginia May, 1998 An Essay Submitted to The Mont Pelerin Society On the Occasion of its 1998 Golden Anniversary Meeting In Accord with the Requirements for the Friedrich A. Hayek Fellowship

المبحث الثالث

منظمة الويبة(WIPO ECAF)

تعد منظمة الويبو لحقوق الملكية الفكرية والادبية احدى الجهات(١) المعتمدة من الايكان(٢) لحل المنازعات الخاصة بنطاق الاسماء(٣). ولا تعد الاجراءات القضائية هى الاجراء الوحيد لحل تلك المنازعات. ولذلك سوف نتناول تعريف نطاق الاسماء ، والقواعد التى وضعتها الايكان بشأن تلك القواعد ثم الاجراءات الاخرى لحل تلك المنازعات ، واخيرا نتناول لاجراءات القضائية باعتبارها الاجراء الاخير

تعريف نطاق الاسماء :- .

فنطاق الاسم هو "اسم ينفرد به حائزه عبر الانترنت مهمته تحديد المواقع والصفحات على الانترنت. وهو جزء من Uniform Resource Locator URL الذي يتعامل مع الخادم الذي يتتبع طلب الصفحة او الموقع، ومن حيث الشكل هو عبارة عن سلسلة من الكلمات يفصل بينها نقاط تتولى تعريف عنوان بروتوكول الانترنت". او أنه هو الاسلوب المتبع والذي يتميز بالسهولة

---

(١) انظر ذلك فى الدكتور /رامى محمد علوان " المنازعات حول العلامات التجارية واسماء المواقع الانترنت " ص ٢٦٦ – ٢٩١ . مجلة الشريعة والقانون – العدد الثانى والعشرون – يناير ٢٠٠٥

(2) In the late 1990s, the popularity and commercialisation of the Internet resulted in pressures to reform the management of the DNS. DNS administrative and management functions had originally been performed relatively informally, and largely on a voluntary basis. In June 1998, the United States Department of Commerce published a policy statement proposing the creation of a new private, non-profit corporation to perform DNS management functions, including overseeing policy for adding new TLDs.7 The Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN), a non-profit organisation incorporated under Californian law, was established as a result. The legal arrangements relating to the establishment of ICANN are complex. The most important founding documents consist of a set of interlocking contracts between the United States Department of Commerce (DoC), ICANN and a private company, Network Solutions, Inc (NSI), which was responsible for administering and maintaining the authoritative DNS root server. The agreements, which were finalised in November 1999, had a number of important consequences. First, the agreement between the DoC and ICANN ensured that the United States government preserves a residual degree of policy supervision over ICANN.8 Second, the agreement between DoC and NSI ensured that domain name registrations would be accepted only from ICANN-accredited registrars This effectively meant that ICANN could impose conditions, through accredited registrars, on all domain name registrants. Third, under the registry agreement between ICANN and NSI, NSI agreed to require all registrars to adopt a dispute resolution policy to be enforced on all domain name registrants Since its inception, the legitimacy of ICANN has been questioned.11 There are three main question-marks over ICANN's legitimacy. First, none of the parties to the 1999 agreements could claim unequivocal authority over the DNS and the DNS legacy root. Second, the agreements did not clarify ultimate responsibility for DNS policy-making, and ICANN has sought to maintain the fiction

= that its role is confined to technical oordination, not policy-making. Third, and perhaps most importantly, mechanisms forensuring the legal accountability of ICANN were, at best, ambiguous. In particular, thefull extent to which ICANN is accountable to the United States government, or to anamorphous 'Internet community', is unclear. Moreover, as a private organisation,ICANN is not subject to legal mechanisms that have been developed to ensureaccountability of public policy-making bodies.

Given the inadequate institutional foundations of ICANN, it is unsurprising that moststakeholders and commentators have come to regard the current arrangements asunsustainable. The focus of policy debates has shifted from the legitimacy of the existingstructure to proposals for restructuring or replacing ICANN. In February, the Presidentof ICANN, Stuart Lynn, released a report, entitled ICANN – The Case for Reform,designed to stimulate public discussion of the future of arrangements for managing theDNS. In essence, the report advocated a greater role for national governments within ICANN, including representation at the board level. It also recommended newmechanisms to increase the transparency and accountability of ICANN processes. Overtime, it is likely that arrangements for managing the DNS will benefit from more formalstructures of accountability and a formally **recognised role for national govenments** مشار اليه في :-

David Lindsay, Internet Domain Name Dispute Resolution Paper presented to BLEC Congress 2002Melbourne, 30 April 2002

(3) immediate roots of the UDRP lie in the June 1998 policy statement of the United States Department of Commerce, that led to the formation of ICANN. The statement did not recommend specific remedies for the complaints of trade mark owners, but instead proposed a process of international consultations on domain name dispute resolution to be conducted under the auspices of the World Intellectual Property Organization (WIPO).

Pursuant to the recommendations, WIPO initiated a multi-staged consultative process to consider the future shape of a dispute resolution system. This process was quite different from the traditional functions performed by WIPO, which was confined to activities such as developing model national laws or preparing expert reports to support the development of international treaties. In effect, WIPO was acting in response to a request from an organ of a single government, the United States Department of Commerce, to convene a study to be submitted to a private corporation, ICANN, which could implement any proposals without further consultation with other national governments.

As a result of its consultative process, WIPO produced an Interim Report in December 199849 and a Final Report in April 1999.50 The main recommendations of the WIPO Final Report were as follows: te adoption of a uniform dispute resolution policy, known as an 'administrative procedure', to be made mandatory through contractual clauses imposed on all domain name registrants in open gTLDs;The scope of the process to be limited to cases of deliberate, bad faith, abusivere gistration of trade marks as domain names, thereby effectively excluding proceedings alleging violations of trade names, geographical indications orpersonality rights; Complainants to be limited to trade mark holders;Remedies to be limited to cancellation or transfer of a domain name, and theallocation of costs, meaning that damages would not be available; Parties to retain the ability to initiate litigation in national courts, in which case the decision of the national court prevails over the administrative determinationunder the UDRP; UDRP determinations to be effectively self-executing, by the relevant registrarsmaking the a ppropriate changes to the domain name system (DNS) database; Famous and well known marks to be excluded from registration as domainnames.The WIPO recommendations were submitted to the then newly establishedICANN,which began an expedited process to review the proposals. The review was undertakenby a working group of ICANN's Domain Name Supporting Organization (DNSO). Theboard of ICANN accepted the working group's recommendations and approved the finalversion of the UDRP, and the associated *Rules for UDRP*, in October 1999. ICANNessentially accepted the recommendations of the final WIPO report, with the notableexception of the recommendation for excluding famous and well known marks.Nevertheless, ICANN modified some of WIPO's proposals, mainly by improving theposition of domain name registrants as against trade mark owners in a number of ways,including

مشار اليه في :-

David Lindsay, op, cit . p 15 –17

حين اقامة علاقة (طبيعية) بين المواقع باستخدام الانترنت. ومثال ذلك كتابةنطاق الاسم التالي **www.arado.org.eg** . حيث يتم تحديد خريطة الوصول الى موقع ما باستخدام نطاق معين يعمل كعنوان مسار لموقع ما عبر الانترنت. ويقوم نظام نطاق الاسماء **DNS** بترجمة أسماء الانترنت (الاحرف) الى أرقام لبروتوكول الانترنت اللازمة لتراسل المعلومات عبر الشبكات. ومن الناحية القانونية فإن نطاق الاسم هو "علامة تأخذ مظهر اندماج الأرقام والحروف بحيث يتولى هذا المظهر تحديد مكان حاسوب او موقع او صفحة عبر الانترنت، وهو يتكون من ثلاثة مقاطع: المستوى العالي او العام GenericTLD الذي يتولى تحديد طبيعة الجهة التي يتم الاتصال معها ومستوى ثان ويتناول العلامة التجارية او الاسم المختار مثل ARADO او اسم فرد ما ...الخ، ومستوى ثالث وهو يتناول تحديد خادم مضيف محدد يتم التعامل معه مثل خادم الويب "www". (١) ولقد أدرك القضاء المقارن هذه الاهمية حين قرر " أن نطاق الاسم أكثر من مجرد عنوان عبر الانترنت ، فهو أيضا يبين هوية موقع الانترنت لمن يسعى للوصول اليه، تماما مثل اسم الشخص الذي يشير الى فرد معين او بشكل أكثر دقة الى مدى صحة علامة تجارية لمؤسسة او لشركة، فأسم الشركة يشير الى هوية شركة معينة"(٢)

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر الدكتور/ عمر محمد يونس "ICANN" دراسة تم عرضها في محاضرة في ندوة "تأثير محركات البحث على ادارة الانترنت " في الفترة من ٣١-١٤اغسطس ٢٠٠٥ص٢٣ وما بعدها. المنظمة العربية التنمية الادارية- جامعة الدول العربية . الاسكندرية .

(2)As explained by one United States court, "a domain name is more than a mere internet address. It also identifies the internet site to those who reach it, much like a person's name identifies a particular person, or, more relevant to trademark disputes, a company's name identifies a specific company." Cardservice International, Inc. v. McGee, 950 F Supp 737, 741, 42 USPQ2d 1850, 1854 (ED Va 1997), affd 129 F3d 1258 (CA 4 1997). See: Barbara A. Solomon - TWO NEW TOOLS TO COMBAT CYBERPIRACY A COMPARISON- the firm of Fross Zelnick Lehrman & Zissu, New York, New York, Associate Member of the International Trademark Association.
\\GNP21\VOL2\FIRMDOCS\BSOLOMON\TWONEWTOOLS(FinalProduct).doc

مشار اليه في :- الدكتور/ عمر محمد يونس. سابق الاشارة الية . ص ٢٤ ، هامش "١٢

انواع نطاق الاسماء :-

١- generic tlds (gtlds)- نطاق الاسماء العليا العامة

TLDs (ccTLDs). In 1983, Jon Postel and Joyce Reynolds defined the following sixoriginal gTLDS.4

GTLD	Purpose
.com	commercial
.edu	education
.gov	government
.mil	military
.net	network resources
.org	other organisations

The .com, .net and .org gTLDs are known as open gTLDs, as there are no restrictions on eligibility for registration. The .edu, .gov and .mil gTLDs are known as closed gTLDs, asregistrations areconfined to educational institutions, United States federal government organisations and United States military organisations, respectively. A .int gTLD was later added for international organisations.5 In November 2000, the following seven new gTLDS were approved:

GTLD	Purpose
.aero	air transport industry
.biz	business or commercial purposes
.info	information
.coop	cooperatives
.museum	museums recognised by International Council of Museums (ICOM)
.name	ndividuals
.pro	professionals

نطاق الاسماء الخاص بأسماء الدول (ccgtlds) generic tlds :-

---

(1)**Jon Postel and Joyce Reynolds**, 'Domain Requirements 1', RFC 920, available at http://www.ietf.org/rfc/.

مشار لية فى :

David Lindsay. op. cit , p 2-3

(2) There is also one four-letter gTLD, the .arpa gTLD, which is used for reverse IP lookups.

مشار اليه فى :-

David Lindsay op cit , p2

فى هذا النطاق يخصص لكل دولة من دول العالم رمز خاص بها يتكون من حــرفين ، مختــصرين لأســم الدولـــة ومثـــال ذلـــك < au>.australia. <jp>japan,<uk>unitedkingdom,<fr>.France وتلك الرموز يتم تلقيها من منظمة الايزو وبالتالى تكون طبقا لمعيارها(١)

ثانيا المستوى الثانى :- ان اسماء نطاق المستوى الثانى هى تلك التى تأتى عادة بعد صفحة الويب ، وغالبا ما يكون اسم الشركة التى تملك اسم لموقع او الشخص الذى يملك اسم الموقع . وبمعنى اخر ان هذا الاسم يحدد من هو صاحب الموقع (٢)

---

(1) **David Lindsay** op cit , p2 " Country code TLDs consist of two-letter abbreviations of country names, such as .au forAustralia, .fr for France, or .tv for Tuvalu. Almost all of the ccTLDs are derived from theInternational Organization for Standardization's ISO Standard 3166.6 The requirementsfor registration of domain names under ccTLDs differ considerably, depending upon thepolicies of authorities responsible for the ccTLD. For example, there are almost no rules applying to registrations under the .tv ccTLD, but quite a number of rules applying toregistration under the .au ccTLD".

وانظر فى ذلك ايضا :-

Michael Handler Internet Domain Names and Trade Mark Law BA/LLB (Final Year Student) University of Sydney**mhandl@sydney.phillipsfox.com.au** A third component of the domain name which may come after the gTLD is the national domain for each nation, called the country code Top Level Domain (ccTLD). This shows where the site is registered. In my example this is <.au> for Australia. Other examples are <.uk> for the Switzerland There is a <.us> ccTLD United Kingdom, <.jp> for Japan and <.ch> for for the United States although it is infrequently used, with most US companies relying on the gTLD alone , Also many non-US companies have registered their domain names under the <.com> domain, largely for the convenience of having a short Internet address.

(2) **Michael Handler.op. cit p 2**

انظر فى ذلك ايضا :-

David Lindsay op cit , p2 the second part of a domain nam is known as second-level domain, or 2LD. Forexample, in the domain name, <law.harvard.edu>, the gTLD is .edu and the 2LD is.harvard.edu. By way of contrast, in the domain name <law.unimelb.edu.au>, the ccTLDis .au and the 2LD is .edu.au. The 2LDs under the .au ccTLD include: .com.au, .edu.au,.gov.au, .net.au and .org.au. Some domain names have only two elements, a TLD and a2LD. Where a domain name consists of more than two domains, the remaining elementsare known as third or higher-level domains. Thus, in the domain name<law.harvard.edu> '.law' is a third level domain, whereas in the domain name<law.unimelb.edu.au>, 'law.unimelb' are third or higher-level domains.

صور منازعات نطاق الاسماء واحكام التحكيم :- لقد تعددت صور منازعات نطاق الاسماء ، وبالتالى اجكام التحكيم الصادرة بشأنها ومن صورها :-

تسجيل اسم موقع متطابق مع علامة تجارية ، تسجيل اسم موقع متشابه مع علامة تجارية ، تسجيل اسم موقع يحتوى على علامة تجارية مع اضافة عبارات تحقيرية ، تسجيل علامة تجارية عائدة للغير كاسم موقع عندما يمتنع المسجل عن تجديد تسجيله للاسم ، تسجيل اسم موقع يحتوى على علامة تجارية عائدة لشركة منافسة ، تسجيل اسم موقع يحتوى على علامة تجارية عائدة لشركة غير منافسة (١).

لقد اثرنا ان ناتى ببعض احكام التحكيم الصادرة من مركز الويبو للتحكيم والو سا طة(٢) لتكشف لنا، ان حماية نطاق الاسماء والعلامات التجارية لايقتصر فقط على حماية اصحابها ولكن لحماية اصحابها من الادعاء عليهم بالاعتداء على تلك العلامات التجارية ونطاق الاسماء .كما هو الحال فى القضية 2006-0001 (٣)

---

(١) انظر ذلك فى الدكتور /رامى محمد علوان " المنازعات حول العلامات التجارية واسماء المواقع الانترنت " ص ٢٦٦ – ٢٩١ . مجلة الشريعة والقانون – العدد الثانى والعشرون – يناير ٢٠٠٥

(٢) لمزيد من الحكام الصادرة عن الويبو انظر

http://www.wipo.int/amc/en/domains/casesx/

(٣) انظر لاحقا ص٥٨ وما بعدها .



WIPO Arbitration and Mediation Center

ADMINISTRATIVE PANEL DECISION

Nokia Corporation v. Nick Holmes t/a EType Media

Case No. D2002-0001

1. The Parties

The Complainant in this administrative proceeding is Nokia Corporation, a company incorporated in Finland.

The Respondent in this administrative proceeding is Nick Holmes, of Cambridge, CB4 3NG, England.

2. The Domain Name(s) and Registrar(s)

The domain name in dispute is <nokiaheaven-uk.com>.

The registrar with which the domain name is registered is CORE Internet Council of Registrars (hereinafter "the Registrar").

3. Procedural History

On January 2, 2002, the Complaint was received by the WIPO Arbitration and Mediation Center ("the Center") by e-mail and in hard copy on January 9, 2002.

On January 15, 2002, the Center sent a Request for Registrar Verification to the Registrar and on January 18, 2002, the Registrar responded, confirming that it is the registrar of said domain name <nokiaheaven-uk.com>, that the Respondent is the current registrant of the said domain name, provided details of the Administrative contact, Technical Contact and Zone Contact for said registration, confirmed that the Policy is in effect in respect of said registration, that the language of the service agreement is English, and that the said registration was active at that time.

In accordance with Paragraph 4(a) of the Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy ("the Rules") and paragraph 5 of the WIPO Supplemental Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy ("the

Supplemental Rules") the Center reviewed the Complaint to ascertain whether it satisfied the formal requirements of the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy ("the Policy"), the Rules and the Supplemental Rules and that payment in the required amount had been made by the Complainant.

On January 24, 2002, the Center sent a Notification of Complaint and Commencement of Administrative Proceedings to the Respondent. Said Notification was sent to the Respondent by courier (with enclosures), by facsimile (Complaint without enclosures) and by e-mail (Complaint without attachments). A copy of said Notification was sent to the authorised representative of the Complainant by e-mail. Further copies of said Notification were sent to the Internet Corporation for Assigned Names and Numbers ("ICANN") and to the Registrar by e-mail (without enclosures).

Said Notification of Complaint and Commencement of Administrative Proceeding *inter alia* advised the Respondent that the Administrative Proceeding had commenced on January 24, 2002, and that the Respondent was required to submit a Response to the Center on or before February 13, 2002.

The Respondent submitted a Response by e-mail on February 13, 2002.

On February 20, 2002, after having received a Statement of Acceptance and Declaration of Impartiality from him in accordance with paragraph 7 of the Rules, the Center proceeded to appoint James Bridgeman as Administrative Panel. On the same day the case file was transmitted to the Administrative Panel.

Subsequently on February 21, 2002, the Respondent sent an e-mail to the Center, to which a further Response was attached. The Respondent stated that the Response initially filed has been a draft only and requested that the new document should be substituted therefore. In the circumstances, this Administrative Panel has allowed the Respondent's application and has accepted the Response filed on February 21, 2002.

In the view of the Administrative Panel, proper procedures were followed and this Administrative Panel was properly constituted.

4. Factual Background

The Complainant is the proprietor of 309 registered trademarks throughout the world which comprise the word NOKIA or of which the word NOKIA is the dominant feature. Nokia's registered trademarks include, amongst others, the following:

- Community Trade Mark registration number 000 340 836, NOKIA, registered in classes 9, 35, 38;

- Community Trade Mark registration number 000 871 194, NOKIA, registered in classes 9, 11, 14, 16, 18, 24, 25, 28, 30, 34, 35, 37, 38, 41 and 42;

- Community Trade Mark 000 323 386 registration number NOKIA+Device, registered in classes 9, 35 and 38; and

- United Kingdom trademark registration number 1 526 042, NOKIA registered in class 9.

The Respondent carries on an Internet based business trading as "EType Media". The Respondent's www site accessible at said domain name <nokiaheaven-uk.com> *inter alia* offers information about mobile phones, offers ring-tones for mobile phones and carries third party advertising.

5. Parties' Contentions

A. Complainant

The Complainant claims that said domain name <nokiaheaven-uk.com> is identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which the Complainant has rights; that the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of said domain name; and that said domain name was registered and is being used in bad faith. The Complainant requests this Administrative Panel to direct that said domain name be transferred to the Complainant.

The Complainant submits that the trademark NOKIA is used by the Complainant in connection with the manufacture of telecommunications products including *inter alia* mobile telephones and accessories related to mobile telephones, mobile phone networks and all business management, promotion and advertising in connection with the sale and marketing of such products. The Complainant has furnished this Administrative Panel with true copies of the registration certificates for the registered trademarks described *supra*.

The Complainant submits that it is the world leader in mobile communications having 31.6 % of the world market in the sale of mobile phones in the year 2000. NOKIA branded products are sold in 119 countries throughout the world. It is the leading supplier of mobile phones and a leading supplier of mobile, fixed and Internet Protocol networks.

The Complainant has spent a substantial amount of money developing, advertising and promoting its products throughout the world and has furnished this Administrative Panel with details of its substantial world wide sales and its market capitalisation in the year 2000.

The Complainant claims to enjoy extensive and widespread goodwill and repute in its trade marks worldwide. The trade mark NOKIA is one of the world's best known trademarks for mobile phones and is rated as the 5th most valuable brand in the world in Interbrand's Annual Survey – "The World's Most Valuable Brands 2000", a copy of which the Complainant has furnished as an annex to the Complaint.

The Complainant claims that said domain name <nokiaheaven-uk.com> is identical or confusingly similar to the Complainant's trademark. This is especially the case having regard to the fact that said domain name is merely comprised of the Complainant's trademark and the words "heaven-uk". Given that the trademark NOKIA is such a strong mark, it is the distinctive feature of the domain name, to which the words "heaven-uk" add little or nothing. The Complainant therefore submits that if said domain name <nokiaheaven-uk.com> is not identical to the Complainant's trade mark, it is at least confusingly similar to the Complainant's trade mark.

The Complainant states that it has not licensed or otherwise permitted the Respondent to use either said domain name or the trademark NOKIA. The Respondent has no rights or legitimate interests in respect of said domain name because the Respondent's business has no connection with the name NOKIA. The Complainant submits that the Respondent does not trade under said domain name or the name NOKIA neither does he offer goods or services under said domain name or the name NOKIA. Furthermore the Respondent has not been and is not commonly known by said domain name or the name NOKIA.

The Complainant submits that said domain name should be considered as having been registered and used in bad faith by the Respondent because the domain name is used solely to attract, for commercial gain, Internet users to a www site, by creating a likelihood of confusion with the Complainant's trade mark as to the source, sponsorship, affiliation or endorsement of the Respondent's www site. It is submitted that the Respondent has made illegitimate use of said domain name, and has chosen said domain name purely to create an association with the Complainant or its products or with intent to misleadingly divert Internet users. In addition, the Respondent must have known of the existence of the Complainant prior to registering said domain name.

The Complainant refers to correspondence between the Complainant and its representative with the Respondent. The Complainant has furnished this Administrative Panel with copies of letters written to the Respondent on October 2, 2001, and October 23, 2001, a reply in writing received from the Respondent on October 25, 2001, and a response sent to the Respondent by the Complainant's representative on November 15, 2002. The Complainant has furnished this Administrative Panel with true copies of this correspondence as annexes to the Complaint.

The Complainant submits that the www site established by the Respondent to which said domain name resolves, is a commercial site in that it sells advertising space and runs a premium-rate line for offering mobile phone ring-tones. The Respondent has furnished this Administrative Panel with true copies of pages from said www site that were downloaded on December 18, 2001.

In support of its claims the Complainant refers to the decisions of the administrative panels in *Nokia Corporation v. Nokiagirls.com a.k.a IBCC*, WIPO Case No. D2000-0102 and *Nokia Corporation v. Phonestop*, WIPO Case No. D2001-1237 both of which were decided in favour of the Complainant and submits that the instant case is virtually identical to these cases as the domain

name that is the subject of this Complaint consists of the trademark of the Complainant to which the elements "heaven-uk" are added.

B. Respondent

The Respondent states that the Complainant's request should be refused because the disputed domain name is not identical or confusingly similar to a service mark in which the Complainant has rights, the Respondent has rights and a legitimate interest in said domain name, and the Respondent did not register and use the domain name in bad faith.

With regard to the question of whether the domain name is identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which the Complainant has rights, the Respondent states that the Complainant clearly owns the trademark NOKIA, but that its registration is limited to the mark NOKIA and device. Therefore the domain name <nokiaheaven-uk.com> is by no means identical to the Complainant's trademark. Said domain name only incorporates the word NOKIA to legitimately describe the content of the Respondent's www site.

The complaint that the domain name <nokiaheaven-uk.com> is confusingly similar to the trademark in question is rejected by the Respondent and he argues that this claim is somewhat belittled by the fact that exceptionally few businesses operate with the words "heaven" attached to their trademark. The presence of an abstract noun would no doubt add a degree of ambiguity to any service mark, making it a rare choice for business owners. This information is reflected in the title, literally translating to a "heaven for Nokia users". No legal or economic relationship is insinuated in the domain.

As a separate point, the Respondent asks if the Respondent had, as the Complainant suggested, been intending to "misleadingly divert internet users", why would he have chosen the name "nokiaheaven-uk"? The Respondent submits that it would have made more sense to register a domain including words such as "Nokiaproducts" or "Nokiahandsets", which could indeed mislead Internet users. It is submitted by the Respondent that the addition of the elements "heaven-uk" eliminates virtually all chance of users finding the site by mistake while searching for <nokia.com>.

As to whether the Respondent has rights or a legitimate interest in said domain name the Respondent claims that he operates on a small profit margin designed only to pay for the content and upkeep of the www site. The Respondent claims to be supplied by some of the largest names in the mobile phone industry and is "proud to serve well over 500,000 page impressions every month". The Respondent states that thousands of Internet users rely on the Respondent's impartial reviews and extra information to help them gain the most from their NOKIA handset. The Respondent therefore claims to have a legitimate claim to the domain name and states that the domain name only serves to enhance the success of the Complainant's name.

The Respondent states that it has never claimed to trade as, to represent or to have a commercial relationship with the Complainant. The Respondent has never claimed to represent the Complainant, neither has he claimed to have a

commercial relationship with the Complainant. It is clearly stated on the Respondent's said www site that all opinions are that of the Respondent.

The Respondent states that thousands of mobile communications retailers use the word NOKIA to accurately describe goods or services, many ring-tone providers even trade under the name "Nokia Tones" or the like. The Respondent argues that the Complainant does not protect its trademarks from resellers because they further enhance the Corporation's success as the "5th most valuable brand in the world".

The Respondent claims to have offered goods and services from the Complainant itself at the www site established at the <nokiaheaven-uk.com> address. For a short period during 1999/2000 the Respondent actively distributed NOKIA handsets and equipment in close partnership with a named third party mobile phone reseller. The Respondent claims that over a period of roughly 6 months, the Respondent took orders for the Complainant's telephones and these orders were filled by said third party re-seller.

The Respondent submits that this activity establishes that the Respondent has rights or a legitimate interest in said domain name as it falls within the meaning of paragraph 4(c)(ii) of the Policy *viz.* that it demonstrates:

"Your use of the domain name... in connection with a bona fide offering of goods or services"

The Respondent states that contrary to the comments of the Complainant in correspondence, the Respondent maintains a trading relationship with the UK's largest independent telecommunications store. The Respondent states that he emphasized this to the Complainant in correspondence and he pointed out that if the largest reseller of the Complainant's phones in the UK works with him, it stands to reason that the Respondent has a legitimate claim to the NOKIA name and is offering *bona fide* goods through said independent telecommunications store.

The Respondent states that the Complainant responded by contacting said independent telecommunications store and requested that they withdraw co-operation with the Respondent, but shortly afterwards this independent telecommunications store contacted the Respondent once again through their agents and offered another advertising program for the Respondent's www site.

As to the question of the alleged bad faith, the Respondent claims that his www site has existed since 1999 to provide free reviews of the Complainant's equipment. The Respondent states that its www site began as a free homepage and said domain name was registered by the Respondent in order to cater for the growing amount of traffic seeking such content.

At no point has the Respondent's said www site attempted to imitate or replicate the brand itself. It has only sought to provide fair and accurate opinions on products. The majority of the reviews of the Complainant's equipment are positive, and the Respondent questions the applicability of

Paragraph 4(c)(iii) of the Policy: "or to tarnish the trademark". The Respondent relies on and enhances the reputation and awareness of the brand, and is well respected as the best source of information on the Complainant's latest equipment. Additionally, the Respondent states that he includes numerous links to the Complainant's www site, clearly marked as <nokia.com>.

The Respondent denies that this amounts to the Respondent intentionally aiming to create a "likelihood of confusion with Nokia Corporation's registered trademark as to the source, sponsorship, affiliation or endorsement" of the Respondent's www site as alleged by the Complainant.

6. Discussion and Findings

In accordance with paragraph 4(a) of the Policy, the Complainant must prove that:

(i) the domain name registered by the Respondent is identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which the Complainant has rights; and

(ii) the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name in question; and

(iii) the domain name has been registered and is being used in bad faith.

Identical or Confusingly Similar

This Administrative Panel accepts the Complainant's submission that said domain name <nokiaheaven-uk.com> is confusingly similar to the Complainant's NOKIA trademark. NOKIA is the dominant element of the domain name and the addition of the word "heaven" is a laudatory non-distinctive element that would not reduce any risk of confusion among Internet users. Furthermore the addition of the letters "uk" will be interpreted as a reference to the activities of the Complainant in the United Kingdom as these letters are an important element in the ccTLD for the United Kingdom.

This Administrative Panel rejects the Respondent's arguments that the Complainant has rights only in a device mark. It is clear that the Complainant has rights in the trademark NOKIA both at common law and through its registrations.

The Complainant has therefore succeeded in establishing the first element in the test in paragraph 4(a) of the Policy.

Rights or Legitimate Interest

The essence of the Respondent's claim to have rights or a legitimate interest in said domain name would appear to be based on the defence set out in paragraph 4(c)(i) of the Policy *viz* that before any notice to the Respondent of the dispute, the Respondent's used, or had made demonstrable preparations to

use, said domain name in connection with a *bona fide* offering of goods or services.

While the Respondent clearly has established a www site offering goods or services, it can not be said that the use or the domain name in connection with the offering of goods or services was *bona fide*. The Respondent was clearly aware of the Complainant's extensive goodwill and reputation in its trade mark NOKIA. The Respondent has clearly adopted the Complainant's trademark for his own use and incorporated it into the said domain name without the authority of the Complainant.

On the print-out of the Respondent's www site furnished by the Complainant, it is clear that in addition to offering mobile phones manufactured by the Complainant, the Respondent is also purporting to offer mobile phones from other manufacturers *viz.* Ericson R380, Motorola Accompli and Sagem WA 3050.

The Respondent's arguments that he has secured some rights or legitimate interest in the use of the trademark NOKIA due to the Complainant's failure to prevent third parties from using the trademark is not sustainable in these proceedings. Neither can this Administrative Panel accept the Respondent's claim to have secured rights or a legitimate interest in said domain name through some association the Respondent has now or has in the past had with a re-seller of the Complainant's products.

This Administrative Panel found assistance in the decision of the administrative panel in *Nokia Corporation v Nokia Ringtones & Logos Hotline* (WIPO Case No. D2001-1101, October 18, 2001) in which the administrative panel stated:

"The domain name <worldnokia.com> has been used by Respondent to offer logos, ringtones, software and other products and services to owners of mobile phones. Respondent has stated that the products offered by Respondent are only compatible with the Nokia mobile phone and that it was for this reason that the name "worldnokia" was used. As was held by the Panel in, *inter alia*, (WIPO Case No. D2000-0079 *Motorola Inc. v NewGate Internet Inc.*; WIPO Case No. D2000-0113 *Stanley Works and Stanley Logistics Inc. v Camp Creek Co.*; WIPO Case No. AF-0126 *Mikimoto (America) Co. v Asanti Jewellers Ltd*; WIPO Case No. D2000-1201 *R.T. Quaife Engineering Ltd v Luton*) a licensee or a dealer, agent or distributor of products of the trademark owner or of compatible products does not per se have a right to a domain name which includes that trademark. It follows that Respondent in this case would only have a right to the domain name <worldnokia.com> if Complainant had specifically granted that right. Respondent has not contested that Complainant has not licensed or otherwise permitted Respondent to use the trademark NOKIA. The mere fact that Respondent sells logos and ringtones compatible with NOKIA mobile phones is not sufficient for Respondent to claim a legitimate interest. As decided by the Panel in WIPO Case No. D2000-0079 *Motorola Inc. v NewGate Internet Inc.*:

'The use of a mark as a domain name clearly goes further that what is required merely to resell products'".

This Administrative Panel adopts the reasoning of the administrative panel in said WIPO Case No. D2001-1101 and finds that the Complainant has established that the Respondent has no rights or legitimate interest in said domain name and has therefore satisfied the second element of the test in paragraph 4(b) of the Policy.

Bad Faith

On the question of bad faith, it is clear that the Respondent knew of the Complainant, its goodwill and its trademark NOKIA, prior to registering said domain name.

The Respondent has admitted that he has chosen said domain name because of its association with the Complainant's products, but he denies that he registered said domain name with to intent to misleadingly divert Internet users.

The Complainant on the other hand submits that said domain name should be considered as having been registered and used in bad faith by the Respondent because the domain name is used solely to attract, for commercial gain, Internet users to a www site, by creating a likelihood of confusion with the Complainant's trade mark as to the source, sponsorship, affiliation or endorsement of the Respondent's www site.

The Complainant submits that the present case is virtually identical to *Nokia Corporation v. Nokiagirls.com a.k.a IBCC*, WIPO Case No. D2000-0102 and *Nokia Corporation v. Phonestop* WIPO Case No. D2001-1237 both of which were decided in favour of the Complainant. However, both of the cases cited by the Complainant were undefended and the decision of the administrative panel in said *Nokia Corporation v Nokia Ringtones & Logos Hotline* (WIPO Case No. D2001-1101, October 18, 2001) is more helpful.

In that case, as in the present administrative proceedings, the Complainant relied on Paragraph 4(b)(iv) of the Policy, which provides that sufficient evidence of bad faith may exist where:

"(iv) By using the domain name, you have intentionally intended to attract for commercial gain, Internet users to your website or other on-line locations, by creating a likelihood of confusion with the Complainant's mark as to the source, sponsorship, affiliation, or endorsement of your website or location or of a product or service on your website or location."

The administrative panel found:

" that Complainant has provided sufficient evidence in this regard. It is clear that Respondent does not (and as a business active in the mobile phone market could not) deny that it knew the trademark NOKIA when registering the domain name <worldnokia.com>. Respondent has deliberately included the well-known trademark NOKIA in the domain name <worldnokia.com> in order to attract business. Furthermore, Respondent, by registering and using the domain name <worldnokia.com> has created the (incorrect) impression of

association with the Nokia Corporation, thereby creating a likelihood of confusion with that trademark. This shows that Respondent has intentionally used the goodwill of Complainant's trademark to create traffic to his website operating under the domain name <worldnokia.com>. (See also e.g. WIPO Case No. D2000-0413 *Chanel Inc. v Estco.*)"

This Administrative Panel accepts the submissions of the Complainant in this regard and adopts the reasoning of the administrative panel in said WIPO Case No. D2001-1101. In the view of this Administrative Panel therefore the Complainant has satisfied the third element of the test in paragraph 4 of the Policy and has on the balance of probabilities established that the Respondent has registered and is using said domain name in bad faith.

7. Decision

With specific reference to paragraph 4 (i) of the Policy and paragraph 15 of the Rules it is the decision of this Administrative Panel that the Complainant has established that said domain name <nokiaheaven-uk.com> is confusingly similar to the trademark NOKIA in which the Complainant has rights, that the Respondent has no rights or legitimate interest in said domain name and that the Respondent has registered and is using said domain name in bad faith.

This Administrative Panel therefore directs that said domain name <nokiaheaven-uk.com> shall be transferred to the Complainant.

James

Bridgeman
Sole Panelist

Dated: March 6, 2002



WIPO Arbitration and Mediation Center

ADMINISTRATIVE PANEL DECISION

Casio Keisanki Kabushiki Kaisha (Casio Computer Co., Ltd.) v. Jongchan Kim

Case No. D2003-0400

1. The Parties

The Complainant is Casio Keisanki Kabushiki Kaisha (Casio Computer Co., Ltd.), of Tokyo, Japan, represented by Moon Yung Chung Patent Law Office, Republic of Korea.

The Respondent is Jongchan Kim, of Seoul, Republic of Korea.

2. The Domain Name and Registrar

The disputed domain name <casioshop.net> is registered with OnlineNic, Inc. dba China-Channel.com.

3. Procedural History

The Complaint was filed with the WIPO Arbitration and Mediation Center (the "Center") on May 26, 2003. That day the Center transmitted by email to OnlineNic, Inc. dba China-Channel.com a request for registrar verification in connection with the domain name at issue. On May 27, 2003, OnlineNic, Inc. dba China-Channel.com transmitted by email to the Center its verification response, which confirmed that the Respondent is listed as the registrant and as the administrative, billing, and technical contact; provided the Respondent's contact details and stated that the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Policy") applies to the disputed domain name and that the language of the registration agreement is English. The Center verified that the Complaint satisfied the formal requirements of the Policy, the Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Rules"), and the WIPO Supplemental Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Supplemental Rules").

In accordance with the Rules, paragraphs 2(a) and 4(a), the Center formally notified the Respondent of the Complaint, and the proceedings commenced on

June 5, 2003. In accordance with the Rules, paragraph 5(a), the due date for Response was June 25, 2003. The Respondent did not submit any response. Accordingly, the Center notified the Respondent's default on June 26, 2003.

The Center appointed Alan L. Limbury, Boh Young Hwang and Clive L. Elliott as panelists in this matter on July 10, 2003. The Panel finds that it was properly constituted. Each member of the Panel has submitted the Statement of Acceptance and Declaration of Impartiality and Independence, as required by the Center to ensure compliance with the Rules, paragraph 7.

The language of the proceeding is English, being the language of the registration agreement.

4. Factual Background (undisputed facts)

Established in 1946, the Complainant has for many years manufactured and sold throughout the world a wide variety of products, including electronic watches, under the trademark CASIO, which has been registered by the Complainant in many countries, including in particular since 1976, in the Republic of Korea (South Korea) for electronic watches and other electronic products (No. 45500).

Before the disputed domain name was registered, the mark CASIO had been recognized as a well-known trademark by the Japanese Patent Office and was also well-known in South Korea. Further, it had been found in proceedings under the Policy to be well-known in the world: *Casio Keisanki Kabushiki Kaisha v. Netfuture*, WIPO Case No. DBIZ2002-00198.

The Respondent registered the disputed domain name on August 6, 2002, and has operated under that domain name a website selling CASIO electronic watches and watches under other trademarks such as SEIKO and NIKE, which are not manufactured or distributed by the Complainant.

5. Parties' Contentions

A. Complainant

The disputed domain name <casioshop.net> is identical or confusingly similar to the trademark CASIO in which the Complainant has rights.

The Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name.

When conducting its investigation, the Complainant could not find any evidence of any circumstances within paragraph 4(c) of the Policy.

The Respondent has misappropriated the Complainant's well-known or famous CASIO trademark and registered the domain name <casioshop.net> in order to prevent the Complainant from reflecting its mark in a corresponding domain name.

When consumers visit the Respondent's website by using the domain name, there is a likelihood of confusion that the website is being operated by the Complainant. In addition, as the Respondent has sold other trademarked goods, such as SEIKO and NIKE watches, under the same website, consumers are likely to be confused that even the SEIKO and NIKE watches come from the Complainant.

Thus the disputed domain name was registered primarily for the purpose of disrupting the business of the Complainant. And, by using the subject domain name as above-mentioned, the Respondent intentionally attempted to attract for commercial gain, Internet users to the Respondent's web site by creating a likelihood of confusion with the Complainant's mark as to the source, sponsorship, affiliation, or endorsement of the Respondent's web site or location or of a product or service on the Respondent's web site or location.

Accordingly, it is clear that the disputed domain name was registered and is being used in bad faith.

B. Respondent

The Respondent did not reply to the Complainant's contentions.

6. Discussion and Findings

To qualify for cancellation or transfer, a Complainant must prove each element of paragraph 4(a) of the Policy, namely:

(i) the disputed domain name is identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which the Complainant has rights; and
(ii) the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name; and
(iii) the disputed domain name has been registered and is being used in bad faith.

Failure to file a response

A respondent is not obliged to participate in a proceeding under the Policy but if it fails to do so, asserted facts may be taken as true and reasonable inferences may be drawn from the information provided by the complainant: *Reuters Limited v. Global Net 2000, Inc.*, WIPO Case No. D2000-0441. See also *Microsoft Corporation v. Freak Films Oy*, WIPO Case No. D2003-0109; *SSL International plc v. Mark Freeman*, WIPO Case No. D2000-1080 and *Alta Vista Company v. Grandtotal Finances Limited et al.*, WIPO Case No. D2000-0848.

A. Identical or Confusingly Similar

The disputed domain name is not identical to the Complainant's mark.

Many cases have established that the test of confusing similarity under the Policy is confined to a comparison of the disputed domain name and the

trademark alone, independent of the other marketing and use factors usually considered in trademark infringement or unfair competition cases. See *BWT Brands, Inc. and British American Tobacco (Brands), Inc v. NABR*, WIPO Case No.D2001-1480; *Britannia Building Society v. Britannia Fraud Prevention*, WIPO Case No. D2001-0505; *Wal-Mart Stores, Inc. v. Richard MacLeod d/b/a For Sale*, WIPO Case No. D2000-0662; *Koninklijke Philips Electronics N.V. v. In Seo Kim*, WIPO Case No. D2001-1195; *Energy Source Inc. v. Your Energy Source*, NAF Case No. FA 96364; *Vivendi Universal v. Mr. Jay David Sallen and GO247.COM, Inc.*, WIPO Case No.D2001-1121, and the cases there cited.

In *Microsoft Corporation v. Microsof.com aka Tarek Ahmed* (WIPO Case No. D2000-0548) contributing factors to the likelihood of confusion were held to be the visual similarity between the domain name and the complainant's mark and the mark being strong and immediately recognizable.

The Panel finds the disputed domain name <casioshop.net> to be confusingly similar to the Complainant's strong and immediately recognizable trademark CASIO and the addition of the generic and/or descriptive term "shop" to do little to alter that conclusion, particularly for a website that functions as an online store or shop. See *Deutsche Telekom AG v. Timmy Comeau*, WIPO Case No. D2003-0377. Finally, on this issue, the Panel notes that watches are goods identical with the designated goods of the Complainant's trademark CASIO and the name in which it has a well-established reputation.

The Complainant has established this aspect of its case.

B. Rights or Legitimate Interests

Given the uncontradicted evidence before the Panel that the mark CASIO was widely known and recognized before the disputed domain name was registered, particularly in connection with electronic watches, and that the Respondent has used the disputed domain name to operate a website selling electronic watches, the Panel infers that the Respondent was fully aware of the Complainant's mark when he registered the disputed domain name.

There is no evidence that the Complainant authorized the Respondent to register the disputed domain name or to use the CASIO trademark, with or without immaterial additions or variants. These circumstances are sufficient to constitute a *prima facie* showing by the Complainant of absence of rights or legitimate interest in the disputed domain name on the part of the Respondent. The evidentiary burden therefore shifts to the Respondent to show by concrete evidence that it does have rights or legitimate interests in that name: *Do The Hustle, LLC v. Tropic Web* (WIPO Case No. D2000-0624) and the cases there cited. The Respondent has made no such showing.

The Panel accordingly concludes that the Respondent has no rights or legitimate interest in respect of the disputed domain name. The Complainant has established this element of its case.

C. Registered and Used in Bad Faith

The Panel finds that, knowing of the Complainant's well established reputation in the trademark CASIO (the evidence on this being clear and uncontradicted), the Respondent, by using the disputed domain name to lead to a website promoting, for commercial gain, goods identical with the designated goods of the Complainant's trademark, has intentionally sought to confuse internet users as to the source, sponsorship, affiliation or endorsement of his website.

Further, by using the disputed domain name to lead to a website promoting, for commercial gain, goods of competitors of the Complainant, the Respondent has intentionally sought to confuse Internet visitors as to products on his website and sought improperly to divert business away from the Complainant. This is evidence of both bad faith registration and bad faith use within paragraph 4(b)(iv) of the Policy.

The Complainant has established this element of its case.

7. Decision

For all the foregoing reasons, in accordance with Paragraphs 4(i) of the Policy and 15 of the Rules, the Panel orders that the domain name <casioshop.net> be transferred to the Complainant.

Alan L. Limbury
Presiding Panelist

Boh Young Hwang
Panelist

Clive L. Elliott
Panelist

Dated: July 15, 2003



WIPO Arbitration and Mediation Center

ADMINISTRATIVE PANEL DECISION

Panavision, Inc. and Panavision International, L. P. v. Ed Meyer, d/b/a/ Panavisions Eyewear and Sunglasses, Domains by Proxy, Inc., and M.P.W., Inc. d/b/a Panavisions Eyewear and Sunglasses, Inc.

Case No. D2004-0002

1. The Parties

The Complainants are Panavision, Inc., and Panavision International, L.P., Woodland Hills, California, United States of America (hereinafter, jointly and severally, "Complainant").

The Respondent is Ed Meyer, d/b/a Panavisions Eyewear and Sunglasses, and M.P.W., Inc., d/b/a Panavisions Eyewear and Sunglasses, Indian Lake, New York, United States of America; and Domains by Proxy, Inc., Scottsdale, Arizona, United States of America.

2. The Domain Name and Registrar

The disputed domain name, <panavisions.com>, is registered with GoDaddy Software, Inc., located in Scottsdale, Arizona, United States of America.

3. Procedural History

The Complaint was filed electronically with the WIPO Arbitration and Mediation Center (the "Center") on January 6, 2004. On January 8, 2004, the Center transmitted by email to Go Daddy Software, Inc. a request for registrar verification in connection with the domain name at issue. On January 8, 2004, Go Daddy Software, Inc. transmitted by email to the Center its verification response confirming that the Respondent Panavision Eyeware and Sunglasses is listed as the registrant and providing the contact details for the administrative, billing, and technical contact. The Center verified that the Complaint satisfied the formal requirements of the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Policy"), the Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Rules"), and the WIPO Supplemental Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Supplemental Rules").

In accordance with the Rules, paragraphs 2(a) and 4(a), the Center formally notified the Respondent of the Complaint, and the proceedings commenced on January 12, 2004. In accordance with the Rules,

paragraph 5(a), the due date for the Response was February 1, 2004. The Response was filed with the Center on January 31, 2003.

The Center appointed M. Scott Donahey, Jeffrey M. Samuels and Lynda M. Braun as panelists in this matter on March 3, 2004. The Panel finds that it was properly constituted. Each member of the Panel has submitted the Statement of Acceptance and Declaration of Impartiality and Independence, as required by the Center to ensure compliance with the Rules, paragraph 7.

On February 4, 2004, Complainant submitted a Supplemental Filing. On February 5, 2004, Respondent submitted a Reply to Complainant's Supplemental Filing. Both documents were forwarded to the Panel for its determination as to whether it will accept and consider the supplemental submissions.

4. Factual Background

Complainant was founded in 1953, to design and manufacture wide-screen film photographic and projection lenses. Since that time, Complainant has been a leader in the cinematographic industry, and now designs, manufactures and supplies optical lenses, photographic equipment, and other film and digital imaging equipment in the United States and around the world, through its affiliates in Australia, Brazil, Canada, China, Denmark, France, Germany, Hong Kong, Italy, Japan, Malaysia, Mexico, New Zealand, the Philippines, South Africa, Spain, Sweden, Thailand, and the United Kingdom.

Complainant's equipment is used by filmmakers around the world, and many successful and highly acclaimed films have been photographed using Complainant's camera systems

Since 1954, Complainant. has used PANAVISION and related trademarks in connection with its optical lenses, photographic equipment, and other film and digital imaging equipment. In a prior dispute concerning a domain name, a federal district court held that "the Panavision marks are famous marks," and that "the 'Panavision' mark in particular has developed strong secondary meaning because of Panavision' s long period of exclusive use of the mark and its status as a major supplier of photographic equipment." *Panavision International, L.P. v. Toeppen,* 945 F. Supp. 1296, 1302-03 (C.D. Cal. 1996), *affd,* 141 F.3d 1316 (9th Cir. 1998).

Complainant has obtained numerous trademark registrations for the PANAVISION mark in the United States, all of which predate the registration of the domain name at issue. Complaint, Annex 8.

Complainant has also obtained registration for the PANAVISION trademark in a multitude of international classes in the following countries around the world: Algeria, Argentina, Australia, Austria, Bahamas, Bangladesh, Benelux, Bermuda, Bolivia, Botswana, Bosnia-Herzegovina, Brazil, Canada, Chile, China, Colombia, Cyprus, Czech Republic, Democratic Rep. of Congo, Denmark, Dominica, Dominican

Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, European Union, Fiji Islands, Finland, France, Germany, Gibraltar, Greece, Guatemala, Haiti, Honduras, Hong Kong, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran, Ireland, Israel, Italy, Jamaica, Japan, Jordan, Kenya, Kuwait, Liechtenstein, Macedonia, Malaya, Malta, Mexico, Monaco, Morocco, Myanmar, Namibia, New Zealand, Nicaragua, Nigeria, Norway, Pakistan, Panama, Papua New Guinea, Paraguay, Peru, Philippines, Portugal, Puerto Rico, Romania, Sarawak, Singapore, Slovak Republic, Slovenia, South Africa, South Korea, Spain, Sri Lanka, Sweden, Switzerland, Taiwan, Tangier, Thailand, Trinidad and Tobago, Tunisia, Turkey, United Kingdom, Uruguay, Venezuela, Virgin Islands, Yugoslavia, and Zimbabwe. Complaint, Annex 9.

Complainant has also filed numerous additional applications to register PANAVISION and related marks with the Unites States Patent & Trademark Office, including Application Serial Number 78/261,744, filed on June 12, 2003, to register
PANAVISION in International Class 11 (f-or "lamps, lighting, lighting fittings, lighting apparatus, lighting installations *for* use in photography, cinematography, stage and theatrical performances and architectural lighting; parts of the aforementioned goods"); and Application Serial No. 78/134,743, filed June 11, 2002 (with a first use date of July 1, 2000) and published August 26, 2003, to register PANAVISION SMARTLENS in International Class 9 (for "an electronic display *for* photographic and cinematographic cameras comprised of a sensor to be affixed to a camera lens and display screen or providing real-time visual and electronic information about the mechanical and optical state of camera lens settings, namely, the focal length, *focus* distance and depth of field."). Complaint, Annex 10.

Complainant has also registered the domain name <panavision.com> and uses it to resolve to a web site providing information about PANAVISION goods and services. Complaint, Annex 11.

Respondent registered the domain name at issue on October 5, 2002. Complaint, Annex 2. On or about November 12, 2002, Complainants became aware that Second Respondent had registered the Disputed Domain Name and was using it in connection with a web site advertising "Digital Cinematography and Digital Editing."

In or about November 2002, Complainants sent Respondent a letter demanding that it immediately cease all uses of "panavisions" and transfer the Disputed Domain Name to Complainant. By email dated December 12, 2002, Respondent asserted trademark rights in PANAVISIONS and PANAVISIONS.COM and refused to transfer the domain name at issue. Complaint, Annex 15.

Following the exchange of correspondence referenced above, Respondent removed the "Digital Cinematography and Digital Editing" web page and began to redirect visitors to the Disputed Domain Name to a web page under the <edmeyer.com> domain name. The web site advertised the building of theme park rides. Complaint, Annex 16. On or about January 29, 2003, Complainant's counsel sent Respondent a second letter disputing Respondent's claim of rights in the

PANAVISIONS trademark. Complaint, Annex 17. By email dated February 14, 2003, Respondent again asserted trademark rights to PANAVISIONS. Complaint, Annex 18.

On or about October 15, 2003, Complainant's counsel sent Respondent a third letter repeating the demands made in the previous two letters. Complaint, Annex 19. As of the date of this third letter, Respondent had transferred the domain name at issue to "Panavisions Eyewear and Sunglasses" and had again changed the web site, so that it now contained the following text: "Future Home of PanavisionsTM Eyewear and Sunglasses. PanavisionsTM and Panavisions.comTM are trademarks. All Rights Reserved." Complaint, Annex 20. By email dated October 24, 2003, Respondent again asserted trademark rights in PANAVISIONS and PANAVISIONS.COM and asserted the right to use them in conjunction with eyewear and sunglasses. Complaint, Annex 2.

5. Parties' Contentions

A. Complainant

Complainant contends that the domain name at issue is identical or confusingly similar to Complainant's PANAVISION mark, that Respondent has no rights or legitimate interest in respect of the domain name, and that Respondent has registered and is using the domain name in bad faith.

B. Respondent

Respondent contends that the domain name is neither identical to nor confusingly similar to Complainant's mark, that the domain name reflects Respondent's trademark PANAVISIONS and will be used in Respondent's eyewear and sunglasses business, and that the domain name was registered and is being used in good faith.

6. Discussion and Findings

At the outset, the Panel notes that Complainant and Respondent submitted additional, arguments without a prior request to the Panel to permit such submissions. Because there is no provision in the Policy or the Rules for such filings, because no request was made by the panel for additional documents, and because the additional filings do not assist the Panel in reaching a decision, the Panel disregards the Supplemental Filing submitted by the Complainant and the Reply to Supplemental Filing submitted by the Respondent. *J.P. Morgan v. Resource Marketing*, WIPO Case No. D2000-0035.

Paragraph 15(a) of the Rules instructs the Panel as to the principles the Panel is to use in determining the dispute: "A Panel shall decide a complaint on the basis of the statements and documents submitted in accordance with the Policy, these Rules, and any rules and principles of law that it deems applicable."

Paragraph 4(a) of the Policy directs that the Complainant must prove

each of the following:

(1) that the domain name registered by the Respondent is identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which the Complainant has rights; and

(2) that the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name; and

(3) that the domain name has been registered and is being used in bad faith.

A. Identical or Confusingly Similar

The addition or subtraction, of a single character, such as a letter or number, to a mark for use in a domain name has not precluded Panels from finding the domain name to be identical or confusingly similar to a mark, especially where the conversion is from singular to plural. *Play Network, Inc. v. Play Industries.* NAF Case No. FA94232 (<playnetworks.com>); *InfoSpace.com, Inc. v. Registrar Administrator Lew Blanck*, WIPO Case No. D2000-0069 (<wwwinfospaces.com>, finding a deliberate attempt to take advantage of typographical errors by users, *i.e.*, "typosquatting").

Accordingly, the Panel finds that <panavisions.com> is confusingly similar to the registered and famous PANAVISION mark in which Complainant has rights.

B. Rights or Legitimate Interests

Respondent contends that it has trademark rights in PANAVISIONS and PANAVISIONS.COM. However, Respondent produces no evidence of such rights, whether in the form of registration rights or proof that the terms have acquired secondary meaning sufficient to designate Respondent as the source of particular goods and services. Absent such evidence, the Panel must disregard Respondent's bald assertion.

Respondent also contends that the name is being used in conjunction with Respondent's eyewear and sunglasses business. Once again, Respondent fails to produce any evidence of the existence or planning for such business. Moreover, at the time Respondent was first notified of the dispute, it did not purport to be engaged in such business. It was only long after Complainant's initial cease and desist letter that the domain name was used to resolve to a web site at which a future Internet business in connection with eyewear and sunglasses was to be located. This late conversion cannot satisfy the requirements of 4(c)(i) to demonstrate rights and legitimate interests. Respondent has also failed to show that Respondent has commonly been known by the domain name. Respondent's initial use of the domain name at issue to resolve to a web site where services confusingly similar to those offered by Complainant under its famous mark cannot constitute a legitimate noncommercial or fair use.

Accordingly, the Panel finds that Respondent has no rights or legitimate

Interests in respect of the domain name at issue.

C. Registered and Used in Bad Faith

Before being notified by Complainant of the dispute as to the domain name <panavisions.com>, Respondent was using the domain name at issue to resolve to a web site at which Respondent was offering for sale services to the television and motion picture industry which are confusingly similar to the products and services marketed by Complainant under its well known PANAVISION mark. Complaint, Annex 14. The Panel finds that Respondent has intentionally attempted to attract for commercial gain, Internet users to Respondent's web site by creating a likelihood of confusion as to the sponsorship of the products and services offered on the web site. Policy, paragraph 4(b)(iv). This constitutes bad faith registration and use under the Policy.

The Panel is aware that subsequent to being contacted by Complainant and prior to the filing of the Complaint Respondent changed the use of the domain name at issue, so that it presently resolves to a web site that indicates it will be the future home of a business involving eyewear and sunglasses. Complaint, Annex 20. The Policy section on bad faith speaks of "is being used" in bad faith. Despite the use of the present tense, it has long been held that any bad faith use subsequent to registration is sufficient to satisfy the "bad faith use" test:

> The Panel is cognizant of the fact that paragraph 4(a)(iii) uses the present tense when referring to use. The Panel believes that the term "is being used" does not refer to a particular point in time (such as when the Complaint is filed or when the Panel begins deliberations), but refers to the period of time following registration of the domain name at issue. See, *Telstra Corporation Limited v. Nuclear Marshmallows*, WIPO Case No. D2000-0003, paragraph 7.6, at 9. If at any time following the registration the name is used in bad faith, the fact of bad faith use is established. Thus, the fact that upon remonstrance by Complainant's counsel, Respondent ceased using the domain names at issue as links to pornographic sites, cannot alter the fact that the bad faith act had occurred during the period following registration. *Ingersoll-Rand Co. v. Frank Gully, d/b/a Advcomren*, WIPO Case No. D2000-0021.

7.Decision

For all the foregoing reasons, in accordance with Paragraphs 4(i) of the Policy and 15 of the Rules, the Panel orders that the domain name, <panavisions.com> be transferred to the Complainant.

M. Scott Donahey
Presiding Panelist
Jeffrey M. Samuels
Panelist
Lynda M. Braun
Panelist
Dated: March 17, 2004



WIPO Arbitration and Mediation Center

ADMINISTRATIVE PANEL DECISION

Parfümerie Douglas GmbH v. Keyword Traffic

Case No. D2005-0001

1. The Parties

The Complainant is Parfümerie Douglas GmbH, Hagen, Germany, represented by Harmsen Utescher, Germany.

The Respondent is Keyword Traffic, Blaine, Washington, United States of America.

2. The Domain Name and Registrar

The disputed domain name <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com> is registered with Intercosmos Media Group Inc d/b/a DIRECTNIC.COM.

3. Procedural History

The Complaint was filed with the WIPO Arbitration and Mediation Center (the "Center") on January 3, 2005. On January 4, 2005, the Center transmitted by email to Intercosmos Media Group Inc d/b/a DIRECTNIC.COM a request for registrar verification in connection with the domain name at issue. On January 4, 2005, Intercosmos Media Group Inc. d/b/a DIRECTNIC.COM transmitted by email to the Center its verification response confirming that the Respondent is listed as the registrant and providing the contact details for the administrative and technical contact.

The Center verified that the Complaint satisfied the formal requirements of the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Policy"), the Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Rules"), and the WIPO Supplemental Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Supplemental Rules").

In accordance with the Rules, paragraphs 2(a) and 4(a), the Center formally notified the Respondent of the Complaint, and the proceedings commenced on January 18, 2005. In accordance with the Rules, paragraph 5(a), the due date for Response was February 7, 2005. The Respondent did not submit any response. Accordingly, the Center notified the Respondent's default on February 14, 2005.

The Center appointed Isabelle Leroux as the sole panelist in this matter on February 21, 2005. The Panel finds that it was properly constituted. The Panel has submitted the Statement of Acceptance and Declaration of Impartiality and Independence, as required by the Center to ensure compliance with the Rules, paragraph 7.

4. Factual Background

The Complainant is a well-known company in the field of perfumery and has stores all over the world including the United States of America.

The Complaint owns in particular the following trademarks:

- The US trademark "DOUGLAS BEAUTY SYSTEM" no 2 785 243, filed on December 22, 1999, registered on November 25, 2003, for goods and services in classes 3, 5, 41 and 42;

- The US trademark "DOUGLAS" no 2 814 435 filed on May 31, 2000, registered on February 17, 2004, for goods and services in classes 3, 6, 9, 14, 18, 20, 21, 24, 25, 41 and 42;

- The US trademark "DOUGLAS BEAUTY ACADEMY" No. 2 607 332 filed on July 10, 2001, registered on August 13, 2002, for goods and services in classes 3, 41 and 42;

- The US trademark "PERFUMERY DOUGLAS" no 2 806 273, filed on June 20, 2002, registered on January 20, 2004, for goods and services in classes 3, 8, 9, 14, 18, 21, 24, 25, 41 and 44;

- The Community trademark "PERFUMERY DOUGLAS" no2 698 231, filed on May 15, 2002, registered on September 23, 2003, for goods and services in classes 3, 8, 9, 14, 18, 21, 24, 25, 41 and 44;

- The International trademark "PARFüMERIE DOUGLAS", no WO464042, registered on October 3, 1981, for goods in classes 3 and 5.

The Respondent has registered on July 27, 2003, the domain name <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com>.

5. Parties' Contentions

A. Complainant

Firstly, the Complainant submits that the domain name <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com> is confusingly similar to the trademarks in which the Complainant has rightS for the following reasons.

The Complainant operates a well-known chain of perfumery stores all over the world, including the United States of America.

The Complainant has used the name "Douglas" since 1969 and owns several trademarks containing the elements "Douglas", "Parfümery Douglas" and "Douglas Beauty".

The domain name <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com> is nearly identical to the trademarks owned by the Complainant.

The goods as shown on the web page are also identical since the Respondent has advertised several beauty and perfumery products on "www.douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com".

The print of the formal homepage "www.douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com" reveals that the Respondent has advertised several beauty and perfumery products on this website.

Furthermore, the Complainant also submits that the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name in dispute.

The Complainant submitted a letter to the Respondent explaining that the registration and use of the domain name <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com> infringes the Complainant's rights.

The Respondent has not defended its position since he has not reacted to this letter. However, after receipt of such letter, the Respondent has deleted the former content on the website, so that the website connected to the domain name is not accessible at the present time.

Finally, the Complainant submits that the dispute domain name was registered and is being used in bad faith by the Respondent.

The domain name <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com> was registered exclusively for the purpose of exploiting the reputation of the Complainant especially under the trademarks "Douglas", "Douglas Beauty" and "Parfümerie Douglas" for beauty and perfumery products.

It emerges from this fact that the domain name was registered and used in bad faith.

B. Respondent

The Respondent did not reply to the Complainant's contentions.

6. Discussion and Findings

Paragraph 15(a) of the Rules instructs the Panel as to the principles the Panel is to use in determining the dispute:

"A Panel shall decide a complaint on the basis of the statements and documents submitted in accordance with the Policy, these Rules and any rules and principles of law that it seems applicable."

Paragraph 4(a) of the Policy states that, for a complaint to be granted, the Complainant must prove each of the following:

(i) that the domain name registered by the Respondent is identical or confusingly similar to the trademarks or service marks in which the Complainant has rights; and

(ii) that the Respondent has no rights or no legitimate interests in respect of the domain name; and

(iii) that the domain name has been registered and is used in bad faith.

A. Identical or Confusingly Similar

The domain name <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com> is made up of the Complainant's trademarks "DOUGLAS BEAUTY SYSTEM", "DOUGLAS BEAUTY ACADEMY", "DOUGLAS", "PARFÜMERIE DOUGLAS" and "PERFUMERIE DOUGLAS" on which the Complainant hold a number of valid registrations.

The disputed domain name is similar to the Complainant's trademarks since it consists in the use of several identical and similar Complainant's prior trademarks.

Furthermore, the repetition of the trademark "DOUGLAS" within the disputed domain name strengthens the likelihood of confusion between the disputed domain name and the Complainant's prior trademarks since its has a distinctive character in respect with the products referred within the registration.

Though the disputed domain name is not identical to the trademarks owned by the Complainant, it is confusingly similar to the Complainant's trademarks.

The Panel finds that the Complainant has proven that the domain name in dispute is confusingly similar to the Complainant's trademarks.

B. Rights or Legitimate Interests

The Respondent of the disputed domain name has responded to the letter sent by the Complainant on October 11, 2004, and has not filed any Response to the Complaint filed. Consequently, the Respondent has not alleged any facts or elements to justify prior rights or legitimate interests of the said domain name.

The Complaint does not appear to have authorized the Respondent to use its trademarks "DOUGLAS BEAUTY SYSTEM", "DOUGLAS BEAUTY ACADEMY", "DOUGLAS", "PARFüMERIE DOUGLAS" and "PERFUMERIE DOUGLAS" and in particular to register a domain name composed of the Complainant's trademarks.

Under paragraph 4(c) of the Policy, a respondent may demonstrate its rights and interests in a disputed domain name by showing:

(i) "before any notice to you of the dispute, your use of, or demonstrate preparations to use, the domain name or a name corresponding to the domain name in connection with a *bona fide* offering of goods and services; or

(ii) you (as an individual, business, or other organization) have been commonly known by the domain name, even if you have acquired no trademark or service marks rights; or

(iii) you are making a legitimate noncommercial or fair use of the domain name, without intent for commercial gain to misleadingly divert consumers or to tarnish the trademark at issue".

The Respondent chose not to file a Response demonstrating its rights and interests in the domain name in dispute.

Thus, the Panel concludes that the Respondent has no rights or legitimate interests, within the meaning of paragraph 4(a)(ii) and (c)(i-iii) of the Policy in respect of the disputed Domain Name.

C. Registered and Used in Bad Faith

Paragraph 4(b) of the Policy sets out that certain circumstances may, "in particular but without limitation", be evidence of bad faith.

In that case, the Panels find that the Complainant's trademarks are not only distinctive but also used in the United States where the Respondent is located.

The Respondent has not alleged any facts or elements to justify prior rights or legitimate interests in the said domain name.

Though the Complainant invokes the fact that the disputed domain name used to lead to a website promoting and advertising several beauty and perfumery

products, such element will not be taken into account in the analysis of the bad faith.

As a matter of fact, the Panel finds that the Complainant does not bring sufficient elements proving that the disputed domain name used to lead to a website which promotes competitor's websites.

Indeed, within the web pages provided by the Complainant as Annex 4, it is impossible to establish that the domain name <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com> used to lead to the print out provided.

Finally, the Panel agrees with the Complainant to find that at the date of the Complaint, the disputed domain name leads to a web page with no content.

And the absence of development of any website using the domain name in dispute or the absence of any other good faith use of the domain names are elements of the bad faith of the Respondent.

As a matter of fact, many Panels held that the "use in bad faith" is not limited to positive actions so that the passive holding of a domain name can constitute also another ground of use of a domain names in bad faith (see *Telstra Corporation Limited v. Nuclear Marsmallows* WIPO Case No. D2000-0003 and *eBay Inc v. Sunho Hong* WIPO Case No. D2000-1633; *Revlon consumer Products Corporation v. Domain Manager, Page Up Communications,* WIPO Case No. D2003-0602).

Thus, the Panel concludes that the disputed domain name was registered and is being used in bad faith.

7. Decision

For all the foregoing reasons, in accordance with Paragraphs 4(i) of the Policy and 15 of the Rules, the Panel orders that the domain name, <douglasbeauty-douglas-parfuemerie.com> be transferred to the Complainant.

Isabelle Leroux
Sole Panelist

Dated: March 7, 2005



WIPO Arbitration and Mediation Center

ADMINISTRATIVE PANEL DECISION

Deutsche Post AG v. NJDomains

Case No. D2006-0001

1. The Parties

The Complainant is Deutsche Post AG, Bonn, Germany, represented by Linklaters Oppenhoff & Rädler, Germany.

The Respondent is NJDomains, Gerald Gorman, Piscataway, United States of America, represented by ESQwire.com Law Firm, United States of America.

2. The Domain Name and Registrar

The disputed domain name <post.com> is registered with Register.com.

3. Procedural History

The Complaint was filed with the WIPO Arbitration and Mediation Center (the "Center") on January 2, 2006. On January 3, 2006, the Center transmitted by email to Register.com a request for registrar verification in connection with the domain name at issue. On January 4, 2006. Register.com transmitted by email to the Center its verification response confirming that the Respondent is listed as the registrant and providing the contact details for the administrative, billing, and technical contact. The Center verified that the Complaint satisfied the formal requirements of the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Policy"), the Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Rules"), and the WIPO Supplemental Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Supplemental Rules").

In accordance with the Rules, paragraphs 2(a) and 4(a), the Center formally notified the Respondent of the Complaint, and the proceedings commenced January 5, 2006. In accordance with the Rules, paragraph 5(a), the due date for Response January 25, 2006. The Response was filed with the Center January 26, 2006.

The Center appointed the honourable Neil Anthony Brown QC, Nathalie Dreyfus and David E. Sorkin as panelists in this matter on February 15, 2006. The Panel finds that it was properly constituted. Each member of the Panel has submitted the Statement of Acceptance and Declaration of Impartiality and Independence, as required by the Center to ensure compliance with the Rules, paragraph 7.

4. Factual Background

The Complainant is a prominent German company incorporated on

December 20, 1994, by the Amtsgerich (county court) Bonn, Germany. It is the privately owned successor to the former publicly owned Deutsche Bundespost Postdienst. It operates within Germany and overseas and provides an extensive range of postal services and other logistics and transportation services through subsidiaries such as DHL and Deutschepost World Net.

The Complainant has a series of registered trademarks in various jurisdictions and classes. Details of the trademarks as provided by the Complainant and as set out in Annex 7 to the Complaint, are as follows:

2.1 German Trademark Registration

Paragraph- Number Trademark Classes

2.1.1 30012966 POST in classes 35, 39

2.1.2 39540404 POST in classes 16, 25, 28, 35, 36, 38, 39, 41, 42

2.1.3 39979255 www.post.de in classes 35,39

2.1.4 30314185 DIE POST in class 39

2.1.5 30088080 Deutsche Post in classes 16, 38, 42

2.1.6 30363529 World Post in classes 35, 39

2.2 European Community Trademark Registration

2.2.1 1798701 Deutsche Post in classes 9, 12, 14, 16, 25, 28, 35, 36, 38, 39, 42

2.2.2 1982255 Deutsche Post in classes 16, 35, 38

2.2.3 1563246 Deutsche Post World Net in classes 9, 12, 14, 16, 25, 28, 35, 36, 38, 39, 42

2.2.4 1582568 Deutsche Post worlds Net in classes 9, 12, 14, 16, 25, 28, 35, 36, 38, 39, 42

2.3 US Trademark Registration
79017874 Deutsche Post Mailstation in classes 6, 7, 9, 35, 39

2.4 International Trademark Registration

2.4.1 765160 Deutsche Post claimed in 50 countries in classes 16, 25, 28, 5, 36, 38, 39, 41, 42

2.4.2 736227 Deutsche Post claimed in 50 countries in classes 6, 8, 9,16, 20, 25, 28, 35, 36, 38, 39, 41, 42

2.4.3 762047 Deutsche Post World Net claimed in 50 countries in classes 6, 9, 12, 14, 16, 25, 28, 35, 36, 38, 39, 41, 42

With one exception, the trademarks were all registered after the date on which the domain name was registered. The domain name <post.com> was registered by the Respondent's former employer, Mail.com Inc. on November 4, 1998.

The exception is the trademark described in paragraph 2.1.2, No.39540404 for POST which was filed on May 10, 1995, and therefore prior to the domain name being registered.

The Complainant is also the registered owner of a series of domain names, details of which are contained in Annex 7 to the Complaint and the most notable of which are <post.de>, <deutschepost.de>, <deutsche-post.de>, <postag.de>, <post-ag.de>, <deutschepost.com>, <postag.com>, <deutschepost.net> and <deutschepost.org>.

The Respondent is the founder and former Chief Executive Officer of Mail.com.Inc. He is no longer in that position but retains 'the web pages rights to' a portfolio of domain names including <post.com> and as such he owns the rights to "www.post.com".

5. **Parties' Contentions**

A. Complainant

The Complainant alleges that the contentious domain name <post.com> should no longer be registered with the Respondent but that it should be transferred to the Complainant.

It contends that this should be done because, within the meaning of paragraph 4 the Policy, the domain name is identical or confusingly similar to the Complainant's registered and common law trademarks, that the Respondent has no rights or legitimate interests in the domain name and that the domain name has been registered and subsequently used in bad faith. The Complainant maintains that it can prove all three of these requirements and that the appropriate remedy is to transfer the domain name to the Complainant.

In support of its case on the first of these three elements, the Complainant maintains that the domain name <post.com> is identical to or confusingly similar to the series of trademarks set out above. The Complainant then contends, to establish the second element, that the Respondent has no rights or interests in the domain name because 'he makes no sensible use of the domain but uses it for committing internet fraud' and has no interest in the domain other than ' to harm other people and steal their money.'

Finally, the Complainant alleges that the domain name was registered and is being used in bad faith. It contends that this is so because when the Respondent registered it, he had no legitimate interest in it, that he knew of the Complainant's famous name, that registering the domain name was consequently an act of bad faith and that he is now using the web site to which the domain name resolves to cover his tracks and to send fraudulent emails.

B. Respondent

The Respondent denies each and every of the Complainant's contentions. He says that with one exception, the trademarks relied on by the Complainant were all registered after the domain name and that they therefore cannot confer rights on the Complainant to bring these proceedings. In any event, he adds, the trademarks are generic names, as is the domain name which is neither identical to nor confusingly similar to the trademarks.

Secondly, the Respondent maintains that since the domain name was registered, he has had legitimate rights and interests in it, as he has made it available commercially as an email address for subscribers and such a use is a bona fide offering of goods and services. In particular he denies that the domain name has been used by him for a fraud and says that in fact he has been involved in trying to stop the fraud and find the perpetrators and that the Complainant knew that he was not involved in the fraud before it issued the Complaint.

Thirdly, he contends that all but one of the trademarks relied on by the Complainant are incapable of supporting a finding of bad faith as they were filed after the domain name was registered. The remaining

trademark cannot be relied on, as it is not identical to or confusingly similar to the domain name. In any event, there is no evidence of bad faith registration and use and the facts are to the contrary effect.

The Respondent maintains therefore that the Complaint should be dismissed and that there has been such an abuse of the process that the Panel should make a finding of Reverse Domain Name Hijacking against the Complainant.

By a Petition dated March 6, 2006, the Respondent submitted that the Panel should consider both the Petition and several documents exhibited to it.

The Panel regards the Petition and the exhibits to it as a Supplemental Filing and will apply the principles taken into account by panels in deciding pursuant to paragraph 12 of the Rules whether to consider such Supplemental Filings.

A number of UDRP panels have held that additional submissions are inappropriate except in exceptional circumstances, such as the existence of new, pertinent facts that did not arise until after the submission of the Complaint or Response or arguments by the Respondent that the other party could not reasonably have anticipated, see e.g. *Top Driver, Inc. v. Benefits Benifits*, WIPO Case No. D2002-0972, *Radan Corp. v. Rabazzini Winery*, WIPO Case No. D2003-0353. As a rule, additional evidence or submissions should only be admitted in exceptional circumstances, such as when additional submissions are necessary to reply to the finding of newly discovered evidence not reasonably available to the submitting party at the time of its initial submission or to rebut arguments by the Respondent that the Complainant could not reasonably have anticipated.

The reason for a restrictive application of paragraph 12 of the Rules is that additional submissions may delay the administrative proceeding and thereby undermine the Policy's intention of providing a rapid and cost effective
domain name dispute resolution.

Having considered the principles referred to above, the Panel has decided not to consider the Petition and the exhibits to it. In reaching this decision the Panel has been particularly influenced by the fact that the additional material arrived after the Panel had considered the proceedings and formulated and written its decision and after the decision had been formatted by the Centre. In addition, although there may be some point served by considering such material in appropriate cases even at such a late stage, the Panel believes in the circumstances of the present case that the interests of publishing its decision promptly and keeping within the time and costs restraints of the UDRP process should be given particular importance.

The Panel will therefore not take the additional material into account.

6. Discussion and Findings

Paragraph 15 of the Rules provides that the Panel is to decide the Complaint on the basis of the statements and documents submitted and

in accordance with the Policy, the Rules and any rules and principles of law that it deems applicable.
The Complainant must therefore establish all three of the elements specified in paragraph 4(a) of the Policy on the balance of probabilities before an order can be made to transfer the domain name.

That being so, the Panel will now proceed to enquire if the Complainant has discharged its onus to prove each of the three elements specified in paragraph 4(a) of the Policy.
Those three elements, all of which must be proved, are that:

A. the Respondent's domain name is identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which the Complainant has rights; and
B. the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name; and
C. the domain name has been registered and is being used in bad faith.

The Panel will deal with each of these requirements in turn.

A. Identical or Confusingly Similar

The Complaint contends that the contentious domain name is confusingly similar to the Complainant's trademarks set out in detail above. Presumably this means that it is confusingly similar to all of them. The Complainant also contends that the domain name is identical to its trademarks 'POST'. The Complainant's submission is, therefore, that the domain name is identical to some of the trademarks and, if not, then it is confusingly similar to all of them.

The Complainant has collected its trademarks under several groups which are set out above and for ease of reference the Panel will deal with each group in turn, using the same headings as the Complainant has used.

1. German Trademark Registrations.

The Complainant relies here on six registered German trademarks. The first thing that should be said about them is that, with one exception, they were all registered after the domain name was registered. The domain name was registered on November 4, 1998.
The exception is a trademark for 'POST', registered number 39540404 and the Panel will shortly return to that trademark.
But with respect to all of the other German trademarks, they were registered up to five years after the domain name.
Indeed, not only were they registered after the domain name, but they were registered well after the dates set out by the Complainant in the Complainant. Thus, it is literally correct, as the Complainant says, that trademark number 30012966 was filed on February 22, 2000. But a search by the Panel of the Deutsches Patent- und Markenamt (the German Patent and Trade Mark Office (DPMA), shows that the trademark was registered on November 3, 2003, and that the 'Date of publication of the registration' was December 19, 2003. Likewise, trademark number 39979255, although filed on December 14, 1999, was not registered until February 9, 2004, and published on March 12, 2004. Trademark number 30314185, although filed on March 17, 2003, was not registered until May 14, 2004 and published on June 18, 2004.
These registration dates were, of course, years after the date on which the domain name was registered.

That point by itself is not fatal to the Complainant's case under paragraph 4(a)(i) of the Policy, as that provision does not require the trademark to have been registered prior to the domain name. It does, however, diminish the Complainant's overall prospects of succeeding in this case, as it makes it very difficult to argue successfully that when the Respondent registered the domain name, several years before the Complainant registered its own trademarks, it did so without any legitimate right or interest in the domain name and that it did so as an act of bad faith against the Complainant.

That view, which is the prevailing view on this issue, was expressed recently in *Brasserie Almaza S.A.L v. Orbyt*, WIPO Case No. D2004-0799 in the following way:

> "The Respondent also says that it is a *sine qua non* to satisfying the requirements of paragraph 4(1)(a) of the Policy that Complainant's registered trademark(s) must be in existence before the date of creation of the domain name in issue. The current approach is that this question is probably more relevant to the issues of good faith arising under paragraphs 4(1)(b) and (c) of the Policy: see *Execujet Holdings Ltd. v. Air Alpha America, Inc.*, WIPO Case No. D2002-0669 (October 7, 2002). In other words, although paragraph 4(1)(a) of the Policy does not specifically require Complainant's trademark rights to be in existence before creation of the domain name, it may be difficult to see how – if it is not – a Complainant can establish that the Respondent does not have rights or legitimate interests in the prior registered domain name or how the Respondent can be shown to have registered the domain name in bad faith."

Accordingly, with the possible exception referred to, the Complainant will find it very difficult to succeed in this case by relying on trademarks that were registered after the domain name.

In any event, even if the Complainant could rely on these trademarks, the question still remains whether the Panel is satisfied on the balance of probabilities that the domain name is identical to or confusingly similar to any of the German trademarks relied on by the Complainant. The test to be applied in each case is to consider how an objective bystander would interpret the domain name in the light of the trademarks and it is therefore necessary to look at each of them in turn.

Trademark number 30012966

With respect to registered trademark number 30012966 for POST, this is the only trademark relied on by the Complainant that consists solely of the single word 'POST', for the other trademarks combine the word 'POST' with other words or graphic depictions.

The Panel finds that there is some doubt as to whether the domain name is identical to or confusingly similar to the trademark under discussion. Accordingly, the Panel will not find against the Complainant on this issue alone, but will accept for present purposes that it has made out a case under paragraph 4(a)(i) with respect to this trademark.

On the one hand, the appearance of the word 'POST' in the domain name is of course the same as the appearance of the same word in the trademark. To that extent, the word 'POST' in the domain name is identical to the word 'Post' in the trademark, simply because its appearance, spelling and pronunciation is the same in each case.

On the other hand, the word is generic: see *Postecom spa v.*

smartphone sa: File No.FA0204000110805 (NAF July 22, 2002).
The word 'POST' in the trademark is clearly a generic name, invoking principally the notion of postal services. The Panel is of course able to reach its own conclusion on this issue, having regard to its own understanding of what the word is taken in the general community to mean. But even if the question were left to a matter of evidence, the Panel finds that the material submitted by the Respondent, namely the dictionary definitions of 'Post' and the fact that the Respondent's Google search yielded 972 million web pages containing the word 'Post' without 'Deutsch or 'DHL' show conclusively as a matter of evidence that 'Post' is a generic word.
The Complainant is therefore relying on trademark rights in a generic word. It has often been said that a generic word will be given little if any protection under the UDRP, whether it is sought to use it as a common law trademark (*Postcom spa v. smartphone sa* (supra)) or even if it has actually been registered as a trademark (*Rollerblade Inc. v. CBNO*, WIPO Case No. D2000-0427).
Moreover, the Respondent has also used the same generic word and registered it as his domain name. Accordingly, he has a very wide protection under the UDRP by virtue if that fact alone. It would be quite contrary to the Policy and entirely inconsistent with practice under it to restrict the use of generic words in domain names, unless they have also taken on the stamp of a particular business name to the extent that they are identified with a particular trademark owner.
Thus, in *Hewlett-Packard Company v. Full System S.a.S.*, File No FA94637 (NAF, May 22, 2000), although the domain name adopted the same generic words as the registered trademark OPENMAIL, the name had come to be equated with Hewlett-Packard through its promotional efforts and

> "... (t) hese efforts have caused consumers throughout the United States and the rest of the world to recognize OPENMAIL marks as computer software products, which originate with Hewlett-Packard."

The domain name was therefore confusingly similar to the trademark.
In the present case, there is no evidence that the Complainant has made any effort to cause consumers in Germany or the rest of the world to recognize the word 'Post' as meaning postal services that originate with the Complainant. Indeed, the Complainant promotes its own name and those of its subsidiaries and associates it as being the origin of those services.
The Panel is therefore faced with the situation that the appearance of the word is the same in the domain name and in the trademark, making it identical, but that because the word is generic, members of the public may give the word such different meanings in each case, that it is not confusingly similar. This quandary is reflected in the UDRP cases on this issue. . Thus, in *United States Postal Service v Consumer Information Organization*: File No. FA00100095757 (NAF November 27, 2000) the panel found that the United States Postal Service had registered trademark rights in 'priority mail' and common law rights in 'Post Office' and that the two domain names <prioritymail.com> and <postoffice.net> were identical or confusingly similar to the respective trademarks.
Likewise, in United *States Postal Service v. Postoffice.com, Inc.*, File No. FA 96313 (NAF, March 19, 2001), it was found that the domain name

<postoffice.com> was identical to the USPS's common law trademark POST OFFICE and confusingly similar to its registered trademark UNITED STATES POST OFFICE. The USPO was again able to establish in *United States Postal Service v. Reflex Publishing, Inc* File No. FAO 102000096761 (NAF April 23, 2001), that it had common law trademark rights in POST OFFICE sufficient to defeat the domain name <post-office.com>.
In contrast, in *Australian Postal Corporation v. Aly Ramzan*: File No. FA0208000123884 (NAF December 20, 2002) the Australian Postal Commission was unable to establish that it had common law rights to the term 'Post Office' and it therefore failed on the first leg of paragraph 4 (a) the Policy.
Likewise, it was held in *Postecom spa v. smartphone sa (supra)* that:

> "...the word POSTE is a generic term used in several languages with different meanings. Therefore, POSTE is incapable of acting as a common law trademark without a showing of significant secondary meaning."

As the matter is not free from doubt, the Panel will not reject the Complainant on this issue alone, but will accept on the balance of probabilities that its German trademark 30012966 for 'Post' is sufficient to enable the case to proceed to a consideration of the other issues, even although it was registered after the domain name.

Trademark number 39979255

With respect to trademark registered number 39979255 for "WWW.POST.DE", the trademark is clearly intended to convey to the consumer a German web site on the internet or an internet site devoted to the postal service in Germany. The domain name, in contrast, is generic and gives no such indication. Indeed, the well-established principle is that when making such comparisons, suffixes like '. com' are ignored and the true comparison to be made in this case is therefore between the 'post' of the domain name and the entire trademark "WWW.POST.DE"
When that comparison is made it is seen that the domain name is not identical to the trademark and that the reasonable bystander could hardly be confused into thinking that the domain name referred to the particular German web site.

Trademarks numbered 30314185, 30088080 and 30363527

The three remaining trademarks, for DIE POST, DEUTSCHE POST and WORLD POST do not consist solely of the word 'Post' and contain in their respective ways different words from the single word in the domain name. Moreover, the substance and thrust of the domain name is one that is confined to the generic notion of the post, whereas the substance and thrust of the three trademarks are of the German postal service, the company that runs it and a specific world postal service. Each of these notions is sufficiently different from the concept of the generic post to enable the Panel to say that the domain name is neither identical to or confusingly similar to any of them.

Accordingly, at this stage of its examination, the Panel has concluded that only one of the Complainant's trademarks, namely Trademark number 30012966 for the single word 'Post' is sufficient to enable consideration of the other issues in this proceeding to proceed.

There remains, however, the sole trademark that was registered before the domain name.

Trademark number 39540404

Turning to this, the remaining trademark in the group of German Trademark Registrations, registered number 39540404, in the name 'Post', the trademark was applied for on October 5, 1995 and registered on April 11, 1996, both of which dates were before the domain name was registered on November 4, 1998, and it is therefore clearly of more significance than the other trademarks that were registered after it.
But, as the Respondent points out, it is important to see exactly what it is that has been registered. The Complainant asserts that the domain name is 'identical to the Complainant's trademarks 'Post' trademark 39540404, however, is not solely for a word, but for a device which is set out in the Response. The device consists of a horn and two arrows as well as the word 'Post'.

Thus, the trademark is not for the word 'Post' at all, but for a logo or, as it is called on the register, a word/figurative mark.'

The question then is whether the domain name is identical or confusingly similar to this word/figurative mark.

That type of question is not always easy to resolve, for the figurative or graphic part of a trademark cannot be translated into a domain name and a true comparison is therefore difficult to make.

There are some obvious similarities between the two expressions, for they both contain the words 'Post'. However, that is where the similarities end. Thereafter, it is necessary to make the comparison having regard to how a reasonable bystander would view the domain name and the trademark. The Panel is of the opinion that a reasonable bystander would not regard the domain name as confusingly similar to the trademark because the trademark is figurative and is an entirely different representation from the domain name.

That is so because the trademark is dominated by the very prominent illustration of a horn. It is true that some UDRP panelists have taken the view that in making the comparison presently under discussion, devices and similar figurative depictions should be ignored so that a straight comparison can be made between the words. Thus, the panelist in *Sweeps Vacuums & Repair Ctr. v. Nett Corp.*, WIPO Case No. D2001-0031 said that "graphic elements . . . not being reproducible in a domain name, need not be considered when assessing identity or confusing similarity." On the other hand, the panelist in *Curvon Corp. v. Lauren Kallareou*, WIPO Case No. D2001- 0565, said that "The Mark . . . is the whole of the composite of design matter and word matter [that] is shown in the registration document," which is the same view taken by other panelists.

The better view, however, is to look at the overall impression or idea created respectively by the mark and the domain name, the approach

that was taken recently in *Yell Ltd. v. Ultimate Search*, WIPO Case No. D2005-0091. Applying that test, the overall impression of the trademark in the present case is entirely different from that conveyed by the domain name. The pictorial representation of the horn is such a prominent and dominating part of the trademark that the result is a logo of the horn as well as the word 'Post'. It is highly artificial to contend that this is a trademark for the word 'Post' when it clearly is far more than that.

The German trademark authorities seem to have intended such a conclusion, as the present mark is specifically described as a 'word/figurative mark' to distinguish it from other marks which are 'word marks'. When seen it that light, it is clear that there is a substantial difference between the domain name and the trademark.

Nor in the opinion of the Panel could a reasonable bystander looking at the domain name, which evokes the common generic word 'Post', be confused into thinking that it was really referring to a coloured logo of a horn with the word Post added to it and the company whose logo it was.

Accordingly, the Panel finds that the domain name is neither identical to nor confusingly similar to the German trademark registered number 39540404.

2. European Community Trademarks, US Trademarks and International Trademarks.

These trademarks are all in the name of one or the other of 'Deutsche Post', 'Deutsche Post World Net' or 'Deutsche Post Mailstation'. The Complainant's argument is that the domain name is 'almost identical' to each of these trademarks. That is not so. The word 'identical' means 'the very same' or 'agreeing in every particular' and the domain name in the present case is not 'the very same' as any of the trademarks just referred. The presence in each case of the word 'Deutsche' and in other cases of the words 'World Net' and 'Mailstation' means simply that they are not the same as the single word 'Post' and are not referring to the same things. Accordingly, they cannot be identical or 'almost identical' to the domain name.

Moreover, the European trademark 001982255 for 'Deutsche Post' is solely figurative, the horn being an essential part of that mark. The European trademark 001582568 for 'Deutsche Post World Net' is also a figurative mark, again with the horn. The sole United States mark, 79017874 consists of the design with the horn and words. Likewise, the International trademarks736227 for 'Deutsche Post' and 762047 for 'Deutsche Post World Net' are figurative with the same design. In each of these cases, the trademark is dominated by 'Deutsche' and the picture of the horn and the domain name is therefore so far divorced from the trademarks that it is not possible to regard it as identical to them.

An example of the correct application of the test of identicality is *Posten AB v. ControlAltDelete*, WIPO Case No. D2003-0950, where the panel was able to decide that the domain name <posten.com> was identical to the

trademark of the Swedish postal service, namely Posten AB, for the words in that case are the same.

Likewise, in *Deutsche Post AG v. MailMij LLC,* WIPO Case No. D2003-0128, where the present Complainant was arguing on that occasion that it was the domain name <deutschepost.net> that was identical to the trademark 'Deutsche Post', it was correctly held that this was so, as the words in the domain name were clearly the same as those in the trademark.

The domain name <post.com> is therefore not identical to any of the European, US or International trademarks set out above.

The domain name, however, may yet be similar to one or more of those trademarks, to the extent that they each contain the word 'post', but that is where the similarity ends, for it is not confusingly similar to any of the trademarks in question. The test of whether it is confusingly similar is if an objective bystander making the comparison would conclude that they might lead to confusion between the one and the other.

The objective bystander in the present would have to note that the word 'Deutsche' so characterizes and dominates the trademarks that it is describing something completely different from the notion sought to be encapsulated by the single word 'post' in the domain name. The domain name invokes the notion of the post in general, whereas the trademarks clearly invoke the notion of the specific German postal service, which leaves no room for confusion. Accordingly, no reasonable bystander could be confused between the domain name and any of the trademarks consisting of the expression Deutsche Post.

The same must be said *a fortiori* for the trademark DEUTSCHE WORLD POST NET which invokes the notion of the German worldwide postal service linked with the 'Net' and also DEUTSCHE POST MAILSTATION which invokes the concept of another worldwide, but essentially German, postal service, whereas the domain name invokes a concept of the post in the generic sense and entirely divorced from the German or any other national service.

Accordingly, when faced with the domain name <post.com>, no reasonable bystander could be confused into thinking that it meant not postal services in general, but specifically and solely the German postal service.

The scientific survey

As one of its supporting arguments, the Complainant contends that on seeing the domain name <post.com> the 'public' will automatically assume that it belongs to the Complainant. In support of this contention, the Complainant tenders its Annex11 which is a scientific survey which it claims shows that 84.6 % of the public identifies the Complainant under the designation "Post'.

Assuming that the survey is correct, it shows a commendably high brand recognition in favour of the Complainant in Germany. But the

survey was conducted exclusively in Germany and involved German speaking respondents.

It is therefore not surprising that German respondents to the survey should identify 'Post' with their own national postal service. Respondents to surveys conducted in any other country would be just as likely to identify 'Post' with their own national carrier.

Thus, when the Italian Postal authority was faced with a similar problem in 2002, it did not limit the ambit of its claim to the proposition that 84.6% of the population identified the generic word 'poste' with the complainant, the Italian national postal carrier; rather, it asserted that "[e] verybody in Italy" refers to it as POSTE". Despite that, the Panel found that the domain name <poste.biz> was not confusingly similar to any trademark in which the complainant had rights: *Postecom spa v. smartphone sa (supra)*. The word was generic and no party could claim it as its own.

Conversely, the Complainant's survey tells us little if anything of how the public in general, meaning the potential internet market throughout the world who are likely to be faced with the contentious domain name, would construe a reference to 'Post'. It certainly does not tell us that the public at large, either in the United States where the Respondent is located or generally, would construe it to mean 'Deutsche Post', 'Deutsche Post World Net' or 'Deutsche Post Mailstation'.

To paraphrase the test conveniently given in *Hewlett-Packard Company v. Full Systems S.a.S.* (supra), it is whether the efforts of the Complainant have caused consumers 'throughout the world' or generally, to associate Post with the Complainant. To answer that question, the Panel has to put itself in the shoes of an objective bystander and, having done so, concludes that objective bystanders, confronted with the domain name < post.com> would not think that this 'belonged to' the Complainant or more importantly that it would lead to the website of the German 'Post' group.

Accordingly, the survey does not negate the conclusion that the Panel has reached, which is to the effect that the domain name is not confusingly similar to any of the trademarks presently under consideration.

In fact, there is evidence from the Respondent that at least 30,000 people, namely his customers, have apparently not been confused, but have taken the domain name to mean what it plainly means, a generic site dealing with communications by post in general and probably by means of the internet.

In any event, even if the domain name were confusingly similar to any of the European, US and international trademarks presently under consideration, which it is not, the trademarks would not assist the Complainant. That is so because the domain name was registered on November 4, 1998, and, like the trademarks previously considered, all of the trademarks in the present groups were registered after that date. In the case of the sole trademark registered in the United States, which has

a particular significance, as that is where the Respondent is located, the trademark was registered six years after that date.

As has already been said, that point by itself is not fatal to the Complainant's case under paragraph 4(a)(i) of the Policy, as that provision does not require the trademark to have been registered prior to the domain name. It does however make it difficult for the Complainant to argue successfully that when the Respondent registered the domain name, years before the Complainant registered this group of trademarks, it did so without any legitimate right or interest and as an act of bad faith against the Complainant.

Accordingly, the Panel concludes, for the reasons given, that the Complainant cannot rely on any of the trademarks set out in these three groupings to found its case.

3. Does the Complainant have an unregistered trademark?

The Complainant may also be arguing that in addition to the registered trademarks on which it relies, it also has and presumably had before the domain name was registered an unregistered trademark in the word 'Post'. The UDRP admits of the legitimacy of unregistered or common law trademarks, provided that they can be proved to have been established.

The Complainant however has two obstacles in its way in establishing that it has or at any time has had an unregistered trademark in the name 'Post'.

The first obstacle is that set out in one of the postal cases already referred to, namely: *Postecom spa v. smartphone sa (supra)* where the issue was whether the complainant had established an unregistered trademark in <poste.biz>. The panel said:

"Complainant ...has not established that POSTE is a distinctive mark. The Panel finds the word POSTE is a generic term used in several languages with different meanings. Therefore, POSTE is incapable of acting as a common law trademark without a showing of significant secondary meaning." See *SOCCERPLEX, INC. v. NBA Inc.*, File No. FA 94361 (Nat. Arb. Forum May 25, 2000) (finding that the Complainant failed to show that it should be granted exclusive use of the domain name <Soccerzone.com>, as it contains two generic terms and is not exclusively associated with its business); *Rollerblade, Inc v. CBNO*, WIPO Case No. D2000-0427 (August 24, 2000) (finding that "genericness, if established, will defeat a claim of trademark rights, even in a mark which is the subject of an incontestable registration").

Other cases supporting the Panel's finding include *Successful Money Mgmt. Seminars, Inc. v. Direct Mail Express*, FA 96457 (Nat. Arb. Forum March 7, 2001) (finding that 'seminar' and 'success' are generic terms to which Complainant cannot maintain exclusive rights); *Tough Traveler, Ltd. v. Kelty Pack, Inc.*, WIPO Case No. D2000-0783 (September 28, 2000) (finding that the Complainant could not establish a secondary meaning with the domain name, <kidcarrier.com>, because of the generic nature

of the terms); *CRS Tech. Corp. v. Condenet, Inc.*, FA 93547 (Nat. Arb. Forum March 28, 2000) (finding that "concierge is not so associated with just one source that only that source could claim a legitimate use of the mark in connection with a website"); *PetWarehouse v. Pets.Com, Inc.*, WIPO Case No. D2000-0105 (April 13, 2000) (finding that 'pet' and 'warehouse' are generic terms and therefore not subject to trademark protection; although it is possible for two generic terms taken together to achieve trademark or service mark status by achieving a sufficient level of secondary meaning in the relevant community, the burden is on the party making a claim to show distinctiveness or secondary meaning); and *Car Toys, Inc. v. Informa Unlimited, Inc.*, FA 93682 (Nat. Arb. Forum March 20, 2000) (Complainant submitted insufficient evidence to establish either fame or strong secondary meaning in the mark such that consumers are likely to associate <cartoys.net> with the CAR TOYS mark).
Likewise, in *Australian Postal Corporation v. Aly Ramzan (supra)* it was held that the complainant had failed to show any common law trademark rights in the expression 'POST OFFICE.'

The remarks of the panel in these two cases are equally applicable to the present case, as 'Post' is clearly a generic word.

Secondly, there is no evidence showing that the word 'Post' has come to be identified with the Complainant and its business. The Complainant says that it is "generally known as Post", which no doubt it is in Germany and its survey establishes this. Equally the national postal service in other countries are more likely than not to be equated with the word "Post" in those countries. But to establish a common law trademark which will in effect deny all other users the use of a generic word on the internet, a complainant must establish far more than that, especially in an industry that is international and where the use is to be by a medium that is itself international, namely the internet.

Clearly it cannot be expected to show that it has appropriated the generic name in every country in the world, but when it is seeking to appropriate to itself a generic word for its use internationally, it must show at least some international equation of its own name with the generic name. In this case, there is no evidence to that effect and the evidence falls far short of those requirements, even to the extent that the Complainant does not describe itself as 'Post' on its website. The Complainant has given itself the name Deutsche Post AG, which it uses and not Post AG and so far as the evidence goes it has always promoted itself not as Post but as Deutsche Post.

Accordingly, the Complainant has not established that it has an unregistered trademark in the term 'Post' that it can rely on in these proceedings.

The Panel has concluded that there is one trademark of the Complainant, namely Trademark number 30012966 in the single word 'Post' that justifies continuing with an examination of the other issues that arise under the Policy. The Panel will therefore now consider whether the Respondent has rights or legitimate interests in respect of the domain name.

B. Rights or Legitimate Interests

Under paragraph 4(a)(ii), the Complainant has the burden of establishing that the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name.

But by virtue of paragraph 4(c) of the Policy, it is open to a respondent to establish its rights or legitimate interests in the domain name, among other circumstances, by showing any of the following elements:

> "(i) before any notice to you [Respondent] of the dispute, your use of, or demonstrable preparations to use, the domain name or a name corresponding to the domain name in connection with a bona fide offering of goods or services; or
>
> (ii) you [Respondent] (as an individual, business, or other organization) have been commonly known by the domain name, even if you have acquired no trademark or service mark rights; or
>
> (iii) you [Respondent] are making a legitimate noncommercial or fair use of the domain name, without intent for commercial gain to misleadingly divert consumers or to tarnish the trademark or service mark at issue."

Thus, if the Respondent proves any of these elements or indeed anything else that shows it has a right or interest in the domain name, the Complainant will have failed to discharge its onus and the complaint will fail.

In the opinion of the Panel, the Respondent is clearly within paragraph 4(c)(i) of the Policy. The Respondent's evidence, which has not been challenged by the Complainant by way of a reply, is contained in a Declaration by the Respondent and is to the effect that he was the founder and former CEO of Mail.com, Inc., a company that acquired a number of domain names to be offered to users as personalized email addresses. Among these addresses was <post.com> and others drew upon the professions, so that the subscriber's email address might be for example @ <lawyer.com>. A further Declaration by David Kim who is the current CEO of Mail.com, Inc., states that the company presently has 3 million users of whom 30,000 are active users with the '@post.com' email address. The necessary implication from this evidence is that the service has been offered since the domain name <post.com> was acquired and certainly prior to the dispute being notified by the Complainant to the Respondent.

The Respondent has therefore been using the contentious domain name in his business and its use has been in connection with a *bona fide* offering of services, namely a personalised email address service.

That brings the Respondent's situation squarely within the provisions of paragraph 4(c)(i) of the Policy.

The case is therefore similar to another of the UDRP postal cases, *Louie Orbeta v. GENIUS Technologies Inc. c/o Raj Baronia*, File No. FA0310000201467 (NAF November 29, 2003). In that case, as the panel explained:

> "Respondent has been actively using the disputed domain name to host and manage client email since 1997, prior to any of Complainant's rights in the PUREMAIL mark. This constitutes evidence that it has been making a bona fide offering of goods or services at the disputed domain name and is evidence of its rights and legitimate interests in the disputed domain name pursuant to the Policy, paragraph 4(c)(i)."

Likewise, in *United States Postal Service v. Postoffice.com, Inc.* File No. FA0012000096313 (NAF March 19, 2001), a panel refused to transfer to the United States Postal Service the domain name <postoffice.com> on the grounds that the respondent was providing an email service to customers and that this was a legitimate use of the domain name.

The Complainant's reply to this is to say that the Respondent is using the domain name for "committing internet frauds".

It also goes further than that by alleging that there is no 'interest' that the Respondent has in the domain name other than 'to harm people and steal their money.' The fraud referred to is the process adopted by some unauthorized person of sending misleading emails to people to induce them to part with money for non-existent goods. The impression is given that the emails come from DHL, a subsidiary of the Complainant as by some means the perpetrators have been able to use the reply address of Post.com, thus implicating the Respondent.

From this the Complainant draws the conclusion that the Respondent concocted the fraud himself. The Respondent has denied this and has given evidence that both Mail.com, Inc., and the Respondent himself terminated the email accounts in question when the fraud was brought to their notice. The Panel is concerned that although there is evidence to the effect that the Complainant knew of the Respondent's denials before the Complaint was lodged, the Complainant nevertheless went ahead and made the serious accusations set out above. The Panel believes that allegations of this gravity involving fraud should be made only when there is plausible evidence, not only that a fraud has been committed, but that it has been committed by the person accused.

The Panel concludes that the use of the domain name by the Respondent for the email address business referred to above shows that he had and has a legitimate interest in the domain name.

The only concern the Panel has had as to whether the Respondent himself has rights or legitimate interest in the domain name is that he is no longer employed by or the CEO of the company that acquired the name in the first place. It is the company Mail.com. Inc., which owns 'the

email component' of the domain name and apparently provides the email service, rather than the Respondent. The Respondent, however, has the rights to the web site to which the domain name resolves and that website has links to various commercial operations and an advertising banner to a political and news website "www.mypartytoo.com". The provision in paragraph 4(a)(ii) is widely drawn and the Respondent would be within the provision if he had a right or legitimate interest in the domain name, no matter of what sort. Likewise, the provision in paragraph 4(c) is widely drawn and the Respondent would be within it if he can show 'a' bona fide offering of goods or services, not necessarily one of any particular sort.

Bearing all this in mind, the Panel decides that the Respondent's initial involvement in the email service and his subsequent involvement in using his web site for links to what appear to be legitimate businesses, together may constitute rights and interests in the domain name.

The Complainant has thus failed to show that the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the domain name and accordingly has not made out the ground in paragraph 4 (a) (ii) of the Policy which it must do to succeed in these proceedings.

C. Registered and Used in Bad Faith

The Complainant must prove on the balance of probabilities both that the domain names were registered in bad faith and that they are being used in bad faith: *Telstra Corporation Limited v. Nuclear Marshmallows*, WIPO Case No. D2000-0003.

Further guidance on how to implement this requirement is to be found in paragraph 4(b) of the Policy, which sets out four circumstances, any one of which shall be evidence of the registration and use of a domain name in bad faith, although other circumstances may also be relied on, as the four circumstances are not exclusive. The four specified circumstances are:

(i) circumstances indicating that the respondent has registered or acquired the domain name primarily for the purpose of selling, renting, or otherwise transferring the domain name registration to the complainant who is the owner of the trademark or service mark or to a competitor of that complainant, for valuable consideration in excess of the respondent's documented out-of-pocket costs directly related to the domain name; or

(ii) the respondent has registered the domain name in order to prevent the owner of the trademark or service mark from reflecting the mark in a corresponding domain name, provided that Respondent has engaged in a pattern of such conduct; or

(iii) the respondent has registered the domain name primarily for the purpose of disrupting the business of a competitor; or

(iv) by using the domain name, respondent has intentionally attempted to attract, for commercial gain, Internet users to respondent's website or other on-line location, by creating a likelihood of confusion with the complainant's mark as to the source, sponsorship, affiliation, or endorsement of the respondent's website or location or of a product or service on the site or location.

The Complainant's argument is first that when the Respondent registered the domain name he had no legitimate interest in registering it. The Panel rejects this argument, as it has already been shown that the Respondent had at the time of registration and since, a very real and legitimate interest in the domain name, namely using it as a personalized email address for subscribers.

Secondly, the Complainant says that the Respondent must have known of the Complainant's name and those of its subsidiaries and cites the decision in *DHL Operations B.V. v. Ali Kazempour,* WIPO Case No. D2004-1094, in which it was decided that the registration of a domain name in the name of a famous mark, of which the respondent had knowledge, is evidence of bad faith. The Complainant's use of this decision is misconceived, for the Respondent has not registered DHL or any other of the Complainant's names as his domain name; he has registered a generic name which the Panel has decided is neither identical or confusingly similar to most of the Complainant's trademarks. Moreover, the panelist in *The DHL Operations Case* expressly found that the respondent "...was familiar with the commercial potential of Complainant's personal name." In the present case, the Respondent did not use any of the Complainant's names and has not traded on their potential, but rather on the widely accepted meaning of a generic word.

In addition to that, it must be noted that the domain name registered was <dhlmail.com>. The decision therefore militates against the Complainant's position, for it was the registration by the respondent of what the panel described as the "coined or fanciful term (which is the case for DHL)...", not the generic term 'mail', that was pivotal in the finding of bad faith. By contrast, in the present case, the Respondent has registered the sole and generic word 'post'.

Thirdly, the Complainant says that the domain name is not linked with a website of the Respondent but with the domain name <mypartytoo.com>, which shows that the Respondent is "covering (his) tracks". The Respondent says that the reference to that site is as an advertising banner which resolves to the site, which is a political news website. In any event, none of this shows bad faith in any of the forms specified under paragraph 4 (b) of the Policy or generally and certainly not in the registration of the domain name eight years ago.

Finally, the Complainant contends that the only obvious use of the domain name is to perpetrate the fraud and that it is obvious that the domain name was registered "for the sole purpose of misleadingly divert and defraud consumers" and to tarnish the Complainant's marks.

The Panel rejects this contention, as it is not based on any evidence.

Accordingly, the Panel rejects the arguments of the Complainant to the effect that the Respondent registered and used the domain name in bad faith. There is no evidence to support such assertions and they are unlikely.

In any event, as virtually all of the Complainant's trademarks were registered several years after the domain name, it cannot be contended that he registered the domain name for an improper purpose when the trademarks themselves had not been registered at that time. Another of the UDRP postal cases illustrates this point; in *Louie Orbeta v. GENIUS Technologies Inc. c/o Raj Baronia, (supra)*, the Complainant had a registered trademark in PUREMAIL and the respondent had registered the domain name <puremail.com>. On the issue of bad faith, the panelist said:

> "Respondent registered the disputed domain name two years before Complainant allegedly began using the PUREMAIL mark, therefore it could not have registered the disputed domain name in bad faith. See *Aspen Grove, Inc. v. Aspen Grove*, WIPO Case No. D2001-0798 (October 5, 2001) (finding that it is impossible for Respondent to register disputed domain name in bad faith if Complainant's company did not exist at the time of registration); see also *Open Sys. Computing AS v. degli Alessandri*, WIPO Case No. D2000-1393 (December 11, 2000) (finding no bad faith where Respondent registered the domain name in question before application and commencement of use of the trademark by Complainant)."

Likewise in *netBridge Limited v. RosBusinessConsulting*, File No.FA0306000161282 (NAF August 12, 2003), where the domain name <mailru.com> was at issue, a three member panel ruled:

> "The Respondent supplied copies of documents indicating that it leased the domain name from the previous holder beginning in September, 1999 and acquired outright title to the domain in December 2002. Given this evidence that Respondent's domain name registration predates Complainant's enforceable rights in the MAIL.RU mark, we find that Complainant lacks standing to bring this claim under the UDRP. See *Phoenix Mortgage Corp. v. Tom Toggas*, WIPO Case No. D2001-0101 (March 30, 2001) (finding that Policy paragraph 4(a)(i) "necessarily implies that Complainant's rights predate Respondent's registration . . . of the domain name"); see also *Ezcommerce Global Solutions, Inc. v. Alphabase Interactive*, WIPO Case No. D2002-0943 (November 21, 2002) (allowing a junior trademark user to challenge a domain name registration, which predates Complainant's trademark rights, is "obviously contrary to the intent of the Policy and to trademark law generally"). Although the Respondent may have registered the domain in its own name after the Complainant's mark was registered, that

registration was not made in bad faith, but merely to continue the services that it had been offering for several years. On this basis, the Complaint is denied."

Accordingly, the Complainant has not made out the third element required under paragraph 4 (a) of the Policy and has thus failed on two of the three elements that it must establish.

7. Reverse Domain Name Hijacking

The Respondent has asked for a finding of Reverse Domain Nam Hijacking under paragraph 15(e) of the Rules.

A finding of Reverse Domain Name Hijacking may be made if 'th Complainant knew or should have known at the time that it filed th Complaint that it could not prove that the domain name was registerec in bad faith.' *Futureworld Consultancy OPty Ltd v. Online Advice*, WIPC Case No. D2003-0297.

A further useful statement of the principles involved is set out in the most recent WIPO decision on the subject appearing on WIPO's Lega Index, *Jazeera Space Channel TV Station v. AJ Publishing aka Aljazeera Publishing*, WIPO Case No. D2005-0309:

The views of the majority of the Panel are as follows. Reverse domain name hijacking is defined in the Rules as "using the Policy in bad faith to attempt to deprive a registered domain-name holder of a domain name". The onus of proving bad faith is on the Respondent, and mere lack of success of the Complaint is not of itself sufficient to constitute reverse domain name hijacking. ?

Allegations of reverse domain name hijacking have been upheld in circumstances where a respondent's use of a domain name could not, under any fair interpretation of the facts, have constituted bad faith, and where a reasonable investigation would have revealed the weaknesses in any potential complaint under the Policy (see *Goldline International, Inc v. Gold Line*, WIPO Case No. D2000-1151). See also *Deutsche Welle v. DiamondWare Limited*, WIPO Case No. D2000-1202, where an allegation of reverse domain name hijacking was upheld in circumstances where the complainant knew that the respondent used the at-issue domain name as part of a bona fide business, and where the registration date of the at-issue domain name preceded the dates of the complainant's relevant trademark registrations.

The three-member panel in *Yell Limited v. Ultimate Search*, WIPO Case No. D2005-0091, noted that "whether a complainant should have appreciated at the outset that its complaint could not succeed, will often be an important consideration".

One member of the Panel would find Reverse Domain Name Hijacking, on the grounds that Complainant could not reasonably have believed, at that time that it filed the Complaint, that it could prove that the domain name was registered in bad faith.

The majority is of the view that the Panel should not find Reverse Domain Name Hijacking on this occasion, but only because the Complainant may have misunderstood the scope of its rights under the various trademarks and may have believed that they gave it greater scope to bring the proceedings than they did.

However, the Panel is firmly of the view that parties should take great care before making allegations of the type made in this case by the Complainant. The very serious allegations against the Respondent were not justified, particularly at the time the Complaint was lodged, for by that time the Complainant should have known that there was no evidence linking the Respondent with the fraud and that he had co-operated in trying to stop it.

Moreover, whatever issue the Complainant had had with the Respondent must have been known to it for some seven years and yet the Complainant on the evidence did nothing, leading to the conclusion that the Complainant had no real dispute with him during those years.

Accordingly, although the Panel will not make a finding of Reverse Domain Name Hijacking on this occasion, it wishes to place on record its firm view that a complainant should not commence UDRP proceedings unless believing on reasonable grounds that the Complaint is justified and that the allegations made against the respondent are legitimate and based on fact.

8. Decision

For all the foregoing reasons, the Complaint is denied.



Centre d'arbitrage et de médiation de l'OMPI

DÉCISION DE LA COMMISSION ADMINISTRATIVE

Aéroports de Paris contre Frédéric Henriot

Litige n°D2007-0002

1. Les parties

Le Requérant est Aéroports de Paris, Société Anonyme, Paris, France, représenté par le Cabinet Beau de Lomenie, avocats, France.

Le Défendeur est Frédéric Henriot, Orsay, France.

2. Noms de domaine et unité d'enregistrement

Le litige concerne les noms de domaine <cdg-express.com> et <cdgexpress.com>.

L'unité d'enregistrement auprès de laquelle les noms de domaine sont enregistrés est Gandi SAS.

3. Rappel de la procédure

Une plainte a été déposée par Aéroports de Paris auprès du Centre d'arbitrage et de médiation de l'Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle (ci-après désigné le "Centre") en date du 3 janvier 2007 par courrier électronique et du 12 janvier 2007 sur support papier.

En date du 3 janvier 2007, le Centre a adressé une requête à l'unité d'enregistrement des noms de domaine litigieux, Gandi SAS, aux fins de vérification des éléments du litige, tels que communiqués par le Requérant. L'unité d'enregistrement a confirmé l'ensemble des données du litige en date du 4 janvier 2007.

Le Centre a vérifié que la plainte répond bien aux Principes directeurs régissant le Règlement uniforme des litiges relatifs aux noms de domaine (ci-après dénommés "Principes directeurs"), aux Règles d'application des Principes directeurs (ci-après dénommées les "Règles d'application"), et aux Règles supplémentaires de l'OMPI (ci-après dénommées les "Règles supplémentaires") pour l'application des Principes directeurs précités.

Le Centre a reçu un amendement de la plainte le 15 janvier 2007 par courrier électronique et le 17 janvier 2007 sur support papier.

Conformément aux paragraphes 2(a) et 4(a) des Règles d'application, le 17 janvier 2007, une notification de la plainte valant ouverture de la présente procédure administrative, a été adressée au Défendeur. Conformément au paragraphe 5(a) des Règles d'application, le dernier délai pour faire parvenir une réponse était le 6 février 2007. Le Défendeur a fait parvenir sa réponse le 2 février 2007.

Le 8 février 2007 par courrier électronique et le 14 février 2007 sur support papier, le Requérant a fait parvenir au Centre des observations additionnelles faisant suite à la réponse du Défendeur.

En date du 15 février 2007, le Centre nommait dans le présent litige comme expert unique Christiane Féral-Schuhl. La Commission administrative constate qu'elle a été constituée conformément aux Principes directeurs et aux Règles d'application. La Commission administrative a adressé au Centre une déclaration d'acceptation et une déclaration d'impartialité et d'indépendance, conformément au paragraphe 7 des Règles d'application.

Par courrier électronique en date du 15 février 2007, le Défendeur a demandé à l'Expert de lui accorder un délai pour répondre aux observations additionnelles du Requérant.

Par ordre de procédure de la Commission Administrative en date du 16 février 2007, il a été accordé au Défendeur jusqu'au 21 février 2007 pour répondre aux observations additionnelles du Requérant.

La réponse du Défendeur aux observations additionnelles du Requérant est parvenue au Centre le 20 février 2007 par courrier électronique et le 23 février 2007 sur support papier.

Dans le cadre du présent litige, l'Expert rend donc sa décision en tenant compte des éléments suivants : la plainte initiale du Requérant, la réponse du Défendeur, les observations additionnelles du Requérant et la réponse du Défendeur à ces observations.

Langue de la procédure

En application du paragraphe 11 (a) des Règles d'application, la langue de la procédure est, sauf convention contraire entre les parties, la langue du contrat d'enregistrement. Toutefois, la commission peut décider qu'il en sera autrement, compte tenu des circonstances de la procédure administrative.

En l'espèce, l'unité d'enregistrement a indiqué que le contrat d'enregistrement était disponible en langues française et anglaise et qu'elle n'était pas en mesure de vérifier quelle langue avait été choisie par le titulaire du nom de domaine.

Le Requérant a ainsi sollicité que la langue de la procédure soit le français au regard des éléments suivants :

- il n'a pas été possible de déterminer la langue du contrat d'enregistrement passé entre l'unité d'enregistrement GANDI SAS et le Défendeur;
- l'unité d'enregistrement est une société française;
- le Défendeur est domicilié en France;
- le contact administratif des noms de domaine indique une adresse en France;
- des échanges de correspondances en français ont eu lieu avec le Défendeur;
- les noms de domaine litigieux redirigent vers un site Internet rédigé en langue française.

Dans ces conditions, étant donné que le Défendeur ne s'est pas opposé à la demande du Requérant visant à ce que la langue de la procédure soit le français et étant donné par ailleurs que le Défendeur est toujours intervenu en français au cours de la procédure, l'Expert estime justifié que la langue de la présente procédure soit le français.

4. Les faits

Le Requérant est la société anonyme Aéroports de Paris qui participe, avec la SNCF et la société Réseau Ferré de France, au projet de desserte ferroviaire dédiée à l'aéroport Paris-Charles de Gaulle baptisé "CDG EXPRESS".

Pour la conduite du projet, ces sociétés se sont regroupées en 2000 au sein du GIE CDG EXPRESS. En 2005, le GIE a décidé de sa dissolution. La loi du 5 janvier 2006 relative à la sécurité et au développement des transports confie désormais à l'Etat français le pilotage du projet CDG EXPRESS, en partenariat avec les sociétés Aéroports de Paris, Réseau Ferré de France et la SNCF.

Le Requérant justifie être titulaire des droits de marque suivants sur la dénomination CDG EXPRESS :

- marque française CDG EXPRESS n° 00 3 008 507 déposée le 18 février 2000 auprès de l'INPI en classes 35, 39 et 42 pour des services de "Publicité; gestion des affaires commerciales; administration commerciale; travaux de bureau. Transport; emballage et entreposage de marchandises; organisation de voyages. Service d'étude de liaisons ferroviaires expresses (travaux d'ingénieurs)";

- marque française CDG EXPRESS n° 00 3 012 134 déposée auprès de l'INPI le 6 mars 2000 en classe 38 pour des services de "Télécommunications";

- marque communautaire CDG EXPRESS n° 001813658 du 17 août 2000 déposée auprès de l'OHMI en classes 35, 38, 39 et 42 pour des services de "Publicité; gestion des affaires commerciales; administration commerciale; travaux de bureau. Télécommunications. Transport; emballage et entreposage de marchandises; organisation de voyages. Service d'étude de liaisons ferroviaires expresses (travaux d'ingénieurs)".

Le Requérant est également titulaire des noms de domaine <cdgexpress.fr> et <cdg-express.fr> enregistrés le 21 octobre 1999 auprès de l'unité d'enregistrement OVH.

Ces noms de domaine redirigent tous deux vers le site Internet "www.cdgexpress.equipement.gouv.fr"

Le Requérant indique qu'un accord relatif à l'usage par l'Etat français des marques CDG EXPRESS a été négocié.

Le Défendeur est M. Frédéric Henriot. Celui-ci est salarié de la SNCF mais n'a jamais eu à travailler sur le projet CDG EXPRESS dans le cadre de ses fonctions.

Le Défendeur apparaît depuis le 15 décembre 2006 comme le titulaire des noms de domaine litigieux <cdgexpress.com> et <cdg-express.com> enregistrés le 29 février 2004 par la société UNDEADPRODUCTIONS.

Il n'est pas contesté que la dénomination UNDEADPRODUCTIONS ne fait référence à aucune entité juridique dotée de la personnalité morale et qu'il s'agit en réalité d'une dénomination fantaisiste choisie par le Défendeur pour enregistrer les noms de domaines litigieux. Celui-ci apparaissait d'ailleurs comme contact administratif dès le 29 février 2004, date de l'enregistrement des noms de domaine. Le Défendeur reconnaît ainsi expressément être titulaire des noms de domaine litigieux depuis cette date.

Les noms de domaines <cdgexpress.com> et <cdg-express.com> renvoient vers le site Internet "www.cdgexpress.free.fr" qui est une page personnelle hébergée par le fournisseur d'accès Internet Free. Ce site consiste essentiellement en une page de liens hypertextes renvoyant vers des sites tiers consacrés au projet CDG EXPRESS tels que le site officiel du débat public consacré au projet et le site du ministère des transports "www.cdgexpress.equipement.gouv.fr". Il contient également des liens vers des sites proposant les avis de diverses organisations sur le projet ("Amis de la Terre", "Les Verts" et la "Fédération Nationale des Usagers des Transports Publics").

Le 16 août 2006, le Requérant a adressé des lettres de mises en demeure de cesser l'exploitation des noms de domaines litigieux au Défendeur ainsi qu'au fournisseur d'accès Internet Free.

Le Défendeur a répondu à cette mise en demeure par courrier électronique en date du 20 août 2006 en indiquant qu'il n'entendait pas accéder aux demandes du Requérant.

Le Requérant a également agi par l'intermédiaire de la SNCF en tant qu'employeur du Défendeur. Celle-ci est entrée en contact avec son salarié et par courrier en date du 7 novembre 2006, elle indiquait au Requérant que le Défendeur avait consenti à renoncer à l'utilisation de la dénomination CDG EXPRESS.

Par courrier électronique du 30 novembre 2006, le Requérant a contacté le Défendeur pour organiser le transfert des noms de domaine litigieux. Dans sa réponse du 3 décembre 2006, le Défendeur n'a pas consenti à ce transfert.

C'est dans ces conditions que le Centre a été saisi du présent litige.

5. Argumentation des parties

A. Requérant

Le Requérant fait valoir en premier lieu que les noms de domaines <cdgexpress.com> et <cdg-express.com> reproduisent à l'identique ses marques CDG EXPRESS, l'adjonction de l'extension *.com* ne constituant pas une modification significative.

Le Requérant indique en second lieu que le Défendeur ne détient pas de droits sur la dénomination CDG EXPRESS et que le fait de ne pas avoir réservé les noms de domaine <cdgexpress.com> et <cdg-express.com> ne pouvait constituer de sa part une renonciation à faire valoir ses droits ou une tolérance de la contrefaçon des mêmes droits.

Enfin, le Requérant considère que les noms de domaine ont été enregistrés et sont utilisés de mauvaise foi.

Il estime que la mauvaise foi lors de l'enregistrement des noms de domaine est établie par le fait que le Défendeur avait nécessairement connaissance du projet CDG EXPRESS à la date de l'enregistrement.

La mauvaise foi dans l'utilisation des noms de domaine découlerait quant à elle du risque de confusion créé dans l'esprit des utilisateurs en laissant croire que le site du Défendeur serait géré par le Requérant, peu important l'utilisation non commerciale du site alléguée par le Défendeur.

La mauvaise foi du Défendeur serait également caractérisée par l'échec de l'accord qui semblait avoir été trouvé en novembre 2006, de même que par les modifications récentes apportées au registre whois (modification de l'adresse de courrier électronique de contact) et par l'utilisation d'une extension *.com* renforçant le caractère officiel du site.

Le Requérant précise que sa démarche ne vise pas à aller à l'encontre de la liberté d'expression ou d'opinion mais à sanctionner les actes de contrefaçons des marques CDG EXPRESS qu'il détient.

B. Défendeur

Le Défendeur fait valoir que le Requérant était libre d'enregistrer les noms de domaine litigieux, ce qu'il a négligé de faire, de même qu'il a toléré le site Internet "www.cdgexpress.free.fr" pendant deux ans.

Le Défendeur insiste sur le fait qu'il fait un usage non commercial et loyal des noms de domaine sans intention de détournement à des fins

lucratives. Il présente son site Internet comme un site d'information du public et précise :

- qu'il ne s'agit pas d'un site contestant le projet CDG EXPRESS;
- que le site ne contient aucune bannière publicitaire;
- que les visiteurs sont avertis dès la page d'accueil qu'il s'agit d'un site non officiel et qu'un lien vers le site du ministère des transports est proposé;
- qu'il n'existe aucun risque de confusion entre les deux sites du fait de leurs différences graphiques et de conception.

Le Défendeur fait enfin valoir qu'il n'a jamais tenté de céder le nom de domaine à un tiers.

6. Discussion et conclusions

Le paragraphe 15(a) des Règles d'application prévoit que "la Commission statue sur la plainte au vu des écritures et des pièces qui lui ont été soumises et conformément aux Principes directeurs, aux présentes Règles et à tout Principe ou Règle de droit qu'elle juge applicable".

Au demeurant, le paragraphe 4(a) des Principes directeurs impose au Requérant de prouver contre le Défendeur cumulativement que :

(i) son nom de domaine est identique ou semblable au point de prêter à confusion à une marque de produit ou de service sur laquelle les Requérants ont des droits;

(ii) il n'a aucun droit sur le nom de domaine ni aucun intérêt légitime qui s'y rattache;

(iii) son nom de domaine a été enregistré et est utilisé de mauvaise foi.

En conséquence, il y a lieu de s'attacher à vérifier que chacune de ces conditions est bien remplie par le Requérant.

A. Identité ou similitude prêtant à confusion

Le Requérant a établi détenir des droits à titre de marques sur la dénomination CDG EXPRESS, en particulier sur le territoire français.

L'Expert constate qu'il ne saurait être contesté que les noms de domaine litigieux <cdg-express.com> et <cdgexpress.com> reproduisent à l'identique la marque CDG EXPRESS du Requérant.

L'Expert considère en conséquence que le critère posé à l'article 4(a)(i) est rempli.

B. Droits ou légitimes intérêts

L'Expert constate que le Défendeur ne prétend pas détenir de droits de marque sur la dénomination CDG EXPRESS ou de licence lui permettant d'utiliser cette dénomination.

En revanche, le Défendeur fait valoir qu'il aurait un intérêt légitime à utiliser les noms de domaines litigieux dans la mesure où il exploite ceux-ci à des fins d'information du public, détachées de toutes intentions commerciales. Le Défendeur rappelle que le projet CDG EXPRESS a fait l'objet d'un débat public en 2003 et que c'est suite à celui-ci qu'il a décidé de créer son site Internet.

Le paragraphe 4(c)(iii) des Principes directeurs prévoit effectivement que la preuve de l'intérêt légitime du Défendeur attaché au nom de domaine peut être rapportée lorsqu'il est fait un "usage non commercial légitime ou un usage loyal du nom de domaine sans intention de détourner à des fins lucratives les consommateurs en créant une confusion ni de ternir la marque de produits ou de services en cause".

En l'espèce l'Expert constate que le Défendeur fait bien des noms de domaine litigieux un usage non commercial détaché de toutes fins lucratives et qu'il ne s'agit pas non plus pour lui de ternir la marque CDG EXPRESS mais seulement de réunir sur une même page un ensemble de liens vers des documents et des opinions relatifs au projet CDG EXPRESS.

Néanmoins, pour constituer l'exception prévue au paragraphe 4(c)(iii) des Principes directeurs, il est encore nécessaire que cet usage apparaisse légitime ou loyal.

Or, si l'Expert admet que la poursuite d'un objectif d'information du public peut constituer un tel usage légitime ou loyal, il lui apparaît en revanche justifié de considérer que la poursuite de cet objectif n'implique pas le droit pour le Défendeur de pouvoir utiliser un nom de domaine strictement identique à la marque du Requérant, laissant ainsi courir le risque que son site soit assimilé à un site officiel du projet.

Si en droit français il est couramment admis que les nécessités de l'information peuvent justifier en principe la citation d'une marque, l'Expert ne saurait cependant assimiler cette hypothèse de citation licite d'une marque (par exemple comme titre ou au sein d'un article de presse) à l'utilisation, à titre de nom de domaine, d'une dénomination strictement identique à une marque d'un tiers.

En effet, l'utilisation de la marque du Requérant comme nom de domaine va au-delà de la simple citation de la marque ou référence à celle-ci, comme celle qui pourrait être faite dans le corps d'une page Internet. Cette reprise *in extenso* de la marque dans le nom de domaine emporte en effet comme conséquence pour le titulaire de ladite marque de l'empêcher de réserver sa marque comme nom de domaine, ce que la citation d'une marque dans un but légitime d'information n'a normalement pas pour conséquence.

L'Expert est aussi d'avis que le droit à la liberté d'expression, s'il permet que des marques soient citées aux fins d'expression d'opinions ou de critiques ne permet toutefois pas que ces marques soient reprises strictement à l'identique par un tiers dans un nom de domaine (voir par exemple *The Royal Bank of Scotland Group plc, National Westminster Bank plc A/K/A NatWest Bank v. Personal and Pedro Lopez*, Litige OMPI n° D2003-0166).

L'Expert constate *a fortiori* que le Défendeur ne fait en réalité pas usage de sa liberté d'expression sur son site Internet. Le Défendeur ne développe en effet aucun contenu éditorial qui lui soit propre. Il ne formule ainsi aucune réflexion ou opinion personnelle, son site consistant en réalité en une liste de liens hypertextes sans aucun commentaire, se contentant ainsi de renvoyer vers d'autres sites relatifs au projet CDG EXPRESS, et en particulier au site officiel du Requérant relatif à ce projet.

L'Expert rappellera que dans l'affaire <jeboycottedanone.com>[1], il a pu être décidé par les juridictions françaises que la contrefaçon de la marque Danone n'était pas constituée par la reprise de cette marque dans le nom de domaine précité, dans la mesure où l'usage du terme "danone" correspondait, sans confusion possible dans l'esprit du public sur l'origine du service offert, à une référence nécessaire pour indiquer la nature du site polémique consacré à la politique sociale du groupe d'entreprises Danone.

Il a en particulier été retenu que l'adjonction du pronom et du verbe "jeboycotte" montraient clairement l'intention de dénoncer les pratiques sociales des sociétés mises en cause et les risques pour l'emploi, sans induire en erreur le public quant à l'identité des auteurs de la communication.

Or, en l'espèce, le site Internet du Défendeur ne poursuit aucun objectif critique ou polémique de même qu'aucun terme adjoint à la marque du Requérant ne vient écarter le risque de confusion qui existe entre les sites du Défendeur et du Requérant poursuivant tous deux des finalités identiques à savoir l'information du public sur le projet CDC EXPRESS.

En conséquence de ce qui précède, l'Expert retient que le critère posé à l'article 4(a)(ii) des Principes directeurs est rempli.

C. Enregistrement et usage de mauvaise foi

L'Expert considère qu'il ressort des éléments de la procédure, notamment des échanges de correspondances entre les parties, que le Défendeur avait nécessairement connaissance de l'existence et de la teneur du projet CDG EXPRESS de sorte qu'il ne pouvait ignorer que des tiers détenaient des droits de propriété intellectuelle sur la dénomination CDG EXPRESS à la date de l'enregistrement des noms de domaine, le 29 février 2004, et que cet enregistrement portait atteinte aux dits droits.

---

[1] TGI Paris, 4 juillet 2001et CA Paris, 30 avril 2003.

Le Défendeur indique ainsi lui-même avoir connaissance du projet CDG EXPRESS depuis le débat public de 2003. Il était dès lors en mesure de s'assurer de l'absence de droits de tiers sur la dénomination CDG EXPRESS préalablement à l'enregistrement des noms de domaine litigieux.

De même, l'Expert considère que les noms de domaine litigieux sont utilisés de mauvaise foi, dans la mesure où il existe un risque de confusion dans l'esprit du public :

- les sites Internet auxquels renvoient les noms de domaine exploités par le Requérant et ceux exploités par le Défendeur sont tous deux des sites informationnels sur le projet CDG EXPRESS, de sorte que les services proposés aux internautes par ces sites sont identiques; de surcroît le Défendeur renvoie à des documents officiels relatifs au projet et figurant sur le site internet du Requérant;

- les noms de domaine litigieux sont strictement identiques aux marques du Requérant et aux noms de domaine <cdgexpress.fr> et <cdg-express.fr> enregistrés par celui-ci; la seule différence réside dans l'extension *.com* qui est en elle-même de nature à susciter une confusion dans l'esprit du public sur la nature officielle ou non du site Internet exploité par le Défendeur;

- la mention figurant sur le site Internet du Défendeur selon laquelle "Ce site web est indépendant de toute organisation" n'apparait pas suffisante pour écarter ce risque de confusion.

En conséquence de quoi, l'Expert retient que le critère posé à l'article 4(a)(iii) des Principes directeurs est rempli.

7. Décision

Au regard des éléments développés ci-dessus et conformément aux paragraphes 4(i) des Principes directeurs et 15 des Règles, l'Expert ordonne le transfert des noms de domaine <cdg-express.com> et <cdgexpress.com> au profit du Requérant.

Christiane Féral-Schuhl
Expert Unique

Le 1er mars 2007



WIPO Arbitration and Mediation Center

ADMINISTRATIVE PANEL DECISION

Fenis Teknik Urunler A.S. V. Tekfen Dogalgaz Muh.Isi Ltd.ST

Case No. D2008-0002

1. The Parties

The Complainant is Fenis Teknik Urunler A.S., of Turkey, represented by Istanbul Patent & Trademark Consultancy Ltd., Turkey.

The Respondent is Tekfen Dogalgaz Muh.Isi Ltd.ST, of Turkey.

2. The Domain Name and Registrar

The disputed domain name <alurad.com> is registered with Intercosmos Media Group d/b/a directNIC.com.

3. Procedural History

The Complaint was filed with the WIPO Arbitration and Mediation Center (the "Center") on January 2, 2008. On January 3, 2008, the Center transmitted by email to Intercosmos Media Group d/b/a directNIC.com a request for registrar verification in connection with the domain name at issue. On January 3, 2008, Intercosmos Media Group d/b/a directNIC.com transmitted by email to the Center its verification response confirming that the Respondent is listed as the registrant and providing the contact details. The Center verified that the Complaint satisfied the formal requirements of the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Policy"), the Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Rules"), and the WIPO Supplemental Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Supplemental Rules").

In accordance with the Rules, paragraphs 2(a) and 4(a), the Center formally notified the Respondent of the Complaint, and the proceedings commenced on January 22, 2008. In accordance with the Rules, paragraph 5(a), the due date for Response was February 11, 2008. The Respondent did not submit any response. Accordingly, the Center notified the Respondent's default on February 12, 2008.

The Center appointed Nasser A. Khasawneh as the sole panelist in this matter on February 22, 2008. The Panel finds that it was properly constituted. The Panel has submitted the Statement of Acceptance and Declaration of Impartiality and Independence, as required by the Center to ensure compliance with the Rules, paragraph 7.

4. *Factual Background*

The Respondent had registered the disputed domain name on August 26, 1998. The domain name is used in connection with a website that offers products related to under-floor heating and central vacuum cleaning systems.

The trademark belonging to the Complainant is ALURAD and was registered in classes 6 and 11 in 1989. The Complainant also registered the trademark ALURAD in special characters in classes 6, 11, 35, 37, 40, and 42 in 2004.

The Complainant filed an application with OHIM on July 11, 2007 for the registration of ALURAD. The application has been accepted and will be proceeding for publication.

The Complainant is registered as a company since 1967. It has registered the website"www.alurad.com.tr" on August 3, 2000 and uses it for offering its products; radiators and solar collectors.

5. *Parties' Contentions*

A. Complainant

The Complainant contends that:

- It is a well-known company established in 1967 to produce and sell aluminum based radiators and solar collectors and has created the trademarks ALURAD and SOLARTEK.
- It has developed the brand "alurad" which it uses in connection with heating radiators. It exports its products in countries other than Turkey such as the European Market.
- It operates the website"www.alurad.com.tr".
- The disputed domain name is identical to a mark in which the Complainant has rights for the following reasons:

1) The Complainant was founded in 1967, has registered the trademark ALURAD in Turkey and has applied for its registration with OHIM and owns the domain name <alurad.com.tr> since August 2000.

- The Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the disputed domain name for the following reasons:

1) The Respondent has made no claim that he is using the domain name in connection with a *bona fide* offering of goods and services as the Complainant has not licensed or allowed the Respondent the use of the trademark ALURAD nor the use of that trademark as part of a domain name, the Respondent is not one of the dealers of the Complainant, the Complainant has rights in the trade/service mark which are prior to the registration of the

disputed domain name, the Respondent has no legitimate interest in using its domain name with the trademark ALURAD and is trying to create connection with the Complainant through such use. The Respondent is aware of the goodwill and reputation of the mark ALURAD.

2) The disputed domain name is not a mark by which the Respondent is commonly known as the Respondent has not acquired any rights in the mark nor seems to be known by the disputed domain name.

3) The Respondent has no legitimate non-commercial or fair use of the domain name and the Complainant was not able to register the disputed domain name in its name because it was already registered by the Respondent.

- The domain name was registered and is being used in bad faith by the Respondent. This conclusion is supported by various factors:

1) The Respondent is trying to attract Internet users to its website by creating a link with the trademark of the Complainant. The Respondent must have known that it is infringing upon the Complainant's rights in its mark when it registered the disputed domain name. The Respondent is trying to create association with the Complainant. The Respondent must have been aware of the Complainant's mark since both the Complainant and the Respondent are in the same country and operate in the same field.

2) The Respondent registered the disputed domain name in order to prevent the Complainant from registering the same domain name for the purpose of offline selling to customers. The Respondent knew the trademark is well-known, which is proof of its bad faith.

3) The Respondent, being a competitor of the Complainant, wanted to divert the latter's customers by creating the web-site. It used the mark belonging to the Complainant knowingly and in bad faith to benefit from its reputation. The Respondent has also copied pages from the Complainant's catalogue and website to use them under the disputed domain name, including the Complainant's trademark FENTEK. There is no evidence of good faith use of the disputed domain name. These acts constitute unfair competition and infringement of consumer protection legislation.

For all of the above reasons, the Complainant requests transfer of the disputed domain name.

B. Respondent

The Respondent did not reply to the Complainant's contentions.

6. Discussion and Findings

A. Identical or Confusingly Similar

The trademark belonging to the Complainant is ALURAD and was registered in classes 6 and 11 in 1989. The Complainant has also registered

the trademark ALURAD in special characters in classes 6, 11, 35, 37, 40, and 42 in 2004. The registration dating back to the year 1989 is far earlier in date than the date of registration of the disputed domain name which took place in 1998. The Complainant uses the trademark ALURAD in connection with radiators.

The difference between the Complainant's trademark ALURAD and the disputed domain name is simply adding the word ".com". The addition of the suffix ".com" does not create any distinctiveness that helps eliminate the possibility of confusion. In similar cases, the addition of the suffix ".com" was considered not to add any element of distinctiveness (see *Nokia Corporation v. Firdaus Adinegoro/Beli Hosting*, WIPO Case No. D2004-0814).

Consequently, the Panel finds that the Complainant has met the requirements of the first test under the Policy.

B. Rights or Legitimate Interests

The Respondent is not linked to the Complainant or its business in any manner nor does it act on its behalf. The Complainant contends that it had not given any authorization to the Respondent to use the trademark ALURAD as part of the disputed domain name.

The Respondent can demonstrate its rights or legitimate interest in the disputed domain name in accordance with paragraph 4(c) of the Policy. In this paragraph, the following are listed as circumstances that, in particular but without limitation, would demonstrate a respondent's legitimate interest or right in a disputed domain name:

i) that the Respondent used or presented demonstrable preparations to use the domain name in connection with a bona fide offering of goods or services;

ii) that the Respondent has been commonly known by the domain name;

iii) that the Respondent is making a legitimate non-commercial or fair use of the domain name, without intent for commercial gain to misleadingly divert consumers or to tarnish the trademark of the Complainant.

The Respondent did not submit any evidence that establishes its rights or legitimate interests based on any of the above scenarios. While failure to respond does not present conclusive evidence against the Respondent and the burden of proof lies with the Complainant, the Panel did consider this factor as further proof of the Respondent's lack of rights or legitimate interests in the disputed domain name (See Nokia Corporation v. Firdaus Adinegoro/Beli Hosting, WIPO Case No. D2004-0814).

The disputed domain name is being used in connection with the offering of goods, which are under-floor radiators. However, such use here is not *bona fide*. The reason why the Panel considers such use not to be a *bona fide* use is that, on a balance of probabilities, the Respondent, operative in the same field of business as the Complainant, must have been familiar with the business and trademark of the Complainant. Based on the evidence submitted by the

Complainant, the Panel was satisfied that the trademark of the Complainant is relatively well-known. The Panel was guided by previous WIPO UDRP cases in reaching this conclusion. "In the Panel's opinion, the use of the expression "bona fide" in Paragraph 4(c)(i) is sufficient to prevent a respondent who knowingly adopted another's well known mark as a domain name from claiming the benefit of mere use of or demonstrable preparations to use the domain name in connection with the offering of goods or services prior to notice of a dispute. The Panel accepts that SCANIA is a well known mark in the motor industry, particularly in Sweden, and, accordingly takes the view that the respondent would have been unlikely to have been unaware of the fame of the complainant's mark SCANIA in the motor industry before adopting the name." (See *Scania CV AB v. Leif Westlye*, WIPO Case No. D2000-0169). It is the view of the Panel that similar reasoning applies to the case at hand.

Based on all of the above factors, the Panel finds no rights or legitimate interest of the Respondent in the disputed domain name.

C.Registered and Used in Bad Faith

It is suggestive of Respondent's bad faith that the trademark of the Complainant was registered long before the registration of the disputed domain name. Even though the domain name of the Complainant was registered two years after the registration of the disputed domain name, this factor does not affect the right of the Complainant in the protection of its trademark. The Complainant submitted various press releases which show the name of the Complainant and its trademark ALURAD. Such material indicates that the Complainant is a relatively known enterprise and that its trademark would hence be recognized publicly.

The Panel visited the website of the Complainant and noted that the trademark ALURAD is shown prominently on the website and also noted that the Complainant has a logo resembling a flag used together with the mark FENIS. The Panel visited the website of the disputed domain name and noted the use of the name FENTEK and a logo similar to that used by the Complainant which appears in the shape of a flag.

The Panel notes from the website of the Complainant that it sells radiators under the brand ALURAD. The Panel notes that the Respondent uses the disputed domain name for offering and advertising heating products. Both Complainant and Respondent operate in the same field and in the same country. This suggests further that the Respondent was aware of the existence and of the business of the Complainant.

Paragraph 4(b) of the Policy sets out a number of circumstances, each of which shall provide evidence of registration and use in bad faith. Paragraph 4(b)(iv) sets out the following element: "By using the domain name, you have intentionally attempted to attract, for commercial gain, Internet users to your web site or other on-line location, by creating a likelihood of confusion with the complainant's mark as to the source, sponsorship, affiliation, or endorsement of your web site or location or of a product or service on your web site or location". The Respondent works in the same field of business of the Complainant and it is therefore most likely that it used the trademark and the logo of the Complainant as mentioned above to create confusion and divert

customers.

Accordingly, it is the Panel's view that, on a balance of probabilities, the Respondent had actual knowledge of the trademark of the Complainant and the products/services in connection with which the trademark is used. As it was noted in *Herbalife International, Inc v. Surinder S. Farmaha*, WIPO Case No. D2005-0765, "the registration of a domain name with the knowledge of the complainant's trademark registration amounts to bad faith". Accordingly, the Panel concludes that the bad faith test was met.

As a final note, the Panel finds it necessary to discuss the fact that the Complainant waited almost ten years to bring forward a claim against the Respondent. However, the Panel is of the view that such delay does not affect the rights of the Complainant in its mark nor does it constitute a waiver of such rights in the particular circumstances of this case. The Panel reviewed other decisions which raised the question of whether a delay in bringing forward a claim is a reason to bar the complainant from requesting a transfer. The Panel agrees with the finding of certain other panelists. "There is one question outstanding: does the fact that Complainant delayed for 10 years following registration of the disputed domain name to bring this action against Respondent act as a bar to a finding in favor of Complainant? In this proceeding, there is no indication of any correspondence between Complainant and/or any representative of Complainant, on one side, with Respondent, on the other, or similar evidence, to suggest or imply that Complainant may have approved of or condoned Respondent's use. Without some substantial evidence to indicate that Complainant approved of or condoned Respondent's use of his mark in the disputed domain name, the Panel is not prepared to import a bar against his cause of action." (See Tom Cruise v. Network Operations Center / Alberta Hot Rods, WIPO Case No. D2006-0560).

In conclusion, the Panel finds that the third test under paragraph 4(a) has been established successfully by the Complainant.

7. Decision

For all the foregoing reasons, in accordance with paragraphs 4(i) of the Policy and 15 of the Rules, the Panel orders that the domain name, <alurad.com> be transferred to the Complainant.

Nasser A. Khasawneh
Sole Panelist

Date: March 7, 2008



WIPO Arbitration and Mediation Center

ADMINISTRATIVE PANEL DECISION

Société Anonyme des Eaux Minérales d'Evian (SAEME) v. Private Whois Escrow Domains Private Limited and Pluto Domain Services Private Limited

Case No. D2009-0080

1. The Parties

The Complainant is Société Anonyme des Eaux Minérales d'Evian (SAEME) of Evian, France, represented by Dreyfus & associés, France.

The Respondents are Private Whois Escrow Domains Private Limited and Pluto Domain Services Private Limited, both of Mumbai, India.

2. The Domain Name and Registrar

The disputed domain name <eviandetox.com> is registered with Lead Networks Domains Pvt. Ltd.

3. Procedural History

The Complaint was filed with the WIPO Arbitration and Mediation Center (the "Center") on January 21, 2009 by email and on January 27, 2009 in hardcopy. On January 22, 2009, the Center transmitted by email to Lead Networks Domains Pvt. Ltd., a request for registrar verification in connection with the disputed domain name. There was no reply and further requests were sent to Lead Networks Domains Pvt. Ltd., on January 26 and January 28, 2008. On January 28, 2009, Lead Networks Domains Pvt. Ltd., transmitted by email to the Center its verification response disclosing registrant and contact information for the disputed domain name which differed from the named Respondent and contact information in the Complaint. The Center sent an email communication to the Complainant on January 30, 2009, providing the registrant and contact information disclosed by the Registrar, and inviting the Complainant to submit an amendment to the Complaint. The Complainant filed an amendment to the Complaint on February 2, 2009. The Center verified that the Complaint together with the amendment to the Complaint satisfied the formal requirements of the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Policy" or "UDRP"), the Rules for Uniform Domain Name Dispute

Resolution Policy (the "Rules"), and the WIPO Supplemental Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (the "Supplemental Rules").

In accordance with the Rules, paragraphs 2(a) and 4(a), the Center formally notified the Respondent of the Complaint, and the proceedings commenced on February 4, 2009. In accordance with the Rules, paragraph 5(a), the due date for Response was February 24, 2009. The Respondent did not submit any response. Accordingly, the Center notified the Respondent's default on February 25, 2009.

The Center appointed Dr. Clive N.A. Trotman as the sole panelist in this matter on March 5, 2009. The Panel finds that it was properly constituted. The Panel has submitted the Statement of Acceptance and Declaration of Impartiality and Independence, as required by the Center to ensure compliance with the Rules, paragraph 7.

4. Factual Background

The following facts are taken from the Complaint.

The Complainant is a subsidiary of the French company Groupe Danone. Evian water is a mineral water from a source discovered in 1789 by the Marquis of Lessert. EVIAN is today one of the best selling trademarks of mineral water in the world, with 1.7 billion bottles sold every year, including 1.5 million in India. The trademark EVIAN is represented on five continents in 142 countries. The EVIAN trademark embraces beauty and health products.

The Complainant is the owner of trademarks that include the following.

International trademarks

- International trademark EVIAN + logo No. 696812, registered on July 6, 1998, renewed and covering goods in classes 3, 5, 14, 16, 18, 24, 25, 28, 32, 33 and 42;

- International trademark EVIAN Eau Minérale Naturelle + logo No. 755895 registered on March 14, 2001, covering goods in class 32;

- International trademark EVIAN + logo No. 757317 registered on January 29, 2001, covering goods in classes 3, 5 and 32;

- International trademark EVIAN + logo No. 764050 registered on May 18, 2001, covering goods in classes 3, 16, 18, 25 and 32;

- International trademark EVIAN No. 764063 registered on April 18, 2001 covering goods in class 38;

- International trademark EVIAN No. 855738 registered on June 6, 2005 covering goods in classes 41, 43 and 44;

- International trademark EVIAN + logo No. 860678 registered on June 6, 2005 covering goods in classes 41, 43 and 44.

Indian trademarks

- Indian trademark EVIAN No. 888 363, registered on November 26, 1999 covering class 18;

- Indian trademark EVIAN No. 888 361, registered on November 26, 1999 covering class 3;

- Indian trademark EVIAN No. 888 364, registered on November 26, 1999 covering class 25;

- Indian trademark EVIAN No. 888 362, registered on November 26, 1999 covering class 5;

- Indian trademark EVIAN No. 515 326, registered on August 18, 1989 covering class 32;

- Indian trademark EVIAN + logo No. 891 981, registered on December 15, 1999 covering class 32;

United States of America trademarks

- US trademark EVIAN No. 1155024 registered on May 19, 1981, renewed and covering goods in class 32;

- US trademark EVIAN No. 1778995 registered on June 29 1993, renewed and covering goods in class 25;

- US trademark EVIAN No. 1610010 registered on August 14, 1990, renewed and covering goods in class 32;

- US trademark EVIAN No. 2904034 registered on November 23, 2004, covering goods in classes 3 and 5;

- US trademark EVIAN No. 2821896 registered on March 16, 2004, covering goods in classes 3, 5 and 32;

- US trademark EVIAN No. 2822102 registered on March 16, 2004, covering goods in classes 3, 16, 18, 25 and 32;

- US trademark EVIAN No. 2770225 registered on September 30, 2003, covering goods in class 3.

European Community trademarks

- Community trademark EVIAN + logo No. 001911098 registered on October 18, 2000 covering class 32;

- Community trademark EVIAN No. 001422716 registered on November 18, 1999 covering classes 3, 5, 18 and 32;

- Community trademark EVIAN + logo No. 001390558 registered on November 9, 1999 covering classes3, 5 and 32.

The Complainant owns other domain names incorporating its EVIAN mark including <evian.fr>, <evian.us>, <evian.it>, <evian.ca>, <evian.com> and <detoxwithevian.co.uk>.

No significant facts are known about the Respondent. The disputed domain name <eviandetox.com > was evidently registered on September 12, 2003.

5. Parties' Contentions

A. Complainant

The Complainant contends that it is a well known international company purveying mineral water and submits documentary evidence that it is the owner of and has rights in the EVIAN trademarks listed in section 4 above.

The Complainant contends that the disputed domain name is confusingly similar to the EVIAN trademarks owned by the Complainant. The term "detox" appended to the EVIAN trademark in the disputed domain name does not diminish confusing similarity. Furthermore the word "detox" is used by the Complainant in conjunction with the trademark EVIAN.

The Complainant further contends that the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of the disputed domain name. The Respondent is not affiliated with the Complainant in any way and has not been authorized to register or use the EVIAN trademark or any domain name incorporating the trademark.

It is contended that the Respondent has no prior rights or legitimate interests in the disputed domain name, the registration date of which post-dates those of numerous EVIAN trademarks. Having made enquiries, the Complainant asserts that the Respondent is unknown but there is no evidence that it is known as EVIAN. The Respondent "Private Whois Escrow Domains Private Limited" is a domain privacy service that has concealed the true ownership of the disputed domain name. Cease and desist letters sent by e-mail and post have been received by the Respondent but not answered. Given the secretive nature of the Respondent, it can be inferred that it has no legitimate interest in the disputed domain name.

The Complainant further contends that the disputed domain name was registered and is being used in bad faith. The fact that the famous trademark EVIAN is included in its entirety in the disputed domain name makes it impossible to argue that the Respondent did not have the Complainant in mind when it registered the domain name. Previous WIPO UDRP panels have recognized that knowledge of a Complainant's intellectual property rights at the time of the registration of a domain name is proof of bad faith registration.

The website of the disputed domain name redirects to a parking webpage providing numerous links to websites unrelated to the Complainant. Whatever word is typed into the search box provided, there is a reference to the Complainant in the list of results.

The Complainant says that the Respondent has provided false and misleading information in connection with the registration of the disputed domain name and has used the name of an unidentifiable business entity. It has failed to provide proper business contact information. The Respondent has registered a domain name obviously portraying the Complainant's well-known product.

The Complainant says, with documentary evidence, that it sent cease and desist letters to the Respondent by registered letter, fax and email, to which no reply was received.

By way of remedy the Complainant requests the transfer to it of the disputed domain name <eviandetox.com>.

B. Respondent

The Respondent did not reply to the Complainant's contentions.

6. Discussion and Findings

A. Identity of the Respondent or Respondents

Paragraph 4(a) of the Policy states that the Respondent is required to submit to a mandatory administrative proceeding in the event that a third party (a "complainant") asserts to the applicable provider, in compliance with the Rules, that:

(i) the Respondent's domain name is identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which the Complainant has rights; and

(ii) the Respondent has no rights or legitimate interests in respect of its domain name; and

(iii) the Respondent's domain name has been registered and is being used in bad faith.

A Respondent is defined as the holder of a domain name registration against which a Complaint is initiated (paragraph 1 of the Rules). The

Complainant initiated a Complaint against the registrant of record at the time, namely Private Whois Escrow Domains Private Limited, which gave the same physical address as the registrar. After the filing of the Complaint with the Center, the registrar named the registrant as Pluto Domain Services Private Limited. The Complainant filed an amendment to the Complaint stating that, according to the Whois database, the Respondent is Private Whois Escrow Domains Private Limited, and giving the Respondent's contact details as Pluto Domain Services Private Limited. Thus the Complainant has elected to initiate the Complaint against Private Whois Escrow Domains Private Limited in association with Pluto Domain Services Private Limited. The Panel accepts in this case that this is a reasonable course of action and its findings will be in respect of Private Whois Escrow Domains Private Limited and/or Pluto Domain Services Private Limited together and separately.

B. Identical or Confusingly Similar

The Complainant is required to prove that it has rights in a trademark, and that the disputed domain name is identical or confusingly similar to the trademark.

The Complainant has submitted ample documentary to prove to the Panel that it has rights in the trademark EVIAN in India and internationally.

The disputed domain name is <eviandetox.com>. The gTLD designation ".com", being a technical part of the disputed domain name, does not enter into the consideration of confusing similarity under the Policy. What remains is naturally read as "Evian", being the Complainant's trademark, and "detox". It is well established in UDRP decisions that the attachment of ancillary words or letters does not usually diminish confusing similarity between a domain name and the trademark it contains. In the present instance the word additional to the trademark is "detox", which is generally known as an abbreviation for "detoxify", "detoxification", or similar. The Complainant has promoted the association between its product and the concept of detoxification by advertising, for instance, "Evian detox the city" through the website "www.eviandetox.com.au", and "detox with Evian" through the website "www.detoxwithevian.co.uk". The Respondent's compilation <eviandetox.com> projects the same association between EVIAN water and detoxification, enhancing the confusing similarity between the disputed domain name and the Complainant's trademark. The Panel finds for the Complainant in the terms of paragraph 4(a)(i) of the Policy.

C. Rights or Legitimate Interests

The Complainant must prove that the Respondent does not have rights or legitimate interests in the disputed domain name.

The Complainant confirms that it has not in any way permitted the Respondent to use its trademark. The Complainant states on the basis of enquiry that the Respondent, whose identity is not clear, cannot be known by the disputed domain name and has not made any legitimate use of it.

The Complainant has thus made out a *prima facie* case to the effect that the Respondent has no rights or legitimate interests in the disputed domain name, which the Respondent may contest in the terms of paragraph 4(c) of the Policy or otherwise. The Respondent has not replied to the Complaint or to a cease and desist letter and the Panel cannot find any evidence upon which the Respondent could claim rights or legitimate interests in the disputed domain name. The Panel finds for the Complainant in the terms of paragraph 4(b)(ii) of the Policy.

D. Registered and Used in Bad Faith

The Complainant is required to prove that the disputed domain name was registered and is being used in bad faith. Paragraph 4(b) of the Policy lists four circumstances that, without limitation, shall be evidence of the registration and use of a domain name in bad faith:

(i) circumstances indicating that you have registered or you have acquired the domain name primarily for the purpose of selling, renting, or otherwise transferring the domain name registration to the complainant who is the owner of the trademark or service mark or to a competitor of that complainant, for valuable consideration in excess of your documented out-of-pocket costs directly related to the domain name; or

(ii) you have registered the domain name in order to prevent the owner of the trademark or service mark from reflecting the mark in a corresponding domain name, provided that you have engaged in a pattern of such conduct; or

(iii) you have registered the domain name primarily for the purpose of disrupting the business of a competitor; or

(iv) by using the domain name, you have intentionally attempted to attract, for commercial gain, Internet users to your website or other on-line location, by creating a likelihood of confusion with the complainant's mark as to the source, sponsorship, affiliation, or endorsement of your website or location or of a product or service on your website or location.

The Complainant's EVIAN trademark is world famous, and there can be little reasonable doubt here that the Respondent knew (or should have known) of the mark's existence when registering the disputed domain name. On November 21, 2008, the Complainant made a print of the WhoIs pages from DomainTools showing the registration details on record for the disputed domain name. Near the top of the display was the statement "Buy Now: This domain is listed for sale with no price at Sedo". The record also stated that the same registrant owned about 84,202 other domains. The Panel finds it reasonable to infer from these circumstances that the Respondent registers or acquires domain names on a large scale for the purpose of sale for profit, and that it acquired the disputed domain name for the purpose of profiting commercially from the fame of the Complainant's well-known EVIAN mark, quite possibly including through sale to the Complainant or a competitor. The word competitor has been interpreted widely within the meaning of paragraph 4(b)(i) of the Policy (*Mission KwaSizabantu v. Benjamin Rost*, WIPO Case No.

D2000-0279) and a holder of the disputed domain name without legitimate rights (including the present Respondent) might in the circumstances be classed as a competitor of the Complainant. The Panel finds bad faith registration and use proven in the terms of paragraph 4(b)(i) of the Policy.

The Respondent's domain name resolves to a website. Internet users seeking a website associated authentically with any trademark, if they do not know the URL, conventionally may use a search engine such as Google, or may try to guess the URL. A user whose Internet search for "Evian" (alone or in any combination) turned up <eviandetox.com> might visit the website. Instead of reaching the Complainant's business they would be led to the Respondent's operation, and once there, may initially be confused into believing it to be endorsed by the Complainant. Having regard to all the evidence, together with the Respondent's lack of explanation, and the well-recognised model of such activity prevalent on the Internet, it may reasonably be concluded on balance that the Respondent has acquired and is operating the website for the purpose of current or ultimate commercial gain. The current gain would include through the generation of revenue by linking visitors to advertisers ("click-through"), of which the website screenprint shows evidence in the form of classified search facilities. The eventual gain could be through the sale of the website with the benefit of a track record of having attracted visitors, and the website screenprint shows evidence of such intent with the invitation "Make an offer". The Panel finds faith proven additionally or alternatively in the terms of paragraph 4(b)(iv) of the Policy.

The Respondent's failure to reply to the Complainant's cease and desist letters of July 18, July 29 and August 6, 2008, is found to be a compounding factor in bad faith (*Ebay Inc. v. Ebay4sex.com and Tony Caranci*, WIPO Case No. D2000-1632).

7. Matters to be referred to the attention of ICANN

Certain elements of the facts surrounding this and related disputes are respectfully submitted to the attention of the Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN). The concerns are: late changes of registrant; delay in the receipt by the Provider of registrar verification of registrant; and frustration of the smooth working of the UDRP.

The Panel is concerned about any mechanism that may enable a Respondent, when it learns of a Complaint, to change its registration details in an attempt to obstruct the dispute resolution process. In two previous complaints heard by this Panel, the registrar was also Lead Networks Domains Pvt. Ltd., and the change of registrant details was associated with a long delay before receipt of the registrar's verification: 14 days in *CanWest Mediaworks Publications Inc. v. Laksh Internet Solutions Private Limited / SA c/o FP*, WIPO Case No. D2008-0687; and 11 days in *Myxer Inc. v. Compsys Domain Solutions Private Limited*, WIPO Case No. D2008-1178. In *CanWest*, this Panelist recommended that the facts of the delay be brought to the attention of ICANN.

In *Western Union Holdings, Inc. v. Private Whois Escrow Domains Private Limited / Comdot Internet Services Pvt. Ltd., Laksh Internet Solutions Private Limited., Pluto Domain Services Private Ltd., Compsys Domain Solutions*

Private Limited, WIPO Case No. D2008-1675, the learned Panelist listed no fewer than 26 previous WIPO UDRP disputes in 2008 in which a delay of between three and 22 days (including an instance of no reply) was associated with a late change of registrant details and Lead Networks Domains Pvt. Ltd., was the registrar.

The eventual Respondent in the present case, Pluto Domain Services Private Limited, was the eventual Respondent in five of the previous cases mentioned in *Western Union*. The registrar in the present case replied after six days, which is three business days after allowing for a weekend and for January 26, 2009 being Republic Day in India. Nevertheless this exceeds the two business days contemplated by ICANN in the consultative document *Draft Advisory Concerning Registrar Best Practices to Protect Registrants upon Initiation of a Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy ("UDRP") Complaint* (December 2008).

The Panel notes that at the ICANN Meeting in Lisbon, Portugal, on March 25, 2007, some discussion centred on alleged attempts to defeat the functioning of the UDRP through the device of commencing a protracted appeals process through the Courts in a location remote from a Complainant's domicile. A similar problem has been reported in the journal of the International Trademark Association (*UDRP Hijacking: Avoiding and Involuntary Passage to India*; Susan O'Neill, INTA Bulletin 64(4), February 15, 2009). The Panel respectfully suggests that the prompt investigation of such reports, including the taking of appropriate compliance-related measures concerning ICANN-accredited registrars found to be involved in such conduct, may serve to reinforce confidence in the UDRP as an efficient and viable alternative to Court options.

8. Decision

For all the foregoing reasons, in accordance with paragraphs 4(i) of the Policy and 15 of the Rules, the Panel orders that the domain name <eviandetox.com> be transferred to the Complainant.

Dr. Clive N.A. Trotman
Sole Panelist

Dated: March 19, 2009

القواعد المنظمة لمنازعات نطاق الاسماء والعلامات التجارية.

ان القواعد المنظمة لمنازعات نطاق الاسماء والعلامات التجارية تنقسم الى قواعد ملزمة تعد جزء لايتجزء من اتفاق التسجيل ، وقواعد مكملة (١). ولاتعد الوساطة طبقا لقواعد الويبو من ضمن الاجراءات التى يمكن بها حل منازعات القضايا الخاصة بنطاق الاسماء والعلامات التجارية(٢)

اجراءات التقاضى :- تتحدد اجراءات التقاضى وفقا لقواعد الويبو فى المواد الخاصة بذلك فى القواعد الملزمة والمكملة المنظمة لمنازعات نطاق الاسماء والعلامات التجارية (٣).

---

(١) انظر فى ذلك الملحق رقم "٢"

(2) **WIPO Electronic Case Facility (ECAF)**The WIPO Arbitration and Mediation Center aims to offer time and cost efficient mediation, arbitration and expert determination proceedings. To assist this purpose, the Center makes available, at the parties' option, the WIPO Electronic Case Facility (WIPO ECAF.) ***What is WIPO ECAF?*** WIPO ECAF allows parties and all other actors in a case under the WIPO Mediation, Arbitration, Expedited Arbitration and Expert Determination Rules to submit communications electronically into an online docket. Parties receive email alerts of any such submission being made and may view and search this docket at any time. The online docket may also be used to record the fact that a submission is being made in hardcopy outside WIPO ECAF. ***What other functions does WIPO ECAF have?*** In addition to facilitating online communication and storage, WIPO ECAF can also provide a summary of case information, an overview of timelines, contact information for all parties, and the finance status of the case. ***Who may use WIPO ECAF?*** Parties to a procedure under WIPO Rules may, by party agreement, opt to use WIPO ECAF. At the stage of neutral(s) appointment, parties should also consult with the neutral(s) about the possible use of WIPO ECAF.**WIPO ECAF is not available for cases under the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (UDRP), to which separate** filing requirements apply.***How to access WIPO ECAF?*** Parties to a WIPO case may submit to the Center a request to obtain access to WIPO ECAF either by e-mail to arbiter.mail@wipo.int or by fax to +41 22 740 3700. Such request, which should contain the contact information of all parties, may be made prior to the formal submission of the case or at any time thereafter.***What security does WIPO ECAF offer?*** Every time a party accesses WIPO ECAF, it will be authenticated through its username, password and a changing passcode delivered by RSA SecurID card, a hand-held device that furnishes changing passcodes. All information stored in WIPO ECAF is firewall protected and encrypted by using the modern Secure Socket Layer (SSL) technology. ***Further information on WIPO ECAF*** Information requests concerning the use of WIPO ECAF may be sent to the Center by e-mail to arbiter.mail@wipo.int or addressed by telephone at +41 22 338 8247.

(٣) انظر فى ذلك المواد المنظمة للاجراءات فى الملحق .
ولمزيد من التفصيل انظر فى ذلك الدكتور / رامى علوان ، سابق الاشارة الية ص ٣١٨ وما بعدها

وتعد منظمة الويبو من افضل الجهات المعتمدة من الايكان فى االفصل فيالمنازعات الخاصة بنطاق الاسماء والعلامات التجارية حيث بلغ عدد تلك المنازعات ١٥،٠٠٠ منازعة خاصة domain name cases ، و٥٨ فى cctlds ، ليس هذا فحسب، فتلك المنظمة لاتعد مجرد جهة تقوم بالفصل فى المنازعات ، بل تقوم بعمل تقارير عن السلبيات التى تواجهها عند الفصل فى تلك المنازعات وارسالها الى الايكان ومن ذلك، الخطاب المرسل الى الايكان من رئيس تلك المنظمة في ٩ ابريل ٢٠٠٩الذى قال فى نهايته ان المنظمة سوف تظل دائما على استعداد لتقديم كل المعلومات التى تهم الايكان . و اشار فية الى بعض السلبيات التى منها

Regrettably however, we continue to observe a number of practices which frustrate otherwise cost and time-efficient UDRP proceedings.i Such conduct includes sometimes lengthy delays in registrar replies to the WIPO Center's requests for information, changes in registrant data in apparent con travention of the UDRP itself, perceived blurring of registrar and registrant roles , anddifficulties or delays in implementation of WIPO UDRP Panel Decisions.In certa in cases, such conduct has risen to the level where WIPO UDRP Panelshave seen fit to note an observed pattern of registrar conduct in published . decisions In this connection, you may already be aware of reports of conduct by the ICANN-accredited registrar Lead Networks Domains which by all appearances undermines the efficacy of the UDRP in both spirit and Following earlier contacts, we are raising the matter with you more formally here, in the prospect that you should find it warrants considered attention on ICANN's part Several recent publications illustrate concerns with Lead Networks'observed conduct, e.g., the INTA Bulletin, February 15,2009, vol. 64, no. 4and the electronic commerce & law report , bna 2-11-9(copies attached)

2-receipt of a suit of apparently questionable veracity, timeliness, and procedul fairness. For example in one case it has been, brought to the WIPO Center' attention that over a year after theCenter'sNotification of Decision, copy of a and despite multiple requests, no

alleged court filing was provided to the UDRP complainant, and the WIPO UDRP Panel Decision remains unimplemented.Such behavior effectively potentially indefinite places the WIPO UDRP Panel Decision in a period of limbo , with the UDRP complainant having no effective means of recourse.Noting also the more detailed allegations of collusion in the mentioned articles and lawsuits filed against the registrar Lead Networks, it would seem thatthe highlighted conduct warrants the attention of ICANN, in the interest of thecontinued effective functioning of the UDRP system and for all its stakeholders.

وتقوم ايضا الويبو بعمل الدراسات التى من شأنها ان تساعد الايكان فيما تضعة من قواعد لتنظيم نطاق الاسماء والعلامات التجارية كما هو مبين فى الخطاب المرسل من رئيس منظمة الويبو الى الايكان فى ١٠ مايو ٢٠٠٩ (١) حيث قامت الايكان بتشكيل لجنة فى مارس ٢٠٠٩بناء على طلب من المجتمع الدولى لتقديم حلول للقضايا المتعلق بنطاق الاسماء حيث حددت العديد من الحلول المقترحة ، وتم طرحة للتعليق ، على ان يغلق باب التعليق فى ٢٤ مايو (٢).وبصفة عامة يتم تنفيذ الاحكام عن طريق الايكان .(٣)

---

(1) http://www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/icann10
(2)IRT Draft Report on Trademark Protection Issues Now Available for Public Comment MARINA DEL REY, CA - The Implementation Recommendation Team (IRT) was formed by the Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN) Intellectual Property (IP) Constituency in accordance with the March 6, 2009 ICANN Board resolution.According to ICANN, the resolution was in response to the request by the community seeking solutions for potential issues for trademark holders in the implementation of new gTLDs. The team reflects experiential and geographic diversity and is comprised of 18 members and two alternates.The IRT team has participated in numerous teleconferences and a two-day face-to-face meeting resulting in a draft recommendations report on Trademark Protection Issues and have identified several proposed solutions that are described in: • Introduction • IP Clearinghouse, Globally Protected Marks List and other top and second rights protection mechanisms;• Draft Uniform Rapid Suspension System (URS) Procedure;• Post delegation dispute resolution mechanisms at the top level;• Thick Whois model requirements for new TLDs; and • Use of algorithm in string confusion review during initial evaluation.This Draft IRT Report will be posted for a thirty-day comment period that closes on May 24, 2009.The final report is expected to be published by May 24, 2009. The community will have additional opportunity to discuss the IRT proposal in an open forum discussion at the Sydney Meeting and in public consultations http://www.ag-ip-news.com/getArticle.asp?Art_Id

(٣) الدكتور / عمر يونس ، سابق الاشارة الية ، ص ١٥

منازعات نطاق الاسماء فى الصين:-

يتم الفصل فى تلك المنازعات طبقا للقواعد والاجراءات المعمول بها فى مركز CIETAC(١):-

Structure of CIETAC domain name dispute resolution mechanism

Generally speaking, the fundamental principle of the current domain name dispute resolution mechanism out of the court is as follows: the Registry for the relevant top-level domain is in charge of the administration of all the domain names within its remit. It authorizes the registrar(s) to provide domain name registration services. The Registry also enacts relevant domain name dispute resolution rules and procedural rules, and designates special dispute resolution institutions as domain name dispute resolution service providers to provide domain name dispute resolution services in accordance with the domain name dispute resolution rules and procedural rules. The domain name dispute resolution rules and procedural rules are adopted in the domain name registration agreement between the registrar and the registrant. As a precondition to obtaining a domain name (contractual condition),any registrant must accept the domain name dispute resolution rules and promise to participate in the domain name dispute resolution proceeding as a respondent when there is any complaint.

The domain name dispute resolution institution adopts a system under which a third party expert makes the decision. The expert independently makes awards according to the resolution rules, procedural rules, applicable law, the complaint, defence and other relevant documents and materials. The registrars authorized by the Registry are responsible for the enforcement of the award (by cancelling or transferring the domain name in dispute). In addition, according to the requirement of the resolution rules, the main proceedings will be completed online through the internet .

Therefore, it can be concluded that the current domain name dispute resolution mechanism has three main structural features: first, the domain name dispute resolution rules are applied to all of the registrants as they have been made mandatory by the Registry in accordance with its administration power; secondly, the expert award made under the domain name dispute resolution institution could be enforced directly and automatically; thirdly, the proceedings are mainly conducted online.

Nature of CIETAC domain name dispute resolution mechanism

Following on from the previous paragraph, it can be concluded that the

---

(1)A Joint Report by: Dean, Niall Lawless,Dr Julia Hrnle Niall Lawless ..Julia Hrnle.EU-China Information Society Project The Challenges for Online Arbitration in the EU and China ..The report was conducted for the EU-China Information Society Project (supervised by Dr. Thomas Hart) (Thomas Hart ....) Beijing,p,39 -42 April 2008

current domain name dispute resolution mechanism has the following features:

Firstly, it is similar to an arbitration proceeding. The current domain name dispute resolution mechanism out of the court adopts an expert-decision system which requires a neutral third party to independently make a decision for a domain name dispute. The expert is entitled to make a decision independently, which is quite different from the mediation. It is an arbitration proceeding under which a neutral third party makes the decision. While the domain name dispute resolution procedure is enforceable, it is, however, not binding on the parties - they can still go to court and there is also no res judicata effect.

Secondly, it is an enforceable administrative arbitration proceeding. The current domain name dispute resolution mechanism is an indispensable part of the domain name registration and administration system. This mechanism is binding to all of the registrants through registrar based on the administration power of the Registry. Meanwhile, the decision of the arbitrator can be enforced within that system. The award is binding to the parties and on the registrar within the administration system of the Registry and will be enforced by the registrar directly and automatically. However, like the other administrative arbitration proceedings, the award of the domain name dispute arbitration is not final and legally enforceable, as are awards of regular arbitrations. The parties cannot apply for compulsory enforcement from the court and the losing party may still bring a lawsuit in the court with regard to the same dispute. From this aspect, the current domain name dispute resolution mechanism out of the court is non-binding arbitration.

Finally, it is online arbitration. One main feature of the current domain name dispute resolution mechanism is its use of the internet. The proceedings are largely conducted online. The validity of e-communication methods is explicitly recognised.

In summary, the current domain name dispute resolution mechanism out of the court has different features. Based on the classification of the dispute settlements, it is an arbitration proceeding; based on the origin of the proceeding and the jurisdiction of the disputes, it is a binding administrative arbitration proceeding; based on the effect of the award to the parties, it is a non-binding arbitration proceeding; based on the operation of the proceeding, it is a preliminary form of online arbitration.

The operating principles of the online arbitration procedures for domain name disputes at CIETAC

The most significant characteristic of online arbitration for domain name dispute resolution at CIETAC is its innovative online case management

system and its convenient and speedy online service. The Domain Name Dispute Resolution Centre of CIETAC has set up a website platform

(http://dndrc.cietac.org) for this purpose and installed an advanced online case management system for the online resolution of relevant cases. The disputing parties may file their complaint and defence online and tribunals may resolve the cases online and management staff can handle all related mattersonline.The online arbitration procedures for domain name disputes settlement at CIETAC operates according to the following principles:

(a). A claimant goes to the website of CIETAC and accepts the policies related to confidentiality and use and acquires a user name and secure password through registration. With the user name and password, the claimant may file his domain name complaint via the online case management system of the Domain Name Dispute Resolution Centre of CIETAC, acquiring the power to fully manage the entire procedures of case resolution, keep abreast of the progress of the case and inspect the answers filed by the respondent and the award. Claimants of various cases may only have access to the information of their own case and have no access to other cases.

(b). Similarly, the respondent likewise obtains the user name and password after registration. This then enables the respondent to enter into the online case management system of the Domain Name Dispute Resolution Centre, where the respondent is able to check the claimants' submissions and file submissions. Thus the parties are able to fully manage the entire dispute resolution process online and are able to follow the progress of the case and obtain the final award online. Respondents only have access to the information relating to their own case and have no access to other cases.

(c). After receipt of a domain name claim online, the secretariat of the Domain Name Dispute Resolution Centre of CIETAC, the general secretary appoints a case administrator in charge of that case and hands over the case. This case administrator may send messages to the claimant through the online platform in addition to messages automatically generated by the system and confirm the reception of the claims and thus process the case according to the procedural provisions, including the start of the arbitration process, confirmation of reception of answer, notice of hearing by default, the formation of the arbitral award, the service of award and publication thereof, etc. The system may automatically generate and list the notices to be sent during a particular stage according to the stages of the case resolution, enabling the case administrator to serve such notices. In addition, the system may automatically generate and record the log of the case procedures and keep backups for the materials of the case and related notices. The system is also able to prioritise the cases according to the deadline for the next procedural step in the case, and show the stage which the procedure has reached and the next stage required. Furthermore, the system is able to automatically generate statistics of the cases handled by each arbitrator for

later reference. This information can be taken into account by the general secretary in appointing arbitrators. The system is able to generate the statistics to show monthly caseloads and cases in progress and finished cases and awards, so as to facilitate reports.

(d). The case administrator manages and processes the cases via the online case management system using a particular username and password, affording each case administrator access to the information relating to his or her own cases, but no access to other cases. However, the general secretary or vice general secretaries may have access to the information relating to all cases in progress and have power to manage cases so as to make corrections, if necessary, and to monitor the progress of cases processed by all case administrators.

(e). After the arbitrator has been officially appointed, he or she is able to inspect the claims and answers and check the progress of the case and produce an arbitral award through the system, using his or her particular username and password. The arbitrator may also submit the award via the system to the secretariat of the Domain Name Dispute Resolution Centre of CIETAC for a formal review by the case administrator in charge of the case. The arbitral award, after the formal review by the case administrator and final confirmation by the arbitrator, is sent to the disputing parties via the system and made public on the website of the Domain Name Dispute Resolution Centre of CIETAC. As for the parties and case administrator, each arbitrator can only have access to his or her own cases and no access to other cases.

An analysis of the online arbitration model of the Domain Name Di spute Resolution Centre of CIETAC

Firstly, the domain name dispute resolution system of CIETAC has basically posted the arbitration procedures of domain name dispute on the website through its up-to-date online case management system, which has resulted in the fact that the service of documents and information exchange among participants are transmitted on the internet as digital information.

Secondly, participants use case specific passwords and usernames, so that the confidentiality of the cases is maintained.

Thirdly, the online arbitration procedures system for domain name disputes at CIETAC has more than its basic functions of arbitration procedures; that is to say, it is endowed with a great information processing function and is able to offer professional arbitration service for the disputing parties. Lastly, the website for the Domain Name Dispute Resolution Centre of CIETAC prepares the user's guides for the online domain name dispute resolution, including guides for disputing parties and for arbitrators, which contain detailed information on the use of the system and are convenient for users and easy to use. This helps to level out the disparity among the parties in terms of unfamiliarity with the system and technology, thus ensuring that the parties are able to take full advantage of the system to participate fully in the procedures and present their respective cases and deliver their opinions.

خاتمة الباب الاول

لقد اثرنا ان نأتى فى هذا الباب بتطور شرط التحكيم لبيان انه كان يجب ان يأتى مكتوبا ولا يعتد به اذا ورد بطريقة الكترونية من خلال احكام القضاء المقارن بالرغم من صدور العديد من القوانين الخاصة بالتجارة الالكترونية ، والتى من شأنها بيان إمكانية ذلك ، من حيث الاعتراف بشرط التحكيم اذا ورد بطريقة الكتونية ، وعلى الرغم من ذلك ظل الوضع على ما هو علية من حيث ان يأتى شرط التحكيم مكتوبا ولا يعتد به اذا ورد الكترونيا.

ولقد بحثنا امكانية ذلك من خلال التعديل الذى تم بشأن اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ ، وقانون التحكيم الصادر عن الاونستيرال ١٩٨٥. ومن ثم فان ذلك يعد خطوة نحو الانتقال بالتحكيم الا لكترونى من نطاق المنازعات الخاصة بأستخدام شبكة الانترنت الى نطاق العقود الدولية. بمعنى استخدام تلك الشبكة فى الفصل فى منازعات العقود الدولية ، بحيث لايعد الامر قاصرا على المنازعات الناشئة عن استخدامها . وهذا ما يؤكدة نظام غرفة التجارة الدولية

اما بشأن مراكز التحكيم الالكترونية ، فقد اثرنا ان نأتى بها ايضا لبيان النشأة التاريخية للتحكيم الالكترونى، وانه كان قاصرا على منازعات معينة، اهمها منازعات نطاق الاسماء من خلال تلك الاحكام التى سبق بيانها، وانه لاتوجد حتى الان اتفاقية دولية تنظم هذا النوع من التحكيم الالكترونى ، على العكس تماما من امكانية استخدامة فى نطاق العقود الدولية الغنية بالعديد من الاتفاقيات الدولية النظمة لها.

الباب الثانى
طبيعة التحكيم الألكترونى

مقدمة

يعتبر التحكيم الوسيلة الحديثة ، الفعالة والسريعة فى عالمنا اليوم، لحل المنازعات التي تثار بين الخصوم. وذلك لما تقترن به احكام المحكمين وقراراتهم بالعدالة وحرية الرأي. فالتحكيم اذا كان كذلك فى عالمنا اليوم فلقد عرف في جميع الحضارات .

حتى قال عنه "ارسطو(١)" ان الاطراف المتنازعة يستطيعون تفضيل التحكيم على القضاء ذلك لأن المحكم يرى العدالة بينما لا يعتد القاضي الا بالتشريع

لقد كان معروفا فى مصر الفرعونية حيث كان يحق للمتقاضين استبعاد اختصاص المحاكم فى بعض الخلافات واختيار بعض المحكمين لأداء هذا الغرض، فاتفاق التحكيم هو الذى يحدد عدد المحكمين وموضوع النزاع وكذلك الاجراءات الواجب اتباعها أمامهم، وطبيعةالجزاء الذى يسمح لهم بتوقيعه، ويعتبر الحكم الذي يصدره نهائيا قابلا للتنفيذ الفورى دون حاجة لعرضه على القضاء (٢).

وعرف القانون الرومانى التحكيم كأدة للفصل فى المنازعات ، حيث انة فى العصور الوسطى انتعشت المعاملات الرومانية، وكذلك فى بعض البلدان . فالثورة الفرنسية اعتدت بالتحكيم بأعتباره قانون طبيعى الا انه قد تم تنظيمة

---

(١) الدكتور على خليل الحديثى " المحاكم المتخصصة تحل نصف مشكلات الاقتصادية"

(٢) الدكتور ابراهيم الشقنقيرى، تاريخ القانون المصرى، ١٩٨٦/٨٥ ص١٧٣.

عـام ١٧٩١ بمقتـضى المـادة ٧٦ ، وبعد ثـلاث سنوات تـم الاعـلان عن ان التحكيم حق لكل المواطنين من حيث اللجوء اليه.ولقد عرفت انجلترا التحكيم ايضا بقتضى القانون الصادر فيها عام ١٦٩٧. حيث تطورت تلك القوانين والتى انتهت بالقانون الصادر علم ١٩٩٦.وعلى المستوى الدولى لـم يعرف التحكيم طريقه الى الدوليه الا فى النصف الاول من القرن العشرين ، حيث كان بروتوكول جنيف عـام ١٩٢٣ ، والذى تـلاه اتفاقيـة جنيف عـام ١٩٢٣ تلك التى تلاها اتفاقية نيويورك عام ١٩٥٨ التى ما زالت ساريه حتى الان(١)

ولقد عرف العرب التحكيم . ويعد حكم رسول لله صلى الله عليه وسلم اشهر حكم تحكيم صدر عند العرب قبل بعثه صلى الله عليه وسلم . وذلك عندما اختلف العرب فى وضع الحجر الاسود حيث طلبت كل قبيلـه ان يكون لها هذا الشرف وحدها ، واشتد الخلاف بينهما ، حتى كاد ان يصل الى القتال . فما كان منهم الا انهم اتفقوا على ان يحكموا اول من يدخل عليهم ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى حكم ان يوضع الحجر فى رداءه ثم تقوم كل قبيلة بمسك طرف من اطراف الرداء ، ثم قام بيده الشريفة بوضع الحجر فى مكانه.

وجاء ت الشريعة الاسلامية لتضع التحكيم في اهم موقع في الحياة وهو العلاقة الزوجية (فان خفتم شقاقا بينهما فابعثوا بحكم من اهله وحكما من

---

(1) **Karl-Heinz Bckstiegel**. Perspectives of future development in interational arbitration.Published inThe Leading Arbitrators' Guide toInternational Arbitration, 2nd Edition (Newman and Hill editors) 2008, p. 822-823 seq.Chapter 22

اهلها ان يريدا اصلاحاً يوفق الله بينهما). وكذلك يذكر لنا التاريخ الاسلامى معركة صفين التي حكم فيها عمر بن العاص وابو موسى الاشعري بين سيدنا علي ومعاوية بن ابى سفيان. واستمر التحكيم فى النمو والاذ دهار حيث اصبح على شكل منظمات وهيئات دولية ومراكز تحكيم ليست عادية فحسب وانما اصبحت الكترونية .

ان التحكيم التجارى الدولى أصبح معروفا كنظام مضاد وطريق مألوف لحل المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية(١) . فالتحكيم اساسا هو نظام لتسوية المنازعات عن طريق أفراد عاديين يختارهم الخصوم إما مباشرة، أو عن طريق وسيلة أخرى هى التى تستخدم فقط برضاء الأطراف بقصد اصدار قرارات ملزمة(٢) .

فالتحكيم التجارى الدولى تبدو أهميته فى حل منازعات التجارة الدولية ليس لأنه أبسط من المنازعة، أو أن المحكم يكون لديه الخبرة التى تكون غير متوافرة للقاضى، لكن تبدو أهميته فى عدم مكايدة الحقوق والالتزامات كما هو الحال بالنسبة للجوء إلى أحد المحاكم الوطنية التابعة لأحد طرفى النزاع. فالتحكيم التجارى الدولى أصبح هو الوسيلة المقبولة اليوم لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية كما قال أحد المحامين ان حل المنازعة فى عالم اليوم أصبح مبنيا على التحكيم. حيث أن ٩٠% العقود الدولية تتضمن شروط

---

(1)**Peter sanders . P.La vile**: problems relatif international'arbitrage commercial ed1987

مشار الية فى الدكتور / ابو زيد رضوان " التحكيم التجارى الدولى " ص ٣٠

(2)**Fatima Akaddaf**, Application of tho "CISG to Arb islamic countries, international law Review p. 22.

التحكيم(١) .الأصل فى التحكيم التجارى الدولى الرضائية لكن هذه المسألة كما قال رأى فى الفقه أن مسألة الرضائية أصبحت مجرد وهم(٢) . وبالنسبة لطبيعة التحكيم التجارى فإنه لا يوجد اتفاق جول طبيعته، حيث يتنازع فى ذلك ثلاث اتجاهات(٣). وكما امتدت الالكترونية الى العقود ، فمن الطبيعى ان تمتد الى الفصل فى المنازعات الخاصة بتلك العقود ، ومتى كان التحكيم احد الوسائل التى بها يتم الفصل فى تلك المنازعات ، فمن الطبيعى ان تمتد الا لكترونية الى التحكيم ، وهو ما يسمى بالتحكيم الالكترونى .

ولقد تعددت المؤلفات الفقهية والمؤتمرات الدولية بصدد التحكيم الالكترونى وكلها تدور فى فلك ماهية التحكيم الالكترونى ، ومزاياه ومساوئه ، وانواعة واجراءته من حيث ابرامة والاتفاق على التحكيم ، ومضمونة من حيث القانون الواجب التطبيق . وكذلك من حيث الاعتراف بأحكام التحكيم وتلك التى سوف نتناولها بمزيد من التفصيل .

ولذلك سوف نتناول التحكيم الالكترونى باعتباره احد انواع التقاضى الالكترونى فى الفصلين التاليين

الفصل الاول :- الطبيعة القانونية للتحكيم الالكترونى .

الفصل الثانى :- الاعتراف باحكام التحكيم الالكترونى .

---

(١) Christopher R.Drahozal "commercial normes,commercial codes and international commercial a rbitration, p. 94,N.74, 81

(٢) الدكتور أبوزيد رضوان، الأسس العامة للتحكيم التجارى الدولى ١٩٩٥، ٣٥ ذلك لأن واقع التجارة الدولية كثيرا ما ينبئ عن أن حرية الخصوم في لختيار التحكيم كوسيلة لفض المنازعات أو لختيار محكميهم لصبحت وهما.. ذلك لأن كثيرا ما يفوض التحكيم جبرا على أطراف التجارة الدولية كما هو الحال فى العقود الدولية ذات الشكل النموذجى التى تحتوى الغالبية منها على شرط التحكيم.

(٣)انظر فى ذلك بالتفصيل د. أبوزيد رضوان سابق الاشارة اليهص ٢٥ وما بعدها.

الفصل الاول

الطبيعة القانونية للتحكيم الالكترونى

تمهيد وتقسيم:-

لا يختلف تعريف التحكيم الإلكتروني عن التحكيم التقليدي ، إلا من خلال الوسيلة التي تتم بها إجراءات التحكيم في العالم الافتراضي ، فلا وجود للورق والكتابة التقليدية أو الحضور المادي للأشخاص في هذا التحكيم حتى أن الأحكام قد يحصل عليها الأطراف موقعة وجاهزة بطريق إلكتروني باستخدام التوقيع الإلكتروني . ولتعريف مصطلح التحكيم الإلكتروني يجب أن ننظر إليه من خلال تقسيم هذا التعبير إلى مقطعين، المقطع الأول وهو التحكيم ، بمعناه التقليدي ، وهو يعنى اتفاق على طرح النزاع على شخص معين أو أشخاص معينين لتسويته خارج المحكمة المختصة . أما المقطع الثاني : وهو الإلكتروني ، ويعني الاعتماد علي تقنيات تحتوي علي ما هو كهربي أو رقمي أو مغناطيسي أو لاسلكي أو بصري أو كهرومغناطيسي أو غيرها من الوسائل المشابهة ، وهي نوع من التوصيف والتحديد لمجال نوع النشاط المحدد في المقطع الأول ويقصد به إجراء التحكيم باستخدام الوسائط والأساليب والشبكات الإلكترونية ومنها شبكة الإنترنت(١) . ومن ثم فان تلك الوسيلة سوف تجعل للتحكيم الالكترونى مزايا ومساوئ ، وشروط واجراءات تتلائم مع طبيعتها . لذلك سوف نتناول الطبيعة القانونية للتحكيم الالكترونى من خلال مبحثين .

المبحث الاول :- مزايا ومساوئ وانواع التحكيم الالكترونى

المبحث الثانى :- شروط واجراءات التحكيم الالكترونى

---

(١) الدكتور / خالد ممدوح ابراهيم ، الشكلية فى عقود الانترنت والتجارة الالكترونية .

drkhaled17@yahoo.com

المبحث الاول

مزايا ومساوئ وانواع التحكيم الالكترونى

مزايا التحكيم الالكترونى :-

اذا كانت الغاية المرجوة من التحكيم هى سرعة الفصل فى المنازعات تلك التى لانجدها فى القضاء العادى ، لتعدد اجراءات ودرجات التقاضى تلك التى لاتتلائم البتة مع المعاملات فى التجارة الدولية . ومن ثم فان تلك السرعة نلمسها بشكل لايتخيله عقل فى ظل التحكيم الالكترونى الذى يتم عبر الوسائل الالكترونية ، تلك التى يتم من خلالها والتى توفر الوقت والجهد فى جميع المراحل(١) .

ويؤكد ذلك ما جاء فى لائحة حل المنازعات الموحدة الصادرة عن مؤسسة الانترنت للاسماء والأرقام المخصصة ، تلك الخاصة بالتحكيم فى المنازعات الناشئة عن تسجيل عناوين المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت ، اذ تلزم هذه ا اللائحة المحكم ان يصدر حكمة خلال ٦٠ يوم من تاريخ طلب التحكيم (2) .ليس هذا فحسب ، بل اصبح هناك ما يسمى بالقاضى الأفتراضى الذى يقوم بالتحاور مع اطراف النزاع الذين طلبوا الخضوع

---

(1)Traditionally, the main advantage associated with ADR is in achieving a rapid solution that does not paralyse business life and the normal exchanges between commercial partners. Proceedings in a State court are known often to takemonths, even years, to reach a conclusion. By contrast, ADR shortens the process of handling disputes. The same is true of fast-track arbitration systems, the main advantage of which is the speed of theprocedure. When working online, the instantaneous circulation of information reduces the time still further. Of course, the arbitrators always need a certain amount of time to familiarize themselves with the file and to make an award. It is also true that the lack of complexity in "quality disputes" helps speed up the procedure. Thus the majority of organizations offering online dispute resolution emphasize the speed of the procedure.

مشار اية فى:-

the United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD) Dispute Settlement INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION 5.9 Electronic Arbitration.p6 .

لهذا النظام عن طريق البريد الالكترونى على ان يفصل فى النزاع فى خلال ٧٢ ساعة (١) . من مزايا التحكيم الالكترونى ايضا التقليل فى النفقات وذلك لاستخدام وسيلة الالكترونية . ويرجع ذلك الى عدم حاجة الاطراف للانتقال الى مكان معين لعقد جلسات التحكيم ، كذلك يتم ارسال المستندات ، وتبادل المذكرات الالكترونية . ويرجع ذلك الى عدم حاجة الاطراف للانتقال الى مكان معين لعقد جلسات التحكيم ، كذلك يتم ارسال المستندات ، وتبادل المذكرات (بالانترنت ، او البريد الالكترونى) (٢) .

---

(١) **Robert Gellman** op. cit p4 " The testing also revealed that the initial goal of resolving cases in 48 hours was unrealistic. Participants recognized from the beginning that this was an ambitious objective, but the immediacy of network communications and access makes it essential that decisions be reached quickly. Because of routine delays in electronic mail and the busy schedules of those involved in a case, the time limit was extended to 72 hours or three business days from the date of acceptance. In addition, revisions to the rules emphasized that the period for decision was a goal and not a binding commitment. Fairness is a more important objective than reaching decisions in a fixed period.

(2 Online dispute resolution allows the dispute to be settled remotely, without requiring the parties or their legal representatives to be physically present.The parties merely have to connect from their workplaces to the site of the chosen organization and transfer documents and data messages for the cost of a local phone call. This is a crucial advantage in international disputes, where, normally, one of the parties would have to travel to appear before the courts in the country of the other party. This would also be the case in traditional forms of arbitration or ADR (including mini-trial and fast-track arbitration),
all of which require hearings and a physical meeting between the parties. Certain methods of online dispute resolution offer even greater cost reduction, because they reduce the need for human intervention in the dispute handling process. For example, with automated settlement assistance systems, the computer calculates the value of the settlement on the basis of the claims ofeach party. The costs are generally a proportion of the value of the dispute; for a dispute involving a sum of less than US$ 10,000, the average cost is US$ 100. 5 When human intervention is necessary, whether in systems of electronic conciliation or electronic arbitration, significant cost reduction seems possible only for disputes that do not involve overly complex legal questions and that do not require an expert's presence. Disputes relating to registration of domain names is a case in point. because the panel members only have to confirm that the claimant is the owner of the trademark and that the respondent made a bad-faith registration. The same is true in some "quality disputes", where one party complains about the non-performance of a contract. The third party chosen by the parties merely has to confirm non-performance. Electronic nonperformance is not always easy to establish. When a software publisher or database owner does not supply the necessary access code, non-performance is quite clear. However, it is much less clear when, for example, the software does not work well on the client's computer, and it is not known whether that is the fault of the software or the operating system.

مشار اية فى:-
the United Nations Conference on Trade and Development . Op. cit . p 7

الحقيقة التى اصبح لامجال للشك فيها ، هى ان فكرة التمييز بين العقد الوطنى والعقد الدولى ، اصبحت لامجال لها فى التجارة الالكترونية ، ومن ثم التجارة الدولية . فالشبكات الالكترونية لاحدود لها ، تلك التى لاتعبأ بالحدود الجغرافية ، ومن ثم اصبحت تلك التفرقة يصعب تطبيقها . فمن المتصور عملا ان يقوم شخص ما بأبرام عقد عن طريق حاسوبة الالكترونى وهو فى اعلى البحار ، او يتم العقد بين طرفين فى دولتين مختلفتين . وبالتالى اذا نشب نزاع بصدد هذا العقد ، فأى محكمة تختص بنظر هذا النزاع . خاصة ان هناك من الدول التى لايعترف فيها للاطراف باختيار القانون الواجب التطبيق او المحكمة المختصة بنظر النزاع ، اما اتفاق الاطراف على التحكيم هو امرا اصبح مقررا فى كافة الدول وفقا لقوانينها الداخلية . ومن هنا يكون دور التحكيم الالكترونى فى انة يحل مشكلة الاختصاص القضائى وتنازع القوانين(١) .

مساوئ التحكيم الالكترونى :-

ان من مساوئ التحكيم الالكترونى عدم السرية تلك التى لا تتحقق فى التحكيم العادى . ويرجع ذلك الى الوسيلة التى يجرى بها التحكيم الالكترونى وهى الوسيلة الالكترونية . وهذا ولاشك يعد تهديدا لسرية التحكيم ، واذا قيل انة من الممكن ان تكون هناك ارقام سرية بها يتم الدخول على المواقع التى يجرى عليهاالتحكيم ، فهذا امرا يمكن اختراقة . من حيث الحصول على الوثائق والمستندات المتعلقة بالتحكيم . ومن ثم يمكن القول انه يجب البحث عن وسيلة اخرى لتحقيق تلك السرية ، الا وهى بصمة العين او بصمة اليد . والا لو كان الامر كذلك لكان من الممكن اختراق الموقع الخاصة بالاعمال

---

(١) الدكتورة / الاء يعقوب النعيمى " الاطار القانونى لاتفاق التحكيم الالكترونى " ص ٩٨٢. المؤتمر السنوى السادس عشر (للتحكيم التجارى الدولى) جامعة الامارات العربية المتحدة – كلية القانون

العسكرية والتعرف على ما فيها من اسرار عسكرية ، فأصل الانترنت كان بسبب تبادل المعلومات العسكرية فى الجيش الامريكى .وهذا ما سوف تكشف عنة الايام القادمة .

ان المشكلة ليست فى مسألة عدم السرية ، حيث يمكن معالجتها باى شكل من الاشكال ، ويؤكد ذلك البرنامج الذى تستخد مة غرفة التجارة الدوليةفى باريس (net cas) الذى يسمح للاطراف التحكيم الذى يجرى وفقا لقواعد غرفة التجارة الدولية ان يتواصلو فيما بينهم عبر الانترنت فى مجال امن خاص بهم ، بحيث تكون المعلومات المتبادلة مشفرة ولايمكن قراءتها اثناء عملية ارسالها (١) لكن المشكلة تكمن فى حالة التخلف التشريعى فى التشريعات الداخلية ، بصدد قوانين التحكيم الوطنية ، تلك التى يفترض بعضها شكلية معينة لابرام اتفاق التحكيم ، كما هو الحال فى القانون المصرى الذى يتطلب الكتابة لاتفاق التحكيم(٢) ، ومن ثم فان تلك الشكلية سوف تحول دون ان يكون التحكيم الالكترونى مجديا ،الحقيقة ان قوانين التجارة الالكترونية قد عالجت هذة المشكلة(٣) .

---

(1)" The ICC is putting in place a more systematic approach to the security of electronic proceedings with an electronic management system for the arbitral procedure, entitled "Netcase". A secure intranet will be created for each case, open only to the parties and the members of the arbitral institution. Each individual, depending on his/her status in the procedure, will have a different level of access to certain documents. For example, the ICC secretariat will not have access to the deliberations when they are carried out online, thus preserving their secrecy."

مشار اية فى:-

the United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD) Dispute Settlement INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION 5.9 Electronic Arbitration.p37.

(٢) تنص المادة " ١٢" من قانون التحكيم المصرى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ على " يجب ان يكون اتفاق التحكيم مكتوبا والا كان باطلا "

(٣) انظر فى ذلك قوانين التجارة الالكترونية فى مؤلفنا " الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية"٢٠٠٩

ليس هذا فحسب بل توجد اتفاقية الامم المتحدة تلك التى تعد ثورة فى مسالة الخطابات الالكترونية من حيث الاعتراف القانونى بالخطابات الالكترونية(1) لكن هذة المسالة ستظل محل خلاف ، اذ ان الامر يتطلب نصا صريحا فى القوانين الخاصة بالتحكيم حتى يتم حسم هذة المسألة.

انواع التحكيم الالكترونى :-

من المتعارف علية ان التحكيم نوعان. اما تحكيم مؤسسى "institutional" او تحكيم حر"ad hoc" . وهذان النوعان فى التحكيم سوف يتحققان فى التحكيم الالكترونى ، والدليل على ذلك ما تقوم بة مراكز التحكيم من عقد مؤتمرات وندوات بشأن التحكيم الالكترونى، ومنها ندوة دولية بالمغرب تدعو إلى تبني اعتماد قانون عربي للتحكيم الإلكتروني(2)؛ ملتقى دولي حول التحكيم عبر الإنترنت في تونس(3)، ودورة التحكيم الالكترونى التى اقامتها الجمعية العربية لقانون الانترنت ومركز التحكيم الدولى فى القاهرة / فبراير ٢٠٠٧(٤) وبالتالى فان ذلك يكشف وبوضوح ان التحكيم الالكترونى ، سيصبح غير قاصر على منازعات التجارة الالالكترونية ، فهو كان فى بداية قاصرا عليها ، حيث لم يقف عند حد تسويه المنازعات الالكترونية فقط بل يمكن اللجوء إليه لتسويه المنازعات التجارية العادية مثل : عقود الاستهلاك

---

(1) انظر الفصل الرابع من اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابا ت الالكترونية فى العقود الدولية ٢٠٠٦ .

(2) انظر فى ذلك الندوة الدولية التى نظمها المركز الدولى للتوفيق والتحكيم بالرباط بالتعاون مع فريق التحكيم السعودى وموضوعها "معاملات التجارة الالكترونية والتحكيم الالكترونى "١٠ يونيو٢٠٠٧

(3) انظر فى ذلك المؤتمر الدولى الذى نظمة مركز تونس للمصالحة والتحكيم بالتعاون مع مركز التجارة الدولية وجامعتى مونتريال وناتسى " بعنوان الانترنت والتجارة الالكترونية والقانون والتحكيم " فى الفترة من ٢٦-٢٨ ابريل ٢٠٠١.

(٤) انظر فى ذلك " دورة التحكيم الالكترونى " التى اقامتها الجمعية العربية لقانون الانترنت ومركز التحكيم الدولى فى القاهرة من ١٨ – ٢٢ فبراير سنة ٢٠٠٧ .

التامين - الملكية الفكرية ، بما يحقق مزايا تتشابه مع التجارة الالكترونية من توفير النفقات والانجاز السريع للتسوية ، وتوفير الوقت الذي له بالغ التأثير في المعاملات التجارية(١)

وبذلك يمكن القول ان التحكيم الالكترونى سوف يمتد الى العقود الدولية الاخرى ، خاصة بعد ظهور اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية حيث كان الهدف من نص المادة "٢٠" فى تلك الاتفاقية هو ازالة ما يمكن وجوده فى الاتفاقيات الدولية القائمة من عقبات قانونية تعترض التجارة الالكترونية ، وكذلك ايضا هو تقديم قواعد موضوعية تفتح المجال لتطبيق تلك الاتفاقيات الدولية بفاعلية فى البيئة الالكترونية . ومن هذا المنطلق يمكن القول ان نص المادة "٢٠" مقصودا بة انه اجراء تعديل فى تلك الاتفاقيات التى تضمنتها المادة "٢٠" او التى لم تتضمنها(٢)

---

(١) انظر فى ذلك الدكتور / هيثم عبد الرحمن البقلى " التحكيم الالكترونى كأحد وسائل المنازعات " "www.kenanaorline.com/ielag/drallkly/blog.p.1 "

(٢) تنص المادة "١/٢٠" على " تنطبق احكام هذه الاتفاقية على استخدام الخطابات الالكترونية فى سياق تكوين و تنفيذعقد تسرى علية اى من الاتفاقيات الدولية التالية ، التى تكون الدولة المتعاقدة فى هذه الاتفاقية ، او قد تصبح دولة متعاقدة فيها :- اتفاقية الاعتراف بقررات التحكيم الاجنبية وانفاذها (نيويورك ، ١٠حزيران/يونية ١٩٥٨). اتفاقية فترة التقادم فى البيع الدولى للبضائع(نيويورك ، ١٤حزيران/ يونية ١٩٧٤) والبروتوكول الملحق بها(فيينا نيسانابريل ١٩٨٠). اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولى للبضائع (فيينا ، نيسان / ابريل١٩٨٠) اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بمسؤلية متعهدى خدمات المحطات النهائية للنقل فى التجارة الدولية (فيينا ، نيسان / ابريل ١٩٩١) . اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة (نيويورك ، ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٥) . اتفاقية الامم المتحدة لاحالة المستحقات فى التجارة الدولية (نيويورك،كانون ،الاول / ديسمبر ٢٠٠١).

المبحث الثانى

شروط واجراءات التحكيم الالكترونى

تتحدد اجراءات التحكيم الالكترونى فى :-

اولا – ابرام اتفاق التحكيم:- تعرف المادة "١/٧"(١) من قانون الاونستيرال النموذجى للتحكيم التجارى الدولى لعام ١٩٨٥والمعدل ٢٠٠٦ (بالصيغة التى اعتمدتها اللجنة فى دورتها التاسعة والثلاثين فى عام ٢٠٠٦) "اتفاق التحكيم" هو اتفاق بين الطرفين على ان يحيلا الى التحكيم جميع او بعض النزاعات التى نشأت او قد تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية محددة ، سواء اكانت تعاقدية ام غير تعاقدية . ويجوز ان يكون اتفاق التحكيم فى شكل بند تحكيم وارد فى عقد او فى شكل اتفاق منفصل " وبالتالى فان اتفاق التحكيم في مضمونه لا يختلف من تحكيم إلي آخر. ان الخلاف يقع في كيفيه مباشره التحكيم أو وسيله مباشره إجراءات التحكيم منذ بدء الاتفاق عليه حتي صدور حكم التحكيم الالكتروني وتنفيذه ، ويشترط لصحة ذلك الاتفاق شروط موضوعيه تتمثل في:

الرضا :- الاصل فى التحكيم الرضائية ، حسبما قررت المادة ١/٧ من قانون التحكيم الصادر عن الاونستيرال ، التى قررت انه اتفاق بين الاطراف. حيث كانت تلك هى القاعدة فى ظل ان التحكيم الالكترونى قاصر على منازعات التجارة الالكترونية . الا انة توجد بعض مراكز التحكيم الالكترونى" منظمة الايكان "(٢) التى تختص بالتحكيم فى اسماء وعناوين المواقع الالكترونية

---

(١) انظر قانون الاونستيرال النموذجى للتحكيم التجارى الدولى لعام ١٩٨٥ مع التعديلات التى اعتمدت فى عام ٢٠٠٦- ص ٤ منشورات الامم المتحدة "sales no . a .08 .v .4 "

(٢) انظر سابقا ص٢٣

والاسماء والعلامات التجارية،والتي يكون فيها التحكيم اجباريا(1)
قابليه المنازعة لتسويتها بالتحكيم :- هذا الشرط ينطبق على التحكيم الالكتروني ، حيث تضمن قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ النص على ذلك في المادة في "١١"(2) منه ، وكذلك القانون الفرنسي في المادة "٢٠٦٠"(3).
لكن السؤال الذى سوف يثور هل فكرة النظام العام وهي موضوع قابلية المنازعة للتحكيم ستتأثر بألكترونية التحكيم ، خاصة ان اتفاقية الامم امتحدة بشان الخطابات الالكترونية قد جاءت بمبادئ تتلائم مع النظام الالكتروني؟
الحقيقة ان فكرة النظام العام ستتأثر بألكترونية التحكيم كما سبق وان تأثرت من قبل بالشكل الذى يخدم مصالح الدول الكبرى (4) وهذا ما ستكشف عنة الايام المقبلة وشروط شكليه تتمثل في : أن يكون الاتفاق مكتوبا(٥)
ثانيا - القانون الواجب التطبيق:- ان القاعدة العامة في التحكيم التقليدى هي ان اختيار القانون الواجب التطبيق يكون لطرفي التحكيم ، وقد يتفق الأطراف علي اختيار القانون أو تركه لهيئة التحكيم أو مركز التحكيم ولائحته. وفي حاله عدم الاتفاق فأن النظم القانونية والاتفاقيات الدولية تتخذ قانون مقر التحكيم هو القانون الواجب التطبيق كماهوالحال في اتفاقية نيويورك ١٩٥٨،او يترك تحديد القانون الواجب التطبيق لهيئة التحكيم كما هو الحال في المادة "٢٥" من قانون التحكيم

---

(1) Torsten Bettinger op. cit p 937)In response to the growing concerns relating to intellectual property issues associated with domain names and the increasing number of abusive domain name registrations, the Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN) adopted the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy (UDRP)2 on 24 October 1999, thereby creating an administrative alternative resolutien procedure for domain name disputes.Unlike conventional arbitration proceedings, which are subject to a voluntary agreement on alternative dispute settlement between the parties concerned, theUDRP is a quasi-administrative procedure designed specifically for dommain name conflicts.

(٢) تنص المادة "١١" على " لايجوز الاتفاق على التحكيم الا للشخص الطبيعى او الاعتبارى الذى يملك التصرف فى حقوقه ولا يجوز التحكيم الا فى المسائل التى لايجوز فيها الصلح "

(٣) A.(on ne peut compremettre our questions d,etar et de capacite des personns ..et plus qeneralemen dan toutes les matierrs l,order pulique)

(٤)انظر رسالتنا " حسن النية فى البيوع الدولية" ص ٣٢١ وما بعدها ، ٢٠٠٨.

(٥) انظر لاحقا ص ١٢٤.

المصرى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧. وهذا تقريبا ما اخذت به نظام محكمة التحكيم الفضائية(١) فى المادة"١٥" بالنسبة للتحكيم الالكتروني والتى تنص على:-

(1) Les Parties sont libres de choisir les règles de droit que le Tribunal arbitral applique au fond du litige. A défaut de choix par les Parties des règles de droit applicables, le Tribunal appliquera les règles de droit qu'il juge appropriées.

(2) Dans tous les cas, le Tribunal arbitral tient compte des dispositions du contrat et des usages du commerce pertinents.

(3) Le Tribunal arbitral statue en amiable compositeur ou décide *ex aequo et bono* seulement si les parties ont convenu de l'investir de tels pouvoirs.

ومن ثم يمكن القول انه قد اصبح هناك نظام للتحكيم الالكترونى فيما يتعلق بالعقود الدولية بشأن القانون الواجب التطبيق على تلك العقود ، خاصة انها قد اشارت الى عقود المستهلكين كأستثناء ، حيث تطبق القانون الوطنى للمستهلكين ، وتلك كانت الغاية الرئيسية من انشاء تلك المحكمة فى بداية

---

(1) Historique. Le projet Cybertribunal

En 1996, les professeurs Karim Benyekhlef et Pierre Trudel, du Centre de recherche en droit public de la Faculté de droit de l'Université de Montréal, lançaient le projet CyberTribunal. Ce projet visait à vérifier l'hypothèse selon laquelle il était possible de résoudre en ligne des litiges pouvant survenir à la suite de l'utilisation de l'Internet. On pensait, en particulier, aux conflits de consommation pouvant survenir entre un usager et un cybermarchand. L'équipe du CyberTribunal a alors modélisé une procédure de médiation et d'arbitrage. L'hypothèse de départ s'est finalement vérifiée : il était effectivement possible de recourir au web pour résoudre les conflits nés de son utilisation. Le projet s'est conclu en décembre 1999 à la fin de la subvention accordée par Développement économique Canada. Il faut bien reconnaître que le CyberTribunal était un exercice limité en raison notamment de son caractère expérimental et du contexte universitaire, réalités qui imposaient certaines contraintes et interdisaient un déploiement plus conséquent. La validité du concept était démontrée mais encore fallait-il que les professionnels du droit se

l'approprient et que celui-ci puisse se déployer dans un contexte juridique plus formel.

La résolution des conflits relatifs aux noms de domaine

Les conflits relatifs aux noms de domaine, opposant en général le titulaire d'une marque de commerce et le détenteur d'un nom de domaine, allaient offrir un terrain d'essai grandeur nature. Dès juillet 1999, une collaboration s'établit entre les professeurs Michael Froomkin (University of Miami), David Post (Temple University), Ethan Katsh (University of Massachusetts) et Karim Benyekhlef (Université de Montréal) afin d'offrir un système de règlement en ligne des conflits de noms de domaine. Un investisseur privé se joint au groupe et le 1er janvier 2000, la société eResolution est accréditée par l'Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN) pour trancher les conflits relatifs aux noms de domaine conformément aux Principes directeurs régissant le règlement uniforme des litiges relatifs aux noms de domaine (Principes directeurs) et aux Règles d'application des principes directeurs (Règles d'application) adoptés par ladite organisation. La société eResolution construit un logiciel adapté aux Principes directeurs et aux Règles d'application. En tant qu'organe agréé, eResolution aura contribué, grâce à son réseau d'arbitres, à la résolution entièrement en ligne de plus de 500 affaires provenant d'une soixantaine de pays en deux années d'opération. La preuve était alors faite que les technologies de communication offertes par l'Internet pouvaient contribuer à la résolution de conflits transfrontaliers.

Les conflits de consommation et le concours d'arbitrage

Le projet ECODIR (Electronic Consumer Dispute Resolution), parrainé par la Commission européenne, est également le fruit des efforts déployés par le Centre de recherche en droit public de l'Université de Montréal. ECODIR était un consortium de partenaires européens (Université de Namur, CNRS et University College Dublin) et canadiens (CRDP et eResolution) qui avait pour objectif de proposer une plate-forme électronique aux consommateurs européens afin de régler leurs éventuels conflits avec des cybermarchands. Une plate-forme de négociation et de médiation fut mise à la disposition des parties dès octobre 2001. Il s'agissait, là encore, d'une première en Europe.

La Faculté de droit de l'Université de Montréal a obtenu en 2001 une licence d'utilisation des logiciels développés par la société eResolution. L'idée sous-jacente à cette licence était de permettre aux étudiantes et aux étudiants de s'initier aux pratiques concrètes de la cyberjustice. Il convient, en effet, de reconnaître que le recours aux environnements électroniques dans le traitement et la résolution des conflits est appelé à croître dans les prochaines années et il apparaît important que les étudiantes et les étudiants puissent, dès leurs années de formation, se familiariser avec ces nouveaux outils. L'idée d'un tribunal-école électronique était ainsi née.

عهدها . مما يعنى انة قد اصبح هناك تحكيم الكترونى للعقود الدولية بخلاف عقود المستهلكين .ويؤكد ذلك البرنامج الذى تستحد مة غرفة التجارة الدوليةفى باريس (net cas) الذى يسمح للاطراف التحكيم الذى يجرى وفقا لقواعد غرفة التجارة الدولية ان يتواصلو فيما بينهم عبر الانترنت فى مجال امن خاص بهم ، بحيث تكون المعلومات المتبادلة مشفرة ولايمكن قراءتها اثناء عملية ارسالها

اجراءات التحكيم الالكترونى :-

اولا – اجراءات بدء التحكيم

لقد حددت المحكمة الفضائية اجراءات التحكيم الالكترونى وفقا لنظامها فى المادة ٧،٦،٥، بشأن طلب التحكيم والاعلان حيث تنص على :-

Article 5. Demande d'arbitrage

(1) Toute Partie désirant avoir recours à l'arbitrage selon le présent Règlement adresse sa demande d'arbitrage au Secrétariat, utilisant le Formulaire applicable.

(2) La demande d'arbitrage doit contenir toutes les informations requises et doit être soumise avec les frais applicables. La date de soumission d'une demande est considérée comme la date d'introduction de la procédure.

Article 6. Notification

(1) Lorsque la demande d'arbitrage est conforme, le Secrétariat notifie au Défendeur la demande et la date à laquelle elle a été introduite. Le Secrétariat notifie le Défendeur par courriel à l'adresse indiquée par le Demandeur.

(2) Le Défendeur est considéré avoir reçu notification de la demande lorsque, après transmission, le Secrétariat est contacté par le Défendeur par tout moyen de communication fournissant une preuve de la communication ou reçoit un accusé de réception de l'envoi par courriel.

Article 7. Réponse

(1) Le Défendeur adresse, dans un délai de dix (10) jours compter de la notification de la demande d'arbitrage, une réponse en utilisant le Formulaire applicable.

(2) le Défendeur peut soumettre une demande econventionnellr avec sa réponse ou, sur autorisation du Tribunal arbitral, à un autre moment de la procédure. Toute demande reconventionnelle doit être soumise avec les frais applicables

ثانيا- إجراءات سير التحكيم :-

لقد حددت المحكمة القضائية اجراءات سير العملية التحكيمية من حيث الموقع ، والاثبات ، وجلسة التحكيم فى المواد ١٩، ٢٠ ، ٢١ حيث تنص:-

Article 19. Site de l'affaire

(1)Tous documents relatifs à la procédure, dont la demande la réponse, toutes déclarations, preuves, , communications écrites et notifications sont publiés au Site de l'affaire.

(2) Les Parties et le Tribunal arbitral ont l'obligation d'accéder au Site de l'affaire de manière régulière. Par commodité et par commodité seulement, les Parties et le Tribunal arbitral sont informés par courriel dès qu'un nouveau document est publié au Site de l'affaire.

(3) Les données publiées au Site de l'affaire sont confidentielles et ne peuvent être consultées que par le Secrétariat, le Tribunal arbitral et les Parties ou leurs représentants.

Article 20. Règles de preuves

(1) Les Parties, durant toute la procédure et en l'absence de mention contraire, ont la liberté d'appuyer leurs allégations par toutes preuves qu'elles jugent appropriées.

(2) Le Secrétariat ou le Tribunal arbitral peut réclamer à tout moment de la procédure la version papier originale, si elle existe, de tout document soumis en format électronique.

Article 21. Audiences

(1) Après avoir examiné les documents soumis par les Parties, le Tribunal arbitral peut décider d'entendre les témoins ou les experts désignés par les Parties, ou toute autre personne, avec ou sans la participation des Parties si elles ont été régulièrement convoquées .

(2) Le Tribunal arbitral cherche à établir les faits du dossier le plus rapidement possible par tout moyen approprié. Le Tribunal arbitral peut utiliser tout moyen raisonnable pour permettre une communication appropriée entre les Parties impliquées.

(3) Le Tribunal arbitral peut ordonner une audience en personne mais n'est pas tenu de le faire.

(4) A tout moment de la procédure, le Tribunal arbitral peut enjoindre ou autoriser les Parties à produire des documents supplémentaires.

(5) Avant la clôture des débats, le Tribunal arbitral invite les Parties à soumettre leurs conclusions.

Article 22. Clôture des débats

Le Tribunal arbitral prononce la clôture des débats lorsqu'il estime que les Parties ont eu une possibilité suffisante et équitable d'être entendues.

ثالثاً- حكم التحكيم الالكترونى :

لقد حددت محكمة التحكيم الفضائية تاريخ حكم التحكيم ، وان حكم التحكيم يصدر بالاغلبية ، وشكل حكم التحكيم ، وانه نهائى، وغير قابل للطعن علية وتصحيح حكم على حكم التحكيم فى المواد ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣. حيث تنص على :-

Article 23. Délai dans lequel la Sentence doit être rendue

(1) Le Tribunal arbitral fixe, lors de la clôture des débats, la date de la Sentence.

(2) Le Secrétariat peut prolonger ce délai s'il l'estime nécessaire compte tenu des circonstances de l'espèce.-

Article 24. Sentence à la majorit En cas de pluralité d'arbitres, la Sentence est rendue à la majorité. A défaut de majorité, le président du Tribunal arbitral statue seul.

Article 25. Forme de la Sentence

(1) La Sentence est réputée rendue au siège de l'arbitrage.

(2) La Sentence doit être motivée.

(3) La Sentence est signée et doit indiquer la date à laquelle elle a été rendue

(4) Le Secrétariat publie la Sentence au Site de l'affaire et notifie les Parties par tout moyen de communication utile, eu égard aux circonstances de l'affaire et après que les frais d'arbitrage ont été intégralement réglés

(5) La Sentence est finale et sans appel.

(6) Par la soumission de leur différend au présente Règlement,les Parties s'engagent à exécuter sans délai la Sentence à intervenir sont réputés avoir renoncé à toutes voies de recours auxquelles et elles peuvent valablement renoncer

Article 26. Correction de la Sentence

(1) Le Tribunal arbitral peut d'office corriger toute erreur matérielle, de calcul ou typographique contenue dans la Sentence,

pourvu que cette correction soit soumise au Secrétariat dans les quinze jours de la date de ladite Sentence.

(2) La correction d'une erreur visée à l'article 26(1) peut aussi être apportée à la demande d'une Partie pourvu qu'une telle demande soit soumise dans les sept jours de la date de notification de ladite Sentence. Dans un tel cas, le Tribunal arbitral accorde à l'autre Partie sept (7) jours supplémentaires pour soumettre tous commentaires et transmet sans délai sa décision au Secrétariat

(3) La décision portant correction de la Sentence est considérée comme faisant partie intégrante de la Sentence.

ولقد اثرنا ان نأخذ بأجراءات التحكيم الالكترونى فى المحكمة الفضائية كأجراءات للتحكيم الالكترونى ، لأنها تتناسب الى حد كبير جدا مع العقود الدولية فى التجارة الدولية ، وتتلائم معها .

تنفيذ حكم التحكيم الالكترونى :-

وبالرغم مما جاء فى نظام محكمة التحكيم الفضائية بشأن التحكيم الالكترونى الا انة كانت هناك اشكالية قانونية هامة ، وهى مدى الاعتراف بأحكام التحكيم الالكترونية ، وتلك التى سوف نتناولها فى المبحث الثانى .

الفصل الثانى

الاعتراف بأحكام التحكيم الالكترونى

تمهيد وتقسيم

الحقيقة ان الاعتراف باحكام التحكيم الالكترونية قد مر بمرحلتين . الاولى – هى الاعتراف بأتفاق التحكيم الالكترونى . والثانية – تنفيذ احكام التحكيم الالكترونى . وتلك وذاك كانت محل خلاف فى الفقة، والتشريعات الوطنية لذلك سوف نتناول موقف الفقه ، والقضاء و التشريعات الوطنية من ذلك الخلاف من خلال مبحثين.

المبحث الاول :- الاعتراف بأتفاق التحكيم الالكترونى .

المبحث الثانى :- تنفيذ حكم التحكيم الالكترونى .

المبحث الاول

الاعتراف بأتفاق التحكيم الالكترونى .

موقف الفقه من الاعتراف بأتفاق التحكيم الالكتروني :-

لقد ذهب رأى فى الفقه(١) الى عدم امكانية امتداد التعبير الموجود فى القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التى لم تنص على جاز صحة تبادل اتفاق التحكيم بالوسائل الالكترونية ، لتشمل الكتابة الالكترونية كوسيلة لأثبات وجود انفاق التحكيم . ويبرر هؤلاء رأيهم على اساس ان العديد من المعاهدات والاتفاقيات بشأن التجارة الدولية ، التى وجدت قبل ظهور الوسائل الالكترونية لم تأخذ فى الاعتبار عند انشائها فى تنظيم بنودها واقعيا هذه الوسائل لكى تعتبر اسلوب كتابى معترف بة قانونا .

وهذا الامر ينطبق على القوانين الوطنية التى اعدت ولم تنص على الوسائل الالكترونية فى كتابة اتفاق التحكيم والاعتراف بها . وذلك مثل اتفاقية نيويورك المتعلقة بالأعتراف بقررات التحكيم الأجنبية وتنفيذها . وخاصة ما نصت علية المادة "٢/٢" ، والمادة "٢/٧" من القانون النموذجى للتحكيم التجارى الدولى الأونستيرال "١٩٨٥" . والقوانين الوطنية القانون المصرى المادة " ١٢" والمادة "١١" من القانون الاردنى . ورأى اخر فى يرى ان الكتابة الالكترونية تحقق شرط الكتابة الموجود فى المعاهدات

---

(١) الدكتور / نبيل زيد مقابلة . التحكيم الالكترونى ٢٠٠٧.http://www dralmarri.com/show

الدولية والقوانين الوطنية ذات الاختصاص بالتحكيم، ويعتمد هذا الرأى على الدول التى تعترف بالوسائل الالكترونية كوسيلة لابرام العقود ، ضمن الشروط التى اعترفت بها القوانين المنظمة للتجارة الالكترونية والمعاملات الالكترونية . فهذه القوانين تعترف تماما باتفاق التحكيم الذى يتم كتابة بالبريد الالكترونى او عن طريق تبادل المعلومات وتدوينها على الموقع الالكترونى لمركز التحكيم بارسال البيانات للمركز الكترونيا عبر صفحة على الموقع تكون مخصصة لملئ البيانات والعنوان وما شابة . لان الاعتراف فى هذه القوانين بصحة العقود تتضمن تبعا لذلك الاعتراف بالاتفاق على التحكيم ، سواء جاء فى صورة شرط تحكيم او عقد تحكيم مستقل ، ما دام تم مراعاة الشكل والشروط المطلوبة فى القوانين المنظمة للعقد الالكترونى ، ومتوافر فيها الشروط لصحة وحجية اثبات الكتابة الالكترونية .

لقد اصدرت الاونستيرال اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية ، وهذه سوف تصبح فى القريب العاجل مرجعا مهما لما تتضمنة من أحكام ، خاصة ما جاء بها فى المادة "٢٠" ، وما جاء فى المادة "٢/٩" من حيث مساواة الكتابة الالكترونية بالكتابة العاديه واعطائها نفس الحجية والاثبات فى العقود الدولية

موقف التشريعات الوطنية القضاء من الاعتراف بأتفاق التحكيم الالكترونى:- لقد كان للقضاء فى نظم نظم التشريعات المقارنة ، سواء اللاتينية او الانجلو سكسونية فضل السبق فى التأكيد على امكانية التحكيم الالكترونى بمعنى الاعتراف بأمكانية ابرام اتفاق التحكيم الكترونيا دون شرط الكتابة . من حيث تفسيره للاتفاقيات الدولية المنظمة للتحكيم التجارى

الدولى " اتفاقية نيويورك"، حيث قد صدر حكم محكمة باريس فى ٢٠ يناير ١٩٩٤ مشبها الوسائل المنصوص عليها فى الاتفاقية بالوسائل التى تم استخدامها فى الاونة الاخيرة مقررا(١) **(le telex et la telecopie devraient etre assimiles au telegram)**

---

(1) R.A v . 1987, p.482, note KESSEDJIAN C .

" الا انه يجب ان نلاحظ الاتى :-

French law on international commercial arbitration provides a good illustration of the consensual approach to an arbitration agreement. The provisions of the new Civil Procedure Code on international arbitration 36 do not specify any requirement of form, or even of evidence. French case law has concluded that the existence and enforceability of the clause"are assessed according to the mandatory regulations of French law and of international public order, in accordance with the common will of the parties without the need to refer to a State law" . (Emphasis added.),
This constitutes a material regulation under the French law on international arbitration, which means that the judge does not have to decide the law applicable to the arbitration agreement. The judge merely has to demonstrate the consent of the parties, which need not necessarily be expressed in writing. In these conditions, a click indicating acceptance of an electronic arbitration agreement constitutes sufficient expression of consent. It is not necessary to determine whether the electronic document should be considered a written document or not. This system is preferable to that that which requires, on pain of invalidity, that the arbitration agreement be stipulated in writing. French law is less liberal with regard to domestic arbitration,38 since it demands, on pain of invalidity, that the arbitral clause be stipulated in writing. In France, an Information Society Bill will soon include electronic written evidence ad validitatem" When a written document is required to confirm the validity of a legal act, it may be drawn up and preserved in electronic form as provided for in articles1316-1 and 1316-4".40 The conditions of Article 1443 of the new Civil Procedure Code would then be fulfilled by an electronic document, making electronic arbitration agreements valid in domestic arbitration.

Book IV, chapter V of the New Civil Procedure Code انظر ذلك فى :-
Cass. Com, December 20, 1993, Dalico, Revue de l'arbitrage [Arbitration Journal] 1993, p. 116, note Hélène Gaudemet-Tallon; Civ., June 3, 1997, Prodexport, Revue del'arbitrage [Arbitration note Hélène Gaudemet-Tallon; Civ., June 3, 1997, Prodexport, Revue de l'arbitrage [Arbitration Journal] 1998, p. 537, note Xavier Boucobza

" French arbitration law is a twin-track law that distinguishes between domestic and international arbitration. International arbitration is that which deals with international commerce (see Article1492 of the New Civil Procedure Code, which defines international arbitration) In twin-track systems,. arbitration would have to be designated as either domestic or international in order to determine the applicable regime Article 1443 of the New Civil Procedure Code. See the commentary in the Information Society Bill by the Chamber of Commerce and Industry of Paris, 18 October 2001, available on the Internet at: <http://www.ccip.fr>."

مشار اليه فى :-
the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)2003. Dispute Settlement INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION 5.9 Electronic Arbitration

ـاما بالنسبة للقضاء الامريكى، فقد كان مستقرا على الكترونية شرط التحكيم حيث قد صدر حكم المحكمةالامريكية فى ٥ يوليو ١٩٩٤مقررا(٢) ان واضعوا الاتفاقية اخذوا فى الاعتبار وسائل الاتصال الموجودة فى هذا الوقت ، ولكن تحقيق الهدف الذى سعت اليه يستتبع بالضرورة تفسير الفقرة الثانية كما لو كانت تقبل الاتفاقات الشفوية والضمنية. وكذلك الحكم الصادر فى ١١مايو ٢٠٠٠، حيث قرر قاضىالمحكمة الفيدرالية انة بالرغم من ان اتفاق التحكيم قد تم الكترونيا ، فانه يكون منشئا لأتفاق التحكيم ، كما لو كان قد تم كتابة طبقا للمادة II من قانون التحكيم الفيدرالىfederal arbitration act

وذلك لان القانون الفيدرالى لم يعرف لفظ المستند، ومن ثم فانه يكون من المقبول ان يكون لفظ كتابة لا يستبعد الرسالة الالكترونية. ففى عام ١٩٢٥ لم يكن المستند بالضرورة محصورا فى فى الكتابة كحد ادنى . ثم ان استخدام الكمبيوتر فى كتابة الرسالة الالكترونية وارسالها يمكن المستخدم من طباعتها وتخزينها واستخدامها فى اى وقت . وهذا كان موقف القضاء الامريكى بالرغم من القانون الامريكى لم يكن يتضمن شرعية شرط التحكيم

---

(2) HUET J. & VALMACHINO S. : Réflexions sur l'arbitrage électronique, art .préc, p.8 ,9; GAUTIER P.Y.: Le bouleversement du droit de la preuve, art.préc, p.6; COSTES L.: Vers un droit du commerce international, art. préc, p.738. :
مشار اليه فى :- الدكتور/ محمد ابراهيم موسى " المؤتمر السنوى السادس عشر (للتحكيم التجارى الدولى) كليةالحقوق . ص١٠٨٦ – جامعة الامارات العربية المتحدة.

الكترونيا بصريح النص .وفى٢٨ اغسطس عام ٢٠٠٠ قد تم تعديل قانون التحكيم الامريكى.والذى يسمح فى المادة "٦/١" بامكانية تبادل المستندات الكترونيا حيث يمكن حفظها والرجوع اليها .(١)

---

(١) انظر تفصيل هذا الحكم فى :-
the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)2003. Dispute Settlement INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION
5.9 Electronic Arbitration
"Thus in the United States the federal judge, interpreting the text, can specify the conditions under States the federal judge, interpreting the text, can specify the conditions under which an electronic arbitration agreement constitutes a document under Article II of the Federal Arbitration Act. Lieschke, Jackson & *Simon vs.Realnetworks*,42 concerned a dispute over the downloading of free softwareon the Internet. The users of the software accused the publisher of invasion ofprivacy and of allowing access to their personal data through a lack of securitythat made their electronic communications vulnerable. They therefore soughtto obtain redress before the United States courts for the damage caused. The publisher of the software countered, pointing out the general conditions towhich they had agreed before downloading the software. These conditionsdid indeed contain an arbitral clause that deprived the State courts of theircompetence to hear the dispute. The claimants, in order to avoid arbitration,contested the validity of the arbitral clause, arguing that it was not a clausestipulated "in writing" under the terms of the *Federal Arbitration Act*.In a decision of 11 May 2000, the chief federal judge decided, however, thatan arbitration agreement stipulated electronically did constitute an agreement"in writing" under Article II of the FederalArbitrationAct. On the one hand,in the absence of a definition of a document in federal arbitration law, thecommonly accepted meaning of the term "in writing" has to be used, whichdoes not exclude electronic messages. Even in 1925, a document was notnecessarily confined to symbols inscribed on a physical medium. On the otherhand, the licensing contract, communicated electronically when the softwarewas downloaded, could easily be printed and automatically kept safe on theuser's computer. It would therefore be filed and available at any time, just likea hard-copy contract. Some weeks after this decision, Congress adopted aFederal law concerning the validity of electronic documents: Electronic Signatures in Global and National Commerce Act.

واذا كانت احكام القضاء المقارن قد اكدت على امكانية ان يكون اتفاق التحكيم يتم تبادلة الكترونيا . فان احكام التحكيم الدولية قد اكدت على ذلك من حيث تفسيرها للمادة "٢" من اتفاقية نيويورك ، ليس هذا فحسب انما كان ايضا بخصوص عقد من العقود الدولية ، حيث كان القانون الواجب التطبيق اتفاقية لاهاى ١٩٦٤، ومبادئ اليندروا .حيث قررت ذلك غرفة التجارة الدولية فى حكمها الصادر فى القضية رقم٨٥٤٧ لسنة١٩٩٩(١)

"The applicable law on the substance of the case is The Huge Convention of 1 July 1964 as the law chosen by the parties and the UNIDROIT Principles as supplementary rules which the arbitral tribunal deems appropriate to apply where necessary in accordance with Art. 17(1) ICC Rules.

"Art. II(2) of the New York Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards – New York Convention – states that the arbitral agreement must be in The New York writing, but that an exchange of letters is sufficient. Convention is applicable to the present case, as both Bulgaria and Greece are parties to the Convention.

رأى خاص :-

الحقيقة التى لايمكن انكارها باى حال من الاحوال ان هذا الراى من الفقة الذى يذهب الى عدم مساوة الكتابة الالكترونية بالكتابة العادية فيما يتعلق بشرط التحكيم او اتفاق التحكيم ، كان يمكن تأييدة فى ظل عدم وجود القوانين

---

(1)ICC Arbitration Case No. 8547 of 1999 :
[Cite as: http://cisgw3.law.pace.edu/cases/998547i1.html] Yearbook Comm. Arb'n XXVIII, Albert Jan van den Berg, ed. (Kluwer 2003) 27-38.

الخاصة بالتجارة الالكترونية ، تلك التى انهمرت كالسيل بمجرد صدور قانون الاونستيرال النموزجى الخاص بالتجارة الالكترونية سنة ١٩٩٦ ، فى القوانين الوطنية ، تلك التى ساوت المحررات الالكترونية بالمحررات الكتابية متى استوفت الشروط اللازمة لذلك (١) ، فتلك القوانين التى يستند اليها هذا الرأى كالقانون الاردنى ، فهذا القانون نفسة يعد من اولى التشريعات التى تضمنت قانون خاص بالتجارة الالكترونية " القانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١ "حيث تنص المادة " ٧" على " ا- يعتبر السجل الالكترونى والعقد الالكترونى والرسالة الالكترونية والتوقيع الالكترونى منتجا للاثار القانونية ذاتها المترتبة على الوثائق والمستندات الخطية والتوقيع الخطى بموجب احكام التشريعات النافذة من حيث الزامها او صلاحيتها فى الاثبات . ب- لايجوز اغفال الاثر القانونى لاى مما ورد فى الفقرة (ا) من هذه المادة لانها اجريت بوسائل الكترونية شريطة اتفاقها مع احكام القانون . وتنص المادة "١٣" على " تعتبر رسالة المعلومات وسيلة من وسائل التعبير عن الارادة المقبولة لابداء الايجاب او القبول بقصد انشاء التزام تعاقدى " .

حتى القانون المصرى الذى لم يتضمن قانون خاص بالتجارة الالكترونية فانه قد تضمن فى القانون الخاص بالتوقيع الالكترونى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ فى المادة "١٥" والتى تنص على" للكتابة الالكترونية وللمحررات الالكترونية فى نطاق المعاملات المدنية والتجارية والادارية ، ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية فى احكام قانون الاثبات فىالمواد المدنية والتجارية متى استوفى الشروط المنصوص عليها فى هذا

---

(١)انظر مؤلفنا " الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية . دراسة تحليلية مقارنة فى ضوء اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية" ٢٠٠٩.

القانون وفقا للضوابط الفنية والتقنية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ومن ثم فان تلك القوانين التى استند اليها هذا الجا نب من الفقه هى نفسها تعترف بمساواة المحرر الالكترونى بالمحرر الكتابى ، وبالتالى اصبح شرط الكتابة بالنسبة للتحكيم يمكن استيفاؤه بالكتابة الالكترونية طبقا لما جاء بهذه التشريعات .

اذا نظرنا الى التشريعات المقارنة الخاصة بالتحكيم نجد انها تؤكدعلى التحكيم الالكترونى او امكانية التحكيم الالكترونى . ومثال ذلك القانون الدولى الخاص السويسرى لسنة ١٩٨٧ فى المادة ١٧٨(١) ، وكذلك قانون التحكيم الالمانى. وكذلك القانون الانجليزى ، والامريكى(٢)

---

(1)InSwitzerland,Article 178 of the Federal Law on International Private Law adopts wording that explicitly specifies the means of communication: As for the form, the arbitration agreement is valid if it is made in writing, by telegram, telex, teleprinter or any other means of communication that can be proven by a written text." انظر ذلك فى :-
the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)2003. Dispute Settlement INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION 5.9 Electronic Arbitration. P.23

(2)modern arbitration laws tend to be flexible in defining "in writing" Reflecting Article 7(2) of the MAL, such definitions include any method of communication that can serve as , the 1996 English Arbitration Act stipulates "writing" insection 5 (1) and defines "writing" in section 5 (6) to include "its being recorded by electronic means." Article 6(a) of the US Uniform Arbitration Act refers to "an [arbitration] agreement contained in a record", whereas the 'record' means "information that is inscribed on a tangible medium or that is stored in an electronic or other medium and is retrievable in perceivable form". Article 1031 (5) of the German Code of Civil Procedure (*Zivilprozessordnung*) provides explicitly that the written form may be substituted by the electronic form pursuant to Section 126 a of the German Civil Code ("Bürgerliches Gesetzbuch – BGB"). This leaves open the question which electronic forms can constitute legally valid records, or more accurately, under which conditions such forms can be used to enter into arbitration agreements.
انظر ذلك فى **Rafal Morek** Online Arbitration Admissibility within the current legal framework. rafalmorek@uw.edu.pl2

اما من ناحية الاتفاقيات الدولية ، والقوانين النموذجية ، فانها تؤكد على التحكيم الالكترونى وعدم اشتراط الكتابة بشأنة . فاتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الاجنبية وتنفيذها التى تنص فى المادة "٢/٢" منها على " شرط كتابة التحكيم يتحقق اذا ورد فى عقد او فى اتفاق موقع علية من اطرافة او برقيات او تضمينة خطابات او برقيات متبادلة " فهذا النص ان كان حجة يستند اليها هذا الرأى السابق، فتلك الحجة اصبحت لامجال لها على الاطلاق ، بعد التوصية التى اوصت بها لجنة القانون التجارى الدولى "الاونستيرال "بشأن المادة "٢/٢" من اتفاقية نيويورك الخاصة بالتحكيم التجارى لسنة ١٩٥٨والتى اضافت الى نص هذه المادة "مع ادراك ان الحالات المذكورة فيها ليست حصرية " والتى اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة .(١)

اما بشان القانون الخاص بالتحكيم التجارى الدولى الصادر عن الاونستيرال سنة ١٩٨٥ ، ان كان حجة ايضا لذلك الرأى من الفقة فانه اصبح لامجال له على الاطلاق بعد تعديل ذلك القانون سنة ٢٠٠٦ والى نص فى المادة "٤/٧"على " يستوفى اشتراط ان يكون التحكيم مكتوبا بواسطة خطاب الكترونى اذا كانت المعلومات الواردة فيه متاحة بحيث يمكن الرجوع اليها لاحقا . ويقصد بتعبير الخطاب الالكترونى اى خطاب يوجهه الطرف بواسطة رسالة بيانات ، ويقصد بتعبير رسالة البيانات " المعلومات المنشأة

(١) انظر فى ذلك توصية لجنة الامم المتحدة للقانونالتجارى الدولى " الاونستيرال " التى اعتمدتها فى ٧ تموز / يولية ٢٠٠٦ اثناء دورتها التاسعة والثلاثين . والمعتمدة بقرار الجمعية العامة لامم المتحدة بجلستها العامة ٦٤بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/61/453)

او المرسلة او المتلقاه او المخزنة بواسطة رسائل الكترونية او مغنطيسية او بصرية او بوسائل مشابهه تشمل على سبيل المثال لا الحصر التبادل الالكترونى للبيانات والبريد الالكترونى والبرق والتلكس ، والنسخ البرقى " (١) اما بشأن حجية التوقيع الالكترونى ، فتلك المسألة لم تعد محل نظر من جانب الفقه والقضاء (٢)، بعدما صدرت تلك القوانين الخاصه بالتجارة الالكترونية فى التشريعات المقارنة تلك التى تعترف بحجية التوقيع الالكترونى فى الاثبات .

واخيرا جاءت اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية لسنة ٢٠٠٦ لتكون جزء من القانون الوطنى بمجرد التصديق عليهامؤكدة الكترونية التحكيم التجارى الدولى، وذلك على اعتبار ان القانون النمونجى هو فى نهاية الامر حتى بعد تعديلة يعد مجرد توصية يمكن ان تأخذ بها الدول ام لا (٣). حيث تنص المادة "١/٢٠" على " تنطبق احكام هذه الاتفاقية على استخدام الخطابات الالكترونية فى سياق تكوين و تنفيذعقد تسرى علية اى من الاتفاقيات الدولية التالية ، التى تكون الدولة المتعاقدة فى هذه الاتفاقية ، او قد تصبح دولة متعاقدة فيها :- اتفاقية الاعتراف بقررات

---

(١) المادة "١/٧" من قانون الاونستيرال النمونجى للتحكيم التجارى الدولى لعام ١٩٨٥ مع التعديلات التى اعتمدت فى عام ٢٠٠٦ .

(٢) الدكتور / خالد ممدوح ابراهيم " التقاضى الالكترونى – الدعوى الالكترونية امام المحاكم"دار الفكر الجامعى٢٠٠٨

(٣) انظر فى ذلك توصية لجنة الامم المتحدة للقانونالتجارى الدولى " الاونستيرال " سابق الاشارة اليها "وتوصى جميع الدول بأن تنظر بشكل ايجابى فى تطبيق المواد المنقحة من القانون النمونجى او القانون النمونجى المنقح لتحكيم التجارى الذى وضعتة لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولى عندما تسن قوانينها او تنقحها "

التحكيم الاجنبية وانفاذها) نيويورك ، ١٠حزيران/ يونية ١٩٥٨.ويؤكد ذلك ما جاء فى المذكرة الايضاحية لتلك الاتفاقية ، من حيث ان هذه الاحكام تهدف الى تقديم حل داخلى لمشكلة ناشئة من صكوك دولية.وتكفل الفقرة "١" من المادة "٢٠" من اتفاقية الخطابات الالكترونية قيام الدول المتعاقدة بتضمين نظامها القانونى حكما يوجه هيئاتها القضائية الى استعمال احكام الاتفاقية لمعالجة المسائل القانونية ذات الصلة باستعمال رسائل البيانات فى سياق اتفاقيات دولية اخرى. وهذه الاتفاقية ان كانت لا تعد من قبل أعمال الأونستيرال الا أنها ذات صلة مباشرة بولايتها (١).

ومن ثم اصبح التحكيم الالكترونى حقيقة تشريعية قائمة وموجودة ، تتطلب منا سرعة مواكبة تلك الحقيقة ، من حيث على الاقل سرعة اعداد الكوادر التى تكون لها القدرة على مواكبتها والتعامل معها ، التى تعد من ضمن الحقائق التى تفرض علينا. فيجب علينا ان يكون لدينا القدرمن الفهم وان كان ليس الفرض ، الذى يمكن ان يأتى يوما ما.

---

(١) انظر فى ذلك المذكرة الايضاحية لأتفاقية الأمم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية ص ٩٢ ـ ٩٢.

المبحث الثانى

تنفيذ حكم التحكيم الالكترونى

ان اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ الخاصة بتنفيذ احكام التحكيم الدولية قد حددت اجراءات تنفيذ تلك الاحكام فى المادة " ٤" منها حيث تنص على " للحصول على الاعتراف والتنفيذ المذكورين في المادة السابقة يوجب علىالطرف الذي يطلب مثل ذلك الاعتراف والتنفيذ أن يقدم ما يلي عند تقديمه الطلب :

أ- قرار التحكيم الأصلي مصدقا عليه حسب الاصول المتبعة او نسخه منه معتمدة حسب الاصول .

ب- الاتفاق الأصلي المشار االيه في المادة الثانية ، أو صورة معتمدة حسب الاصول

ج- متى كان الحكم المذكور او الاتفاق المذكور بلغه خلاف اللغه الرسمية للبلد الذى يحتج فيه بالقرار ، وجب على الطرف الذى يطلب الاعتراف بالقرار او تنفيذه ان يقدم ترجمة لهاتين الوثيقتين بهذه اللغة ، ويجب ان تكون تلك الترجمة معتمدة من موظف رسمى او مترجم محلف او ممثل قنصلى او دبلوماسى .

وبالتالى ما هو المقصود من عبارة " قرار التحكيم الاصلى مصدقا عليه او نسخة معتمدة "؟ قد يكون المقصود من ذلك ان يكون حكم التحكيم مكتوبا وموقعا عليه، وهذا مجرد تفسير يحتمل الصواب والخطأ . وان كان الامر كذلك ، فلاشك ان حكم التحكيم الالكترونى سوف لايعتد به. وذلك على اعتبار ان النسخة الالكترونية لا تعد كالنسخة الاصلية ، وهذا ما ذهب اليه

راى فى الفقه(١) حيث يقول it would be paradoxical not to accept as original an electronic award guaranteed in this way

فضلا عن تباين فى التشريعات الوطنية بشأن اشتراط كتابة حكم التحكيم والتوقيع عليه(٢) يضاف الى ذلك انة لم يتم تعديل نص المادة الرابعة من اتفاقية نيويورك كما هو الحال بالنسبة لمادة "٢" من تلك الاتفاقية بشأن شرط

---

(١) انظر ذلك فى
Rafal Morek Online Arbitration Admissibility within the current legal framework.rafalmorek@uw.edu.pl2

(2)Article 31 (1) of Canadian Commercial Arbitration Act, Article 1057 (2) of Dutch Code of Civil Procedure, or Article 1473 of French New Civil Procedure Code; also Article 32(2) of the UNCITRAL Arbitration Rules states that "the award shall be made in writing"). Many states require awards to be in writing and most states require that one or more of the arbitrators sign them . Other jurisdictions do not expressly require the awards to be in writing (e.g. French, Polish and Swiss law), though such a requirement is sometimes considered as implied. Finally, it must be pointed out that under a few national arbitration laws there are no formal requirements that would hamper rendering the electronic awards, or even, rarely, specific legislations enshrining the electronic arbitral awards were enacted. For example, according to English Arbitration Act 1996 , "the parties are free to agree on the form of the award" (Section 52 (1)). Only if there is no such agreement, "the award shall be in writing signed by all the arbitrators or all those assenting to the award" (Section 52 (2)). In the United States, the Revised Uniform Arbitration Act of 2000 provides for the use of electronic signatures by arbitrators. According to its Article 19, "an arbitrator shall make a record of an award. The record must be signed or otherwise authenticated by any arbitrator who concurs with the award". The terms 'or otherwise authenticated' are intended to conform to the US Electronic Signatures in Global and National Commerce Act. In an official comment to Article 19 of the Uniform Arbitration Act, it is stated explicitly that "an arbitrator can execute an award by an electronic signature which is intended to mean 'an electronic sound, symbol, or process attached to or logically associated with a contract or other record and executed or adopted by a person with the intent to sign the record'". However, despite a few significant liberal legislations (such as English Arbitration Act 1996 or US Uniform Arbitration Act 2000), the comparative analysis of the national arbitration laws leads us to the conclusion that many national arbitration laws still require the arbitral awards in writing and signed. Thus, some writers doubted whether an arbitral award could be rendered in electronic format.

مشار اليه فى :-
Rafal Morek .op cit . p38 -39

التحكيم . كذلك لم يتم تعديل المادة ٣٥ من قانون التحكيم النموذجي١٩٨٥ المعدل٢٠٠٦ ، حيث ان صياغتها اقرب ما تكون لنص المادة "٤" من اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ حيث تنص المادة "٢/٣٥ على " على الطرف الذى يستند الى قرار التحكيم او يقدم طلبا لتنفيذة ان يقدم القرار الاصلى او نسخة منه . واذا لم يكن القرار صادر بلغة رسمية لهذه الدوله يجوز للمحكمة ان تطلب من ذلك الطرف ترجمة لذلك القرار الى تلك اللغة " .

واذا قيل ان اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية ، قد حسمت هذه المسألة طبقا لنص المادة "٢٠" من حيث سريان احكامها على اتفاقية نيويورك ، وكذلك صدور العديد من القوانين الخاصة بالتجارة الالكترونية التى تكفل تنفيذ احكام التحكم الالكترونيه ، من حيث التوقيع والكتابة

لكن فى كل الاحوال يجب تعديل المادة "٤" من اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ على غرار تعديل المادة "٢" من تلك الاتفاقية الخاصة بشرط التحكيم ، حتى تكتمل المسألة ولا تكون محل تأويل او تفسير . كما يجب تعديل المادة "٣٥" من قانون التحكيم النموذجى ١٩٨٥ المعدل ٢٠٠٦ على غرار المادة "٧" الخاصة بشرط التحكيم . ونقترح ان تضاف فقرة تكون صياغتها كالتالى " يستوفى القرار الاصلى او نسخة منه بواسطة خطاب الكترونى "

الخاتمة

لقد اصبح التقاضى الالكترونى فى العقود الدولية ، حقيقة قانونية ثابتة ، حيث لم يصبح قاصر على المنازعات الناتجة عن استخدام شبكة الانترنت كمنازعات نطاق الاسماء ، وعقود امستهلكين . ويؤكد تلك الحقيقة عناصر اساسية هى :- ١- تعديل المادة "٢" من اتفاقية نيويورك ١٩٥٨ الخاصة بتنفيذ احكام التحكيم الالكترونية سنة ٢٠٠٦. ٢- تعديل المادة "٧" من قانون التحكيم الصادر عن الاونستيرال ١٩٨٥ سنة ٢٠٠٦-٣- صدور اتفاقية الامم المتحدة بشأن الخطابات الالكترونية فى العقود الدولية٢٠٠٦ . ٤-النظام الذى اوجدتة غرفة التجارة الدولية بشأن دعاوى التحكيم .

ولكن مما هو جدير بالذكر ، ان اهم ما نود الاشارة الية ، هو ضرورة تعديل المادة " ٤" من اتفاقية نيويورك الخاصة بتنفيذ احكام التحكيم الاجنبية . والمادة " ٣٥" من قانون التحكيم الصادر عن الاونستيرال . ولا ينال من اهمية هذا الرأى انه توجد قوانين التجارة الالكترونية فى التشريعات المقارنة التى تكفل عدم الحاجة الى هذا التعديل . وحجة ذلك ان تلك القوانين كانت موجودة ، وبالرغم من ذلك ، صدرت احكام من القضاء المقارن ترفض ان يكون اتفاق التحكيم الكترونيا . وبالتالى تم تعديل المادة "٢" ، والمادة "٧" تسد تلك الثغرة التى كانت تكئة يستند الها لعدم الاعتداد بأتفاق التحكيم الالكترونى . ومن ثم تكون تلك التكئة هى ذاتها التى يمكن الاستناد اليها لعدم تنفيذ احكام التحكيم الالكترونية . وبالتالى ننتهى فى هذا البحث المتواضع الى نتيجتين :-

- ان التحكيم الالكترونى اصبح حقيقة قانونية قائمة فى العقود الدولية .

- ضرورة تعديل المادة "٤" ، "٣٥" من اتفاقية نيويورك ، وقانون التحكيم ، على غرار المادة "٢" ، والمادة "٧" فى تلك او ذاك

الجزء الأول

قواعد الأونسيترال للتحكيم الدولى

(وثيقتا الأمم المتحدة A/40/17، المرفق الأول ، A/61/17 ، المرفق الأول)

(وبالصيغة التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في ٢١ حزيران/ يونية ١٩٨٥ ، وعدلتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في ٧ تموز/ يوليه ٢٠٠٦)

الفصل الأول أحكام عامة

المادة (١) - نطاق التطبيق[١]

١ـ ينطبق هذا القانون على التحكيم التجارى[٢] الدولى مع مراعاة أى اتفاق نافذ مبرم بين هذه الدولة وأية دولة أخرى.

٢ـ لا تنطبق أحكام هذا القانون ، باستثناء المواد ٨ و ٩ و١٧ حاء و١٧ طاء و ١٧ ياء و٣٥ و٣٦ ، إلا إذا كان مكان التحكيم واقعاً في إقليم هـذه الدولة.

(عدلت اللجنة المادة (٢) في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٦)

([1]) تستخدم عناوين المواد لأغراض مرجعية فقط ، ولا يجوز استخدامها لأغراض التفسير.

([2]) ينبغي تفسير مصطلح "التجاري" تفسيرًا واسعًا بحيث يشمل المسائل الناشئة عن جميع العلاقات ذات الطبيعة التجارية ، تعاقدية كانت أو غير تعاقدية ، والعلاقات ذات الطبيعة التجارية تشمل ، دون حصر ، المعاملات التالية: أي معاملة تجارية لتوريد السلع أو الخدمات أو تبادلها ، اتفاقات التوزيع ، التمثيل التجاري أو الوكالة التجارية، إدارة معاملة تجارية لتوريد السلع أو الخدمات أو تبادلها ، اتفاقات التوزيع ، التمثيل التجاري أو الوكالة التجارية ، إدارة الحقوق لدى الغير ، التأجير الشرائي ، تشييد المصانع ، الخدمات الاستشارية ، الأعمال الهندسية ، إصدار التراخيص ، الاستثمار ، التمويل ، الأعمال المصرفية ، التأمين ، اتفاق أو امتياز الاستغلال ، المشاريع المشتركة وغيرها من أشكال التعاون الصناعي أو التجاري ، نقل البضائع أو الركاب جوا أو بحرًا أو بالسكك الحديدية أو بالطرق البرية

٣- يكون أى تحكيم دوليا :

أ- إذا كان مقرا عمل طرفى اتفاق التحكيم وقت عقد ذلك واقعين فى دولتين مختلفتين أو

ب - إذا كان أحد الأماكن التالية واقعا خارج الدولة التى يقع فيها مقر عمل الطرفين:

١-مكان التحكيم إذا كان محددا فى اتفاق التحكيم أو طبقا له

٢-أى مكان ينفذ فيه جزء هام من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية أو المكان الذى يكون لموضوع النزاع أوثق الصلة به أو

ج- إذا اتفق الطرفان صراحة على أن موضوع اتفاق التحكيم متعلق بأكثر من دولة واحدة.

٤- لأغراض الفقرة (٣) من هذه المادة :

أ- إذا كان لأحد الطرفين أكثر من مقر عمل تكون العبرة بمقر العمل الأوثق باتفاق التحكيم

ب- إذا لم يكن لأحد الطرفين مقر عمل تكون العبرة بمحل إقامته المعتاد

٥- لا يمس هذا القانون أى قانون آخر لهذه الدولة لا يجوز بمقتضاه تسوية منازعات معينة بطريق التحكيم أو لا يجوز عرض منازعات معينة على التحكيم إلا طبقا لأحكام أخرى غير أحكام هذا القانون.

المادة (٢) : التعاريف وقواعد التفسير :

لأغراض هذا القانون :

أ- "التحكيم" يعنى أى تحكيم سواء تولته مؤسسة تحكيم دائمة أم لا

ب- "هيئة التحكيم" تعنى محكما فردا أو فريقا من المحكمين

ج. "المحكمة" تعنى هيئة أو جهاز من النظام القضائى لدولة ما

د.حيثما يترك حكم من أحكام هذا القانون بإستثناء المادة (٢٨) للطرفين حرية البت فى قضية معينة تكن هذه الحرية شاملة حق الطرفين فى تفويض طرف ثالث يمكن أن يكون مؤسسة فى القيام بهذا العمل.

هـ.حيثما يشير حكم من أحكام هذا القانون إلى أن الطرفين قد اتفقا أو يمكن أن يتفقا أو يشير بأى صورة أخرى إلى اتفاق بين الطرفين يشمل هذا الاتفاق أى قواعد تحكيم يشار إليها فى هذا الاتفاق.

و . حيثما يشير نص من نصوص هذا القانون بخلاف نص المادة٢٥(أ) والفقرة (٢)(أ) من المادة٣٢إلى دعوى ينطبق النص أيضا على الدعوى المضادة وحيثما يشير نص الحكم إلى دفاع فإنه ينطبق أيضا على الرد على هذه الدعوى المضادة.

المادة ٢ ألف — المصدر الدولي والمبادئ العامة

(بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين ، في عام ٢٠٠٦)

١- لدى تفسير هذا القانون ، يولي الاعتبار لمصدره الدولي ولضرورة تعزيز الاتساق في تطبيقه ومراعاة حسن النية.

٢- المسائل المتعلقة بالأمور التي يحكمها هذا القانون ولا يسويها صراحة تسوى وفقا للمبادئ العامة التي يستند إليها هذا القانون.

المادة (٣) : تسلم الرسائل الكتابية

١. ما لم يتفق الطرفان على ما يلى :

أ. تعتبر أى رسالة كتابية فى حكم المتسلمة إذا سلمت إلى المرسل إليه شخصيا أو إذا سلمت فى مقر عمله أو محل إقامته المعتاد أو فى عنوانه البريدى وإذا تعذر العثور على أى من هذه الأماكن بعد إجراء تحريات معقولة تعتبر الرسالة الكتابية فى حكم المتسلمة إذا ارسلها إلى آخر مقر

عمل أو محل اقامة معتاد أو عنوان بريدى معروف للمرسل إليه وذلك بموجب خطاب موصى عليه أو باية وسيلة أخرى تثبت بها محاولة تسليمها

ب - تعتبر الرسالة فى حكم المتسلمة منذ اليوم الذى تسلم فيه على هذا النحو.

٢- لا تسرى أحكام هذه المادة على الرسائل المتعلقة باجراءات المحاكم.

المادة (٤) : النزول عن حق الاعتراف :

يعتبر متنازلا عن حقه فى الاعتراض الطرف الذى يسلم بوقوع مخالفة لحكم من أحكام هذا القانون يجوز للطرفين مخالفته أو لشرط من شروط اتفاق التحكيم ويستمر مع ذلك فى اجراءات التحكيم دون ان يبادر إلى الاعتراض على هذه المخالفة بلا ابطاء لا موجب له أو يستمر فيها فى غضون المدة المحددة لذلك إن كان ثمة مثل هذه المدة.

المادة (٥) : مدى تدخل المحكمة

فى المسائل التى ينظمها هذا القانون لا يجوز لأى محكمة أن تتدخل إلا حيث يكون منصوصا على ذلك ففى هذا القانون.

المادة (٦) : محكمة أو سلطة أخرى لأداء وظائف معينة تتعلق بالمساعدة والإشراف فى مجال التحكيم

تتولى أداء الوظائف المشار إليها فى الفقرتين (٣و٤) من المادة ١١ والفقرة (٣) من المادة (١٣) وفى المادة ١٤ والفقرة (٣) من المادة ١٦والفقرة (٢) من المادة ٣٤ (تحدد كل دولة تصدر هذا القانون النموذجى المحكمة أو المحاكم أو السلطة الأخرى عندما يثار إلى تلك السلطة فى ذلك القانون المختصة بأداء هذه الوظائف).

الفصل الثاني

اتفاق التحكيم

الخيار الأول

المادة (٧) : تعريف اتفاق التحكيم وشكله

(بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٦)

١- "اتفاق التحكيم" هو اتفاق بين الطرفين على أن يحيلا إلى التحكيم جميع أو بعض النزاعات التي نشأت أو قد تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية محددة ، سواء أكانت تعاقدية أو غير تعاقدية ويجوز أن يكون اتفاق التحكيم في شكل بند تحكيم وارد في عقد أو في شكل اتفاق منفصل.

٢- يتعين أن يكون اتفاق التحكيم مكتوبا.

٣- يكون اتفاق التحكيم مكتوبا إذا كان محتواه مدونا في أي شكل ، سواء أكان أم لم يكن اتفاق التحكيم أو العقد قد أبرم شفويا أو بالتصرف أو بوسيلة أخرى.

٤- يستوفى اشتراط أن يكون اتفاق التحكيم مكتوبا بواسطة خطاب الكتروني إذا كانت المعلومات الواردة فيه متاحة بحيث يمكن الرجوع إليها لاحقا ، ويقصد بتعبير الخطاب الإلكتروني" أي خطاب يوجهه الطرف بواسطة رسالة بيانات" ، ويقصد بتعبير " رسالة البيانات" المعلومات المنشأة أو المرسلة أو المتلقاه أو المخزنة بوسائل الكترونية أو مغنطيسية أو بصرية أو بوسائل مشابهة تشمل على سبيل المثال لا الحصر التبادل الإلكتروني للبيانات والبريد الالكتروني والبرق والتلكس والنسخ البرقي.

٥- علاوة على ذلك ، يكون اتفاق التحكيم مكتوبا إذا كان واردًا في تبادل لبياني إدعاه ودفاع يزعم فيهما أحد الطرفين وجود اتفاق ولا ينكره الطرف الآخر.

٦- تشكل الإشارة في العقد إلى أي مستند يتضمن بندًا تحكيميًا اتفاق تحكيم مكتوبًا ، شريطة أن تكون الإشارة على نحو يجعل ذلك البند جزءًا من العقد.

الخيار الثاني:

المادة ٧- تعريف اتفاق التحكيم

(بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٦)

اتفاق التحكيم " وعو اتفاق بين الطرفين على أن يحيلا إلى التحكيم جميع أو بعض ما نشأ أو ما قد ينشأ بينهما من نزاعات بشأن علاقة قانونية محددة ، سواء أكانت تعاقدية أم غير تعاقدية.

المادة (٨) : اتفاق التحكيم والدعوى الموضوعية أمام المحكمة :

١-على المحكمة التى ترفع أمامها دعوى فى مسألة ابرم بشأنها اتفاق تحكيم أن تحيل الطرفين إلى التحكيم إذا طلب منها ذلك أحد الطرفين فى موعد أقصاه تاريخ تقديم بيانه الأول فى موضوع النزاع ما لم يتضح لها أن الاتفاق باطل ولاغ أو عديم الاثر أو لا يمكن تنفيذه.

٢-إذا رفعت دعوى من النوع المشار إليه فى الفقرة (١) من هذه المادة يظل من الجائز البدء او الاستمرار فى اجراءاته التحكيم ويجوز أن يصدر قرار تحكيم والدعوى لا تزال عالقة أمام المحكمة.

المادة (٩) : اتفاق التحكيم واتخاذ تدابير مؤقتة من جانب المحكمة

لا يعتبر مناقضا لاتفاق التحكيم أن يطلب أحد الطرفين قبل بدء اجراءات التحكيم أو فى اثنائها من إحدى المحاكم أن تتخذ اجراء وقائيا مؤقتا وأن تتخذ المحكمة اجراء بناء على هذا الطلب.

الفصل الثالث

تشكيل هيئة التحكيم

المادة (١٠) - عدد المحكمين

١- للطرفين حرية تحديد عدد المحكمين.

٢- فإن لم يفعلا ذلك كان عدد المحكمين ثلاثة.

المادة (١١) - تعيين المحكمين

١- لا يمنع أى شخص من العمل كمحكم بسبب جنسيته، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٢- للطرفين حرية الاتفاق على الاجراء الواجب اتباعه فى تعيين المحكم أو المحكمين دون الاخلال باحكام الفقرتين ٤و٥من هذه المادة.

٣- فإن لم يكونا قد اتفقا على ذلك يتبع الاجراء التالى :

أ- فى حالة التحكيم بثلاثة محكمين يعين كل من الطرفين محكما ويقوم المحكمان المعينان على هذا النحو بتعيين المحكم الثالث وإذا لم يقم أحد الطرفين بتعيين المحكم خلال ثلاثين يوما من تسلمه طلبا بذلك من الطرف الآخر أو اذا لم يتفق المحكمان علي المحكم الثالث خلال ثلاثين يوما من تعيينهما وجب أن تقوم بتعيينه بناء علي طلب أحد الطرفين المحكمة أو السلطة الأخرى المسماة في المادة ٦

ب- اذا كان التحكيم بمحكم فرد و لم يستطع الطرفان الاتفاق علي المحكم وجب أن تقوم بتعيينه بناء علي طلب أحد الطرفين المحكمة أو السلطة الأخرى المسماة في المادة ٦.

٤- في حالة وجود اجراءات تعيين اتفق عليها الطرفان:

أ- اذا لم يتصرف أحد الطرفين وفقا لما تقتضيه هذه الاجراءات أو

ب ـ اذا لم يتمكن الطرفان أو المحكمان من التوصل الي اتفاق مطلوب منهما وفقا لهذه الاجراءات أو

ج-اذا لم يقم طرف ثالث وإن كان مؤسسة بإداء أي مهمة موكولة اليه في هذه الاجراءات فيجوز لأى من الطرفين أن يطلب من المحكمة أو السلطة الأخرى المسماة في المادة ٦ أن تتخذ الاجراء اللازم ما لم ينص الاتفاق الخاص باجراءات التعيين على وسيلة أخرى لضمان التعيين.

٥- أي قرار في مسألة موكولة بموجب الفقرة ٣ أو ٤ من هذه المادة الى المحكمة أو السلطة الأخرى المسماة في المادة ٦ يكون قرارا نهائيا غير قابل للطعن. و يتعين على المحكمة أو السلطة الأخرى لدى قيامها بتعيين محكم أن تولي الاعتبار الواجب الي المؤهلات المطلوب توافرها في المحكم وفقا لاتفاق الطرفين والى الاعتبارات التي من شأنها ضمان تعيين محكم مستقل و محايد وفي حالة تعيين محكم فرد أو محكم ثالث يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار كذلك استصواب تعيين محكم من جنسية غير جنسية الطرفين.

المادة(١٢) - أسباب رد المحكم

١- على الشخص حين يفاتح بقصد احتمال تعيينه محكما أن يصرح بكل الظروف التي من شأنها أن تثير شكوكا لها ما يبررها حول حيدته واستقلاله. وعلى المحكم منذ تعيينه و طوال اجراءات التحكيم أن يفضي بلا ابطاء الى طرفي النزاع بوجود أي ظروف من هذا القبيل الا اذا كان قد سبق له أن أحاطهما علما بها.

٢- لا يجوز رد محكم الا اذا وجدت ظروف تثير شكوكا لها ما يبررها حول حيادته أو استقلاله أو اذا لم يكن حائزا لمؤهلات اتفق عليها الطرفين. ولا يجوز لأى من طرفى النزاع رد محكم عينه هو أو اشترك في تعيينه الا لأسباب تبينها بعد أن تم تعيين هذا المحكم.

المادة(١٣) - اجراءات الرد

١ـ للظرفين حرية الاتفاق على اجراءات رد المحكم مع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من هذه المادة.

٢ـ اذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق وجب على الطرف الذي يعتزم رد محكم أن يرسل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بتكوين هيئة التحكيم أو من تاريخ علمه بأى ظرف من الظروف المشار اليها في المادة (١٢) (٢) بيانا مكتوبا بالأسباب التى يستند اليها طلب رد هيئة التحكيم فاذا لم يتنح المحكم المطلوب رده أو لم يوافق الطرف الآخر على طلب الرد فعلى هيئة التحكيم أن تبت في طلب الرد.

٣ـ اذا لم يقبل طلب الرد المقدم وفقا للاجراءات المتفق عليها بين الطرفين أو وفقا للاجراءات الواردة في الفقرة (٢) جاز للطرف الذي قدم طلب الرد أن يطلب من المحكمة أو السلطة الأخرى المسماة في المادة ٦ خلال ثلاثين يوما من تسلمه اشعارا بقرار رفض طلب الرد أن تبت في طلب الرد وقرارها في ذلك يكون غير قابل لأي طعن وريثما يتم الفصل في هذا الطلب يجوز لهيئة التحكيم و ضمنها المحكم المطلوب رده أن تواصل اجراءات التحكيم وأن تصدر قرار التحكيم.

المادة (١٤) - الامتناع أو الاستحالة

١ـ اذا أصبح المحكم غير قادر بحكم القانون أو بحكم الواقع على أداء وظائفه أو تخلف عن القيام بمهمته تنتهي ولايته اذا هو تنحى عن وظيفته أو اذا اتفق الطرفان على انهاء مهمته. أما اذا ظل هناك خلاف حول أي من هذه الأسباب فيجوز لأى من الطرفين أن يطلب الى المحكمة أو الى السلطة الأخرى المسماة في المادة ٦ أن تفصل في موضوع انهاء و لاية المحكم و قرارها في ذلك يكون نهائيا.

٢ـ اذا تنحى محكم عن وظيفته أو اذا وافق أحد الطرفين على انهاء مهمة المحكم وفقا لهذه المادة أو للفقرة ٢ـ من المادة(١٣) فان هذا لا يعتبر اقرارا

بصحة أى من الأسباب المشار اليها في هذه المادة أو في الفقرة (٢)من المادة (١٢)

المادة(١٥) - تعيين محكم بديل

عندما تنتهي ولاية أحد المحكمين وفقا للمادة (١٣) أو المادة (١٤) أو بسبب تنحيه عن وظيفته لأى سبب آخر أو بسبب الغاء ولايته باتفاق الطرفين أو في حالة أخرى من حالات انهاء الولاية يعين محكم بديل وفقا للقواعد التي كانت واجبة التطبيق على تعيين المحكم الجاري تبديله.

الفصل الرابع- اختصاص هيئة التحكيم

المادة(١٦) - اختصاص هيئة التحكيم بالبت في اختصاصها

١- يجوز لهيئة التحكيم البت في اختصاصها بما في ذلك البت في أى اعتراضا تتعلق بوجود اتفاق التحكيم أو بصحته. و لهذا الغرض ينظر الي شرط التحكيم الذي يشكل جزءا من عقد كما لو كان اتفاقا مستقلا عن شروط العقد الأخرى. وأى قرار يصدر من هيئة التحكيم ببطلان العقد لا يترتب عليه بحكم القانون بطلان شرط التحكيم.

٢- يقدم الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم في موعد أقصاه تقديم بيان الدفاع ولا يجوز منع أى من الطرفين من تقديم هذا الدفع بحجة أنه عين أحد المحكمين أوأسهم في تعيينه. أما الدفع بتجاوز هيئة التحكيم نطاق سلطتها فيجب ابداؤه بمجرد أن تثار أثناء اجراءات التحكيم المسألة التي يدعي أنها خارج نطاق سلطتها. ولهيئة التحكيم في كلتا الحالتين أن تقبل دفعا يقدم بعد هذا الموعد اذا اعتبرت أن التأخير له ما يبرره.

٣- يجوز لهيئة التحكيم أن تفصل في أى دفع من الدفوع المشار اليها في الفقرة (٢) من هذه المادة اما كمسألة أولية واما في قرار تحكيم موضوعي. واذا قررت هيئة التحكيم في قرار تمهيدي أنها مختصة فلأى الطرفين في بحر ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بذلك القرار أن يطلب من المحكمة المحددة

في المادة ٦ أن تفصل في الأمر ولا يكون قرارها هذا قابلا للطعن والى أن يبت في هذا الطلب لهيئة التحكيم أن تمضي في اجراءات التحكيم وأن تصدر قرار تحكيم.

الفصل الرابع ألف – التدابير المؤقتة والأوامر الأولية

(بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين ، في عام ٢٠٠٦)

الباب ١- التدابير المؤقتة

المادة(١٧) – سلطة هيئة التحكيم في الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة :

(١) يجوز لهيئة التحكيم أن تصدر تدابير مؤقتة بناء على طلب أحد الطرفين ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(٢) التدبير المؤقت هو أي تدبير وقتي ، سواء أكان في شكل قرار أم في شكل آخر ، تأمر فيه هيئة التحكيم أحد الطرفين ، في أي وقت يسبق إصدار القرار الذي يفصل نهائيا في النزاع بما يلي:

أ- أن يبقى الحال على ما هو عليه أو يعيده إلى مكان عليه إلى حين الفصل في النزاع ، أو

ب- أن يتخذ إجراء يمنع حدوث ضرر حالي وشيك أو مساس بعملية التحكيم نفسها ، أو أن يمتنع عن اتخاذ إجراء يحتمل أن يسبب ذلك الضرر أو المساس ، أو

ج- أن يوفر وسيلة للمحافظة على الموجودات التي يمكن بواسطتها تنفيذ قرار لاحق ، أو

د- أن يحافظ على الأدلة التي قد تكون هامة وجوهرية في حل النزاع.

المادة ١٧ ألف – شروط إصدار التدابير المؤقتة

١- يتعين على الطرف الذي يطلب التدبير المؤقت بمقتضى الفقرات الفرعية (٢) (أ) و (ب) و (ج) من المادة ١٧ أن يقنع هيئة التحكيم.

أ- بأن عدم إصدار التدبير يرجع أن يحدث ضررًا لا يمكن جبره بصورة وافقة من خلال منح تعويضات ، وبأن هذا الضرر يفوق بكثير الضرر الذي يحتمل أن يلحق بالطرف المستهدف بذلك التدبير إذا ما أصدر.

ب- بأن هناك احتمالا معقولا أن ينجح الطرف الطالب بناء على وقائع المطالبة . ولا يجوز للقرار المتعلق بهذا الاحتمال أن يمس بما تتمتع به هيئة التحكيم من صلاحية تقديرية في اتخاذ أي قرار لاحق.

٢- فيما يتعلق بطلب استصدار تدبير مؤقت بمقتضى الفقرة الفرعية (٢) (د) من المادة ١٧ ، لا تنطبق المقتضيات الواردة في الفقرتين الفرعيتين (١) (أ) و(ب) من هذه المادة إلا بقدر ما تراه هيئة التحكيم مناسبًا.

الباب ٢- الأوامر الأولية

المادة ١٧ باء – طلبات استصدار الأوامر الأولية وشروط إصدار الأوامر الأولية

١- ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، يجوز لأحد الطرفين أن يقدم ، دون إشعار أي طرف آخر طلبا لاستصدار تدبير مؤقت مع طلب لاستصدار أمر أولي يوعز لأحد الطرفين بألا يحبط الغرض من التدبير المؤقت المطلوب.

٢- يجوز لهيئة التحكيم أن تصدر أمرًا أوليًا ، شريطة أن تعتبر أن الإفصاح المسبق عن طلب التدبير المؤقت للطرف المستهدف بالتدبير ينطوي على احتمال إحباط الغرض من ذلك التدبير.

٣- تنطبق الشروط المحددة في المادة ١٧ ألف على أي أمر أولي، شريطة أن يكون الضرر الواجب تقييم بمقتضى الفقرة الفرعية (١) (أ) من المادة ١٧ ألف هو الضرر الذي يرجع أن يسببه إصدار الأمر أو عدم إصداره.

المادة ١٧ جيم – قواعد خاصة بشأن الأوامر الأولية

١- يتعين على هيئة التحكيم ، فور اتخاذ قرارها بشأن طلب استصدار أمر أولي ، أن تشعر جميع الأطراف بطلب إصدار التدبير المؤقت وبطلب استصدار الأمر الأولي وبالأمر الأولي ، إن وجد وبجميع الاتصالات الأخرى ، بما في ذلك تبين مضمون أي اتصال شفوي ، بين أي طرف وهيئة التحكيم بهذا الشأن.

٢- يتعين على هيئة التحكيم في الوقت المناسب أن تتيح لأي طرف مستهدف بالأمر الأولي فرصة لكي يعرض قضيته في أقرب وقت ممكن عمليا.

٣- يتعين على هيئة التحكيم أن تبت بسرعة في أي اعتراض على الأمر الأولي.

٤- ينقضي أجل أي أمر أولي بعد عشرين يوما من التاريخ الذي تصدره فيه هيئة التحكيم ، بيد أنه يجوز لهيئة التحكيم أن تصدر تدبيرا مؤقتا يعتمد الأمر الأولي أو يعدله ، بعد أن يكون الطرف المستهدف بالأمر الأولي قد أشعر بذلك وأتيحت له فرصة لعرض قضيته.

٥- يكون الأمر الأولي ملزمًا للطرفين ، ولكنه لا يكون خاضعًا للإنفاذ من جانب محكمة. ولا يشكل ذلك الأمر الأولي قرارًا تحكيميًا.

الباب ٣ - الأحكام المنطبقة على التدابير المؤقتة والأوامر الأولية

المادة ١٧ دال – التعديل أو التعليق أو الإنهاء

يجوز لهيئة التحكيم أن تعدل أو تعلق أو تنهي تدبيرًا مؤقتًا أو أمرًا أوليًا كانت قد أصدرته ، وذلك بناء على طلب من أي طرف أو ، في ظروف استثنائية وبعد إشعار الطرفين مسبقًا ، بمبادرة من هيئة التحكيم نفسها.

المادة ١٧ هاء — تقديم ضمانة

١- يجوز لهيئة التحكيم أن تلزم الطرف الذي يطلب تدبيرًا مؤقتًا بتقديم ضمانة مناسبة بشأن ذلك التدبير.

٢- تلزم هيئة التحكيم الطرف الذي يطلب استصدار أمر أولي بتقدير ضمانة بشأن ذلك الأمر ، ما لم تر أنه ليس من المناسب أو من الضروري فعل ذلك.

المادة ١٧ واو — الإفصاح

١- يجوز لهيئة التحكيم أن تلزم أي طرف بالإفصاح بسرعة عن أي تغيير جوهرير في الظروف التي استند إليها في طلب التدبير أو إصداره.

٢- على الطرف الذي يطلب استصدار أمر أولي أن يفصح لهيئة التحكيم عن جميع الظروف التي يحتمل أن تكون مفيدة للهيئة في اتخاذ قرار إصدار الأمر أو الإبقاء عليه ، ويستمر هذا الالتزام إلى أن تكون قد أتيحت للطرف الذي طلب استصدار الأمر ضده فرصة لعرض قضيته. وبعد ذلك ، تسري أحكام الفقرة (١) من هذه المادة.

المادة ١٧ زاي — التكاليف والتعويضات

يتحمل الطرف الذي يطلب تدبيرًا مؤقتًا أو يستصدر أمرًا أوليًا مسؤولية أي تكاليف وتعويضات يتسبب فيها ذلك التدبير أو الأمر لأي طرف ، إذا قررت هيئة التحكيم في وقت لاحق أنه لم يكن ينبغي ، في تلك الظروف ، إصدار التدبير أو الأمر. ويجوز لهيئة التحكيم أن تقرر منح تلك التكاليف والتعويضات في أي وقت أثناء الإجراءات.

الباب ٤- الاعتراف بالتدابير المؤقتة وإنفاذها

المادة ١٧ حاء — الاعتراف والإنفاذ

١- يتعين الاعتراف بالتدبير المؤقت الصادر عن هيئة التحكيم كتدبير ملزم ويتعين إنفاذه بناء على طلب يقدم إلى المحكمة المختصة بصرف النظر عن البلد الذي أصدر فيه ، رهنا بأحكام المادة ١٧ طاء ، ما لم تنص هيئة التحكيم على خلاف ذلك.

٢- على الطرف الذي يلتمس الاعتراف بتدبير مؤقت أو إنفاذه ، أو حصل على ذلك الاعتراف أو الإنفاذ ، أن يبلغ المحكمة لى الفور بأي إنهاء أو تعليق أو تعديل لذلك التدبير المؤقت.

٣- يجوز لمحكمة الدولة التي يلتمس لديها الاعتراف أو الإنفاذ أن تأمر الطرف الطالب بتقديم ضمانة مناسبة ، متى رأت ذلك ملائمًا ، إذا لم يكن قد سبق لهيئة التحكيم أن اتخذت قرارًا بشأن الضمانة أو حيثما يكون اتخاذ قرار من هذا القبيل ضروريًا لحماية حقوق أطراف ثالثة.

المادة ١٧ طاء – أسباب رفض الاعتراف أو الإنفاذ[١]

١- لا يجوز رفض الاعتراف بالتدبير المؤقت أو إنفاذه إلا في الحالات التالية:

(أ) إذا اقتنعت المحكمة بناء على طلب الطرف المستهدف بالتدبير، بما يلي:

١-أن ثمة ما يسوغ ذلك الرفض للأسباب المبينة في الفقرات (١) (أ) "١" أو "٢" أو "٣" أو "٤" من المادة ٣٦ أو

٢- أنه لم يُمتثل لقرار هيئة التحكيم بشأن تقديم ضمانة فيما يتعلق بالتدبير المؤقت الصادر عن هيئة التحكيم ، أو

(١) القصد من الشروط المبينة في المادة ١٧ طاء هو الحد من عدد الحالات التي يجوز فيها للمحكمة أن ترفض إنفاذ التدبير المؤقت ، وإذا ما اعتمدت دولة من الدول عددها أقل من الحالات التي يجوز فيها رفض الإنفاذ لن يكون ذلك متعارضا مع درجة التناسق المنشود بلوغها بهذه الأحكام النموذجية.

٣- أن التدبير المؤقت قد أنهى أو عُلق من جانب هيئة التحكيم، أو من جانب محكمة الدولة التي يجرى فيها التحكيم أو التي صدر التدبير المؤقت بمقتضى قانونها حيثما تكون تلك المحكمة مخولة بذلك ، أو

(ب) إذا وجدت المحكمة:

١- أن التدبير المؤقت يتعارض مع الصلاحيات المخولة للمحكمة ، ما لم تقرر المحكمة إعادة صياغة التدبير المؤقت بالقدر اللازم لجعله متوائمًا مع صلاحيتها وإجراءاتها لأغراض إنقاذ ذلك التدبير المؤقت ودون تعديل مضمونه ، أو

٢- أن أيا من الأسباب المبينة في الفقرتين (١) (ب) "١" أو "٢" من المادة ٣٦ ينطبق على الاعتراف بالتدبير المؤقت وإنفاذه.

٢- لا يكون أي قرار تتخذه المحكمة لأي من الأسباب الواردة في الفقرة ١ من هذه المادة نافذ المفعول إلا لأغراض طلب الاعتراف بالتدبير المؤقت وإنفاذه ، ولا يجوز للمحكمة التي يُلتمس لديها الاعتراف بالتدبير المؤقت أو إنفاذه أن تجرى لدى اتخاذ ذلك القرار ، مراجعة لمضمون التدبير المؤقت.

الباب ٥- التدابير المؤقتة التي تأمر بها المحكمة

المادة ١٧ ياء - التدابير المؤقتة التي تأمر بها المحكمة

تتمتع المحكمة بصلاحية إصدار تدابير مؤقتة لأغراض إجراءات التحكيم ، بصرف النظر عما إذا كانت تجرى في إقليم هذه الدولة ، تماثل تلك التي تتمتع بها لأغراض الإجراءات القضائية.

ويتعين على المحكمة أن تمارس تلك الصلاحية ، وفقا للقواعد الإجرائية الخاصة بها لدى النظر في السمات المميزة للتحكيم الدولي.

الفصل الخامس سير اجراءات التحكيم

المادة (١٨) - المساواة في المعاملة بين الطرفين

يجب أن يعامل الطرفان على قدم المساواة و أن تهيأ لكل منهما الفرصة كاملة لعرض قضيته.

المادة (١٩) - تحديد قواعد الاجراءات

١- مع مراعاة أحكام هذا القانون يكون للطرفين حرية الاتفاق على الاجراءات التي يتعين على هيئة التحكيم اتباعها لدى السير في التحكيم.

٢- فاذا لم يكن ثمة مثل هذا الاتفاق كان لهيئة التحكيم مع مراعاة أحكام هذا القانون أن تسير فى التحكيم بالكيفية التى تراها مناسبة وتشتمل السلطة المخولة لهيئة التحكيم البت فى مقبولية الأدلة المقدمة وصلتها بالموضوع وجدواها وأهميتها.

المادة (٢٠) - مكان التحكيم

١- للطرفين حرية الاتفاق على مكان التحكيم فإن لم يتفقا على ذلك تولت هيئة التحكيم تعيين هذا المكان على أن تؤخذ فى الاعتبار ظروف القضية بما فى ذلك راحة الطرفين.

٢- استثناء من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة يجوز لهيئة التحكيم أن تجتمع فى أى مكان تراه مناسبا للمداولة بين أعضائها ولسماع أقوال الشهود أو الخبراء أو طرفى النزاع أو لمعاينة البضائع أو غيرها من الممتلكات أو فحص المستندات ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

المادة (٢١)- بدء اجراءات التحكيم

تبدأ اجراءات التحكيم فى نزاع ما فى اليوم الذى يتسلم فيه المدعى عليه طلبا بإحالة ذلك النزاع إلى التحكيم ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

المادة (٢٢) - اللغة

١- للطرفين حرية الاتفاق على اللغة أو اللغات التى تستخدم فى اجراءات التحكيم فإن لم يتفقا على ذلك بادرت هيئة التحكيم إلى تعيين اللغة أو اللغات التى تستخدم فى هذه الاجراءات ويسرى هذا الاتفاق أو التعيين على أى بيان مكتوب يقدمه أى من الطرفين وأى مرافعة شفوية وأى قرار تحكيم أو قرار أو أى بلاغ آخر مصدر من هيئة التحكيم ما لم ينص الاتفاق على غير ذلك.

٢- لهيئة التحكيم أن تأمر بأن يرفق بأى دليل مستندى ترجمة له إلى اللغة أو اللغات التى اتفق عليها الطرفان أو عينتها هيئة التحكيم

المادة (٢٣) - بيان الادعاء وبيان الدفاع

١- على المدعى ان يبين خلال المدة التى يتفق عليها الطرفان أو تحددها هيئة التحكيم الوقائع المؤيدة لادعائه والمسائل موضوع النزاع والتعويض او الانتصاف المطلوب وعلى المدعى عليه ان يقدم دفاعه فيما يتعلق بهذه المسائل ما لم يكن الطرفان قد اتفقا بطريقة اخرى على العناصر التى يجب ان يتناولها هذان البيانان ويقدم الطرفان مع بيانيهما كل المستندات التى يعتبران انها ذات صلة بالموضوع أو يجوز لهما ان يشيرا إلى المستندات والادلة الاخرى التى يعتزمان تقديمها.

٢- ما لم يتفق الطرفان على شئ آخر يجوز لكل منهما ان يعدل ادعائه او دفاعه او أن يكملهما خلال سير الاجراءات إلا إذا رأت هيئة التحكيم ان من غير المناسب إجازة مثل هذا التعديل لتأخر وقت تقديمه.

المادة (٢٤) - الاجراءات الشفهية والاجراءات الكتابية

١- تقرر هيئة التحكيم ما إذا كانت ستعقد جلسات مرافعة شفهية لتقديم البينات أو لتقديم الحجج الشفهية أو إنها ستسير فى الاجراءات على اساس المستندات وغيرها من الأدلة المادية مع مراعاة أى اتفاق مخالف

لذلك بين الطرفين غير إنه يجب على هيئة التحكيم ما لم يتفق الطرفان على عدم عقد أية جلسات لمرافعات شفوية أن تعقد تلك الجلسات فى مرحلة مناسبة من الاجراءات إذا طلب ذلك منها أحد الطرفين.

٢- يجب اخطار الطرفين بموعد أى جلسة مرافعة شفهية واى اجتماع لهيئة التحكيم لغراض معاينة بضائع أو ممتلكات أخرى أو لفحص مستندات وذلك قبل الانعقاد بوقت كاف.

٣- جميع البيانات والمستندات والمعلومات الأخرى التى يقدمها أحد الطرفين إلى هيئة التحكيم تبلغ إلى الطرف الآخر ويبلغ أيضا الطرفين أى تقرير يضعه خبير أو أى دليل مستندى يمكن أن تعتمد عليه هيئة التحكيم فى اتخاذ قرارها.

المادة (٢٥) - تخلف أحد الطرفين

إذا لم يكن الطرفان قد اتفقا على خلاف ما يلى وحدث دون عذر كاف :

١- إن تخلف المدعى عن تقديم بيان ادعائه وفقا للمادة٢٣(١) تنهى هيئة التحكيم اجراءات التحكيم.

٢- إن تخلف المدعى عن تقديم بيان دفاعه وفقا للمادة٢٣(١) تواصل هيئة التحكيم الاجراءات دون أن تعتبر هذا التخلف فى حد ذاته قبولا لادعاءات المدعى.

٣- إن تخلف أحد الطرفين عن حضور جلسة أو عن تقديم أدلة مستندية يجوز لهيئة التحكيم مواصلة الاجراءات وإصدار قرار تحكيم بناء على الأدلة المتوافرة لديها.

المادة (٢٦) - تعيين خبير من جانب هيئة التحكيم

١- ما لم يتفق الطرفان على خلاف ما يلى يجوز لهيئة التحكيم :

أ- أن تعين خبيرا أو أكثر من خبير لتقديم تقرير إليها بشأن مسائل معينة تحددها الهيئة

ب- ان تطلب من أى من الطرفين أن يقدم إلى الخبير أية معلومات ذا ت صلة بالموضوع أو أن يتيح له الاطلاع على أى مستندات ذات صلة بالموضوع لفحصها أو مشاهدة أية بضاعة أو أموال أخرى لمعاينتها.

٢ ـ بعد أن يقدم الخبير تقريره الكتابى او الشفوى يشترك إذا طلب ذلك أحد الطرفين أو رأت هيئة التحكيم ضرورة ذلك فى جلسة مرافعة تتاح فيها للطرفين فرصة توجيه اسئلة إليه وتقديم شهود من الخبراء ليدلوا بشهاداتهم فى المسائل موضوع النزاع ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

المادة (٢٧) - المساعدة المقدمة من المحاكم للحصول على الأدلة

فى اجراءات التحكيم يجوز لهيئة التحكيم أو لأى من الطرفين بموافقة الهيئة طلب المساعدة من محكمة مختصة فى هذه الدولة للحصول على أدلة ويجوز للمحكمة ان تنفذ الطلب فى حدود سلطتها ووفقا لقواعدها الخاصة بالحصول على الأدلة.

الفصل السادس اصدار قرار التحكيم وانهاء الاجراءات

المادة (٢٨) - القواعد الواجبة التطبيق على موضوع النزاع

١- تفصل هيئة التحكيم فى النزاع وفقا لقواعد القانون التى يختارها الطرفان بوصفها واجبة التطبيق على موضوع النزاع وأى اختيار لقانون دولة ما أو نظامها القانونى يجب أن يؤخذ على أنه إشارة مباشرة إلى القانون الموضوعى لتلك الدولة وليس إلى قواعدها الخاصة بتنازع القوانين ما لم يتفق الطرفان صراحة على خلاف ذلك.

٢- إذا لم يعين الطرفان أية قواعد وجب على هيئة التحكيم أن تطبق القانون الذى تقرره قواعد تنازع القوانين التى ترى الهيئة أنها واجبة التطبيق.

٣- لا يجوز لهيئة التحكيم الفصل فى النزاع على أساس مراعاة العدالة والحسنى أو كمحكم عادل منصف إلا إذا أجاز لها الطرفان ذلك صراحة.

٤- فى جميع الأحوال تفصل هيئة التحكيم فى النزاع وفقا لشروط العقد وتأخذ فى اعتبارها العادات المتبعة فى ذلك النوع من النشاط التجارى المنطبقة على المعاملة.

المادة (٢٩) - اتخاذ القرارات فى هيئة تحكيم من عدة محكمين

فى اجراءات التحكيم التى يشترك فيها أكثر من محكم واحد يتخذ أى قرار لهيئة التحكيم بأغلبية جميع أعضائها ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك على أنه يجوز أن تصدر القرارات فى المسائل الاجرائية من المحكم الذى يرأس الهيئة إذا أذن له بذلك الطرفان أو جميع أعضاء هيئة التحكيم.

المادة (٣٠) - تسوية النزاع

١- إذا اتفق الطرفان خلال اجراءات التحكيم على تسوية النزاع فيما بينهما أنهت هيئة التحكيم الإجراءات ، وإذا طلب منها الطرفان تسجيل التسوية ولم يكن لها اعتراض على ذلك سجلتهما في شكل قرار تحكيم بشروط متفق عليها.

٢- يصدر كل قرار بشروط متفق عليها وفقا لأحكام المادة ٣١ وينص فيه على أنه قرار تحكيم. ويكون لهذا القرار نفس الصفة ونفس الأثر لأي قرار تحكيم آخر يصدر في موضوع الدعوى.

المادة (٣١) - شكل قرار التحكيم ومحتوياته

١- يصدر قرار التحكيم كتابة ويوقعه المحكم أو المحكمون ويكفى فى اجراءات التحكيم التى يشترك فيها أكثر من محكم واحد أن توقعه اغلبية جميع أعضاء هيئة التحكيم، شريطة بيان سبب غيبة أى توقيع.

٢- يبين فى قرار التحكيم الأسباب التى بنى عليها القرار ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على عدم بيان الأسباب أو ما لم يكن القرار قد صدر بشروط متفق عليها بمقتضى المادة ٣٠.

٣- يبين القرار تاريخ صدوره ومكان التحكيم المحدد وفقا للفقرة(١) من المادة ٢٠ ويعتبر قرار التحكيم صادرا فى ذلك المكان.

٤- بعد صدور القرار تسلم إلى كل من الطرفين نسخة منه موقعة من المحكمين وفقا للفقرة(١) من هذه المادة.

المادة (٣٢) - انهاء اجراءات التحكيم

١- تنهى إجراءات التحكيم بقرار التحكيم النهائى أو بأمر من هيئة التحكيم وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة.

٢- تصدر هيئة التحكيم أمرا بإنهاء إجراء التحكيم :

أ- إذا سحب المدعى دعواه ، إلا إذا اعترض على ذلك المدعى عليه واعترفت هيئة التحكيم بأن له مصلحة مشروعة في الحصول على تسوية نهائية للنزاع.

ب- إذا اتفق الطرفان على إنهاء الاجراءات.

ج- إذا وجدت هيئة التحكيم أن استمرار الاجراءات اصبح غير ضرورى أو مستحيلا لأى سبب آخر.

٣- تنتهى ولاية هيئة التحكيم بانتهاء اجراءات التحكيم مع مراعاة أحكام المادة ٣٣ والفقرة(٤)من المادة ٣٤.

المادة (٣٣) - تصحيح قرار التحكيم وتفسيره؛ قرار التحكيم الإضافى

١- فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلم قرار التحكيم وما لم يتفق الطرفان على مدة أخرى:

(أ) يجوز لكل من الطرفين بشرط إخطار الطرف الآخر أن يطلب من هيئة التحكيم تصحيح ما يكون قد وقع فى القرار من أخطاء حسابية أو كتابية أو طباعية أو أية أخطاء أخرى مماثلة.

(ب) يجوز لأحد الطرفين بشرط إخطار الطرف الآخر أن يطلب من هيئة التحكيم تفسير نقطة معينة فى قرار التحكيم أو جزء معين منه إن كان الطرفان قد اتفقا على ذلك.

وإذا رأت هيئة التحكيم أن للطلب ما يبرره فإنها تجرى التصحيح أو تصدر التفسير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلم الطلب ويكون التفسير جزءا من قرار التحكيم.

٢- يجوز لهيئة التحكيم أن تصحح من تلقاء نفسها أى خطأ من النوع المشار إليه فى الفقرة(١) (أ) من هذه المادة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار.

٣- ما لم يتفق الطرفان على خلاف ما يلى يجوز لأى من الطرفين وبشرط إخطار الطرف الثانى أن يطلب من هيئة التحكيم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه قرار التحكيم إصدار قرار تحكيم اضافى فى المطالبات التى قدمت خلال اجراءات التحكيم ولكن قرار التحكيم أغفلها وإذا رأت هيئة التحكيم أن لهذا الطلب ما يبرره وجب عليها أن تصدر ذلك القرار الاضافى خلال ستين يوما.

٤- يجوز لهيئة التحكيم أن تمدد إذا اقتضى الأمر الفترة التى يجب عليها خلالها إجراء تصحيح أو إعطاء تفسير أو إصدار قرار تحكيم إضافى بموجب الفقرة(١) أو الفقرة (٢) من هذه المادة.

٥- تسرى أحكام المادة ٣١على تصحيح قرار التحكيم وتفسيره وعلى قرار التحكيم الاضافى.

الفصل السابع - الطعن فى قرار التحكيم

المادة (٣٤)- طلب الالغاء كطريقة وحيدة للطعن فى قرار التحكيم

١) لا يجوز الطعن فى قرار تحكيم أمام إحدى المحاكم إلا بطلب إلغاء يقدم وفقا للفقرتين٢و٣ من هذه المادة.

٢) لا يجوز للمحكمة المسماة فى المادة٦ أن تلغى أى قرار تحكيم إلا إذا :

أ- قدم الطرف طالب الالغاء دليلا يثبت :

١-إن أحد طرفى اتفاق التحكيم المشار إليه فى المادة(٧) يفتقر إلى الأهلية أو أن الاتفاق المذكور غير صحيح بموجب القانون الذى أخضع الطرفان الاتفاق له أو بموجب قانون هذه الدولة فى حالة عدم وجود ما يدل على أنهما فعلا ذلك أو

٢- أن الطرف طالب الالغاء لم يبلغ على وجه صحيح بتعيين أحد المحكمين أو باجراءات التحكيم أو إنه لم يستطع لسبب آخر أى يعرض قضيته أو

٣- إن قرار التحكيم يتناول نزاعا لا يقصده أو لا يشمل اتفاق العرض على التحكيم أو إنه يشتمل على قرارات فى مسائل خارجة عن نطاق هذا الاتفاق على أنه إذا كان من الممكن فصل القرارات المتعلقة بالمسائل المعروضة على التحكيم عن القرارات غير المعروضة على التحكيم فلا يجوز أن يلغى من قرار التحكيم سوى الجزء الذى يشتمل على القرارات المتعلقة بالمسائل غير المعروضة على التحكيم أو

٤- إن تشكيل هيئة التحكيم أو الاجراء المتبع فى التحكيم كان مخالفا لاتفاق الطرفين ما لم يكن هذا الاتفاق منافيا لحكم من أحكام هذا القانون التى لا يجوز للطرفين مخالفتها او فى حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق مخالفا لهذا القانون أو

ب. وجدت المحكمة :

١- أن موضوع النزاع لا يقبل التسوية بالتحكيم وفقا لقانون هذه الدولة أو

٢- أن قرار التحكيم يتعارض مع السياسة العامة لهذه الدولة.

٣- لا يجوز تقديم طلب إلغاء بعد انقضاء ثلاثة أشهر من يوم تسلم الطرف صاحب الطلب قرار التحكيم أو من اليوم الذى حسمت فيه هيئة التحكيم فى الطلب الذى كان قد قدم بموجب المادة٣٣ إذا كان قد قدم مثل هذا الطلب.

٤- يجوز للمحكمة عندما يطلب منها إلغاء قرار التحكيم أن توقف اجراءات الالغاء إن رأت الامر يقتض ذلك وطلبه أحد الطرفين لمدة تحددها هى كى تتيح لهيئة التحكيم استئناف السير فى اجراءات التحكيم أو اتخاذ أى اجراء آخر من شأنه فى رأيها أن يزيل الأسباب التى بنى عليها طلب الالغاء.

الفصل الثامن الاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها

المادة (٣٥) - الاعتراف والتنفيذ

١. يكون قرار التحكيم ملزما بصرف النظر عن البلد الذى صدر فيه وينفذ بناء على طلب كتابى يقدم إلى محكمة مختصة مع مراعاة أحكام هذه المادة والمادة ٣٦.

٢. على الطرف الذى يستند إلى قرار تحكيم أو يقدم طلبا لتنفيذه أن يقدم القرار الأصلى أو نسخة منه . وإذا لم يكن القرار صادرًا بلغة رسمية لهذه الدولة يجوز للمحكمة أن تطلب من ذلك الطرف ترجمة لذلك القرار إلى تلك اللغة[1].

(عدلت اللجنة المادة ٣٥ (٢) في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٦)

([1]) الشروط الواردة في هذه الفقرة يقصد بها وضع معايير قصوى . ومن ثم لا يكون مناقضا لفكرة التوحيد المنشود من القانون النموذجي تحقيقه أن تضع أي دولة شروطًا أخف من هذه.

المادة (٣٦) - أسباب رفض الاعتراف او التنفيذ

١) لا يجوز رفض الاعتراف بأى قرار تحكيم أو رفض تنفيذه بصرف النظر عن البلد الذى صدر فيه إلا :

(أ) بناء على طلب الطرف المطلوب تنفيذ القرار ضده إذا قدم هذا الطرف إلى المحكمة المختصة المقدم إليها طلب الاعتراف أو التنفيذ دليلا يثبت :

١- إن طرفا فى اتفاق التحكيم المشار إليه فى المادة (٧) يفتقر إلى الأهلية أو أن الاتفاق المذكور غير صحيح بموجب القانون الذى اخضع الطرفان الاتفاق له أو أنه عند عدم الاشارة إلى مثل هذا القانون غير صحيح بموجب قانون الدولة التى صدر فيها القرار أو

٢- أن الطرف المطلوب تنفيذ القرار ضده لم يبلغ على نحو صحيح بتعيين المحكم أو باجراءات التحكيم أو إنه لم يستطع لسبب آخر أن يعرض قضيته أو

٣- أن قرار التحكيم يتناول نزاعا لا يقصده او لا يشمله اتفاق العرض على التحكيم أو أنه يشتمل على قرارات تتعلق بمسائل خارجة عن نطاق هذا الاتفاق على إنه إذا كان من الممكن فصل القرارات المتعلقة بالمسائل التى تدخل فى نطاق التحكيم عن القرارات المتعلقة بالمسائل التى لا تدخل فى نطاق التحكيم فيجوز عندئذ الاعتراف بالجزء الذى يشتمل على القرارات المتعلقة بالمسائل التى تدخل فى نطاق التحكيم وتنفيذه.

٤- أن تشكيل هيئة التحكيم أو أن الاجراء المتبع فى التحكيم كان مخالفا لاتفاق الطرفين أو فى حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق مخالفا لقانون البلد الذى جرى فيه التحكيم أو

٥- أن قرار التحكيم لم يصبح بعد ملزما للطرفين أو إنه قد ألغته أو أوقفت تنفيذه إحدى محاكم البلد الذى صدر فيه ذلك القرار أو بموجب قانونه أو

ب) إذا قررت المحكمة :

١" أن موضوع النزاع لا يقبل التسوية بالتحكيم وفقا لقانون هذه الدولة أو

٢" أن الاعتراف بقرار التحكيم أو تنفيذه يتعارض مع السياسة العامة لهذه الدولة.

٢) إذا قدم طلب بالغاء قرار تحكيم أو بايقافه إلى محكمة مشار إليها في الفقرة ١(أ)(٥) من هذه المادة جاز للمحكمة المقدم إليها طلب الاعتراف او التنفيذ أن تؤجل قرارها إذا رأت ذلك مناسبا ويجوز لها أيضا بناء على طلب الطرف طالب الاعتراف بقرار التحكيم أو تنفيذه أن تأمر الطرف الآخر بتقديم الضمان المناسب.

الجزء الثاني

مذكرة إيضاحية من أمانة الأونسيترال

بشأن القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي

لعام ١٩٨٥ بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٦[1]

١- اعتمدت لجنة الأمم المتحدة القانون التجاري الدولية (الأونسيترال) قانون الأونستيرال النموذجي للتحكيم التجاري الدولية ("القانون النموذجي") في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٨٥، في ختام الدورة الثامنة عشرة للجنة. وأوصت الجمعية العامة، في قرارها ٤٠/ ٧٢ المؤرخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، "بأن تعطي جميع الدول الاعتبار الواجب للقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي في ضوء الاستحسان بأن يكون قامون إجراءات التحكيم موحدًا ، وفي ضوء الاحتياجات المحددة لممارسات التحكيم التجاري الدولي" . وعدلت الأونسيترال القانون النموذجي في ٧ تموز / يوليه ٢٠٠٦ ، في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة (انظر أدناه ، الفقرات ٤ و١٩ و ٢٠ و ٢٧ و ٢٩ و ٥٣). وأوصت الجمعية العامة ، في قرارها ٦١/ ٣٣ المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ ، "جميع الدول بأن تنظر بشكل إيجابي في تطبيق المواد المنقحة من القانون النموذجي أو القانون النموذجي المنقح للتحكيم التجاري الدولي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، عندما تسن قوانينها أو تنقحها(...)" .

[1]) اعدت أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي هذه المذكرة الإيضاحية للأغراض غير الرسمية فقط ، وهي ليست تعليقا رسميًا على القانون النموذجي . ويرد في الوثيقة A/CN.9/264 (المستنسخة في حولية الأونسيترال ، المجلد السادس عشر – ١٩٨٥ ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.87.V.4) تعليق أعدته الأمانة على مشروع سابق للقانون النموذجي.

٢- ويشكل القانون النموذجي أساسًا سليمًا للاتساق والتحسين المنشودين للقوانين الوطنية. وهو يتناول جميع مراحل عملية التحكيم ابتداءً من اتفاق التحكيم إلى الاعتراف بقرار التحكيم وإنفاذه ، ويعبر عن توافق الآراء في العالم أجمع بشأن المبادئ والمسائل الهامة في مجال ممارسات التحكيم الدولي . وهو مقبول لدى الدول في جميع المناطق ومن جانب مختلف النظم القانونية أو الاقتصادية في العالم. وقد أصبح القانون النموذجي يمثل ، منذ أن اعتمدته الأونسيترال ، المعيار التشريعي الدولي المقبول فيما يتعلق بقانون التحكيم المصري ، وقد سن عدد كبير من البلدان تشريعات تحكيم تستند إلى القانون النموذجي.

٣- وقد اختير شكل القانون النموذجي كوسيلة لتحقيق الاتساق والتحديث، لأنه يمنح الدول مرونة في إعداد قوانين جديدة للتحكيم. وعلى الرغم من تلك المرونة ، وبغية زيادة احتمالات تحقيق درجة مُرضية من الاتساق ، تشجع الدول على إدخال أقل عدد ممكن من التغييرات عند إدراج القانون النموذجي في نظمها القانونية. ويتوقع أيضا أن تؤدي الجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الاختلاف عن النص الذي اعتمدته الأونسيترال إلى زيادة بروز الاتساق للعيان ، وبالتالي تعزيز ثقة الأطراف الأجنبية، التي هي الجهات الرئيسية التي تستخدم التحكيم الدولي ، في موثوقية قانون التحكيم في الدولة المشترعة.

٤- ويشمل تنقيح القانون النموذجي ، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٦ ، المادة ٢ (أ) التي تهدف إلى تيسير التفسير بالإشارة إلى المبادئ المقبولة دوليًا ، وترمي إلى ترويج فهم موحد للقانون النموذجي. وتتصل تعديلات موضوعية أخرى للقانون النموذجي بشكل اتفاق التحكيم وبالتدابير المؤقتة. وقد وضعت صياغة عام ١٩٨٥ الأصلية للحكم المتعلق بشكل اتفاق التحكيم (المادة ٧) على غرار الصيغة

المستخدمة في المادة الثانية (٢) من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك ، ١٩٥٨) (اتفاقية نيويورك). والمقصود من تنقيح المادة ٧ هو مراعاة تطور الممارسات في التجارة الدولية والتطورات التكنولوجية. واعتبر التنقيح المستفيض للمادة ١٧ المتعلقة بالتدابير المؤقتة ضروريًا في ضوء تزايد الاعتماد على هذه التدابير في ممارسات التحكيم التجاري الدولي. ويشمل التنقيح أيضًا إيجاد نظام لإنفاذ هذه التدابير اعترافًا بأن فعالية التحكيم تتوقف في كثير من الأحيان على إمكانية إنفاذ التدابير المؤقتة. وترد الأحكام الجديدة في فصل جديد من القانون النموذجي يتعلق بالتدابير المؤقتة والأوامر الأولية (الفصل الرابع ألف).

ألف- خلفية القانون النموذجي

٥- وضع القانون النموذجي لمعالجة أوجه التفاوت الكبيرة بين القوانين الوطنية الخاصة بالتحكيم. وظهرت الحاجة إلى التحسين والمواءمة عند ملاحظة أن القوانين الوطنية في كثير من الأحيان غير ملائمة على الإطلاق للقضايا الدولية.

١- قصور القوانين الوطنية

٦- من أوجه القصور المتكررة التي يمكن العثور عليها في القوانين الوطنية التي عفا عليها الزمن الأحكام التي تساوى بين عملية التحكيم والتقاضي أمام المحاكم ، والأحكام المجزأة التي لا تعالج جميع مسائل القانون الموضوعي ذات الصلة. بل إن معظم القوانين، التي تبدو حديثة وشاملة ، صيغت مع إيلاء الاعتبار في المقام الأول، إن لم يكن حصرًا للتحكيم المحلي. ولئن كان من الممكن فهم هذا النهج لأن معظم القضايا التي يحكمها قانون التحكيم مازالت حتى الآن قضايا ذات طابع داخلي بحت، فإن النتيجة المؤسفة هي أن

المفاهيم التقليدية المحلية تفرض على القضايا الدولية وكثيرًا لا تُلبي احتياجات الممارسات العصرية.

٧- وقد تُحبط تطلعات الطرفين المعبر عنها في مجموعة مختارة من قواعد التحكيم أو في اتفاق تحكيم "منفرد" ولا سيما نتيجة لحكم إلزامي من أحكام القانون الواجب التطبيق. وقد تمنع القيود غير المتوقعة وغير المرغوب فيها التي توجد في القوانين الوطنية الطرفين، مثلا، من أن يحيلا المنازعات المقبولة إلى التحكيم ، أو من اختيار المحكم اختيارًا حرًا ، أو من جعل إجراءات التحكيم تسير وفقا لقواعد إجراءات متفق عليها ودون تدهل غير ملائم من المحاكم. وقد ينشأ الإحباط أيضا من الأحكام غير الإلزامية التي قد تفرض شروطًا غير مرغوب فيها على طرفين غافلين قد لا يفكران في الحاجة إلى إدراج نص على خلاف ذلك عند صياغة اتفاق التحكيم. بل إن عدم وجود أي نص تشريعي يمكن أن يتسبب في صعوبات لمجرد عدم الإجابة على بعض المسائل الإجرائية العديدة التي تظهر عند التحكيم والتي لا تسوي دائمًا في اتفاق التحكيم. ويقصد من القانون النموذجي أن يحد من احتمالات حدوث هذا الإحباط أو الصعوبات أو المفاجآت.

٢- الاختلاف بين القوانين الوطنية

٨- يؤدي الاختلاف الواسع بين القوانين الوطنية إلى تفاقم المشاكل الناجمة عن قصور قوانين التحكيم أو عدم وجود تشريعات خاصة تنظم التحكيم. وكثيرا ما تكون هذه الاختلافات مصدرًا للقلق في التحكيم الدولي ، حيث يجابه أحد الطرفين على الأقل ، وفي كثير من الأحيان الطرفان كلاهما ، بأحكام وإجراءات أجنبية غير مألوفة . وفي مثل هذه الظروف ، كثيرًا ما يكون الحصول على بيان

كامل ودقيق للقانون الواجب التطبيق على التحكيم أمرًا باهظ التكلفة أو غير عملي أو مستحيلاً.

٩- وقد يؤثر عدم اليقين بشأن القانون المحلي ، مع ما يلازمه من احتمال الإحباط ، تأثيرًا سلبيا في سير عملية التحكيم ، وقد يؤثر أيضا في اختيار مكان التحكيم. وبسبب عدم اليقين هذا ، قد يرفض الطرف أو يتردد في الموافقة على مكان من شأنه ان يكون لأسباب عملية ، مناسبا لولا ذلك. ولذا فإن اعتماد الدول للقانون النموذجي ، الذي يسهل التعرف عليه ويلبي الاحتياجات الخاصة للتحكيم التجاري الدولي ويوفر معيارًا دوليًا يستند إلى حلول مقبولة لدى الأطراف من مختلف الدول والنظم القانونية من شأنه أن يوسع إمكانيات اختيار أماكن تحكيم مقبولة لدى الأطراف وييسر إجراءات التحكيم.

ب- السمات البارزة للقانون النموذجي

١- النظام الإجرائي الخاص للتحكيم التجاري الدولي

١٠- تهدف المبادئ والحلول المعتمدة في القانون النموذجي إلى تخفيف أو إزالة الشواغل والصعوبات المذكورة أعلاه . وفي مواجهة جوانب القصور والاختلافات في القوانين الوطنية، يقدم القانون النموذجي نظاما قانونيًا خاصًا مصممًا ليناسب التحكيم الدولي دون أن يمس أي معاهدة ذات صلة سارية المفعول في الدولة التي تعتمده . وقد صمم القانون النموذجي لأغراض التحكيم التجاري الدولي لكنه يقدم مجموعة من القواعد الأساسية التي ليست في حد ذاتها ، غير ملائمة لأي نوع آخر من أنواع التحكيم. ولذلك يمكن أن تنظر الدول في توسيع القانون النموذجي الذي تشترعه ليشمل النزاعات الداخلية أيضًا ، كما فعل عدد من الدول المشترعة.

أ- نطاق التطبيق الموضوعي والإقليمي

١١- تعرف المادة نطاق تطبيق القانون النموذجي بالإشارة إلى مفهوم (التحكيم التجاري الدولي). ويعرف القانون النموذجي التحكيم بأنه دولي "إذا كان مقرا عمل طرفي اتفاق التحكيم ، وقت عقد ذلك الاتفاق واقعين في دولتين مختلفتين (المادة ١ (٣)) . وتفي بهذا المعيار الغالبية العظمى من الحالات التي تعتبر دولية عادة. وبالإضافة إلى ذلك ، توسع المادة (٣) مفهوم الطابع الدولي بحيث أن القانون النموذجي يشمل أيضا الحالات التي يكون فيها مكان التحكيم ، أو مكان تنفيذ العقد ، أو مكان موضوع النزاع واقعا خارج الدولة التي يوجد فيها مقرا عمل الطرفين أو الحالات التي يكون فيها الطرفان قد اتفقا صراحة على أن موضوع اتفاق التحكيم متعلق بأكثر من بلد واحد. وعليه فإن المادة ١ تعترف إلى حد كبير بحرية الطرفين في إخضاع النزاع للنظام القانوني المنشأ بموجب القانون النموذجي.

١٢-وفيما يتعلق بمصطلح "تجاري" ، لا يقدم القانون النموذجي أي تعريف ضيق فحاشية المادة ١ (١) تدعو إلى تفسير مصطلح "التجاري" تفسيرًا واسعًا" وتقدم قائمة إيضاحية مفتوحة بالعلاقات التي يمكن وصفها بأنها ذات طابع تجاري ، "تعاقدية كانت أو غير تعاقدية" . والغرض من هذه الحاشية هو تفادي أي صعوبة تقنية قد تنشأ على سبيل المثال ، في تحديد ماهية المعاملات التي ينبغي أن تكون محكومة بمجموعة محددة من قواعد "القانون التجاري" قد توجد في بعض النظم القانونية.

١٣-والنطاق الإقليمي للتطبيق جانب آخر من جوانب التطبيق. والمبدأ المجسد في المادة ١ (٢) هو أن القانون النموذجي لا ينطبق إذا اشترع في دولة معينة ، إلا إذا كان مكان التحكيم واقعا في إقليم تلك

الدولة . بيد أن المادة ١ (٢) تتضمن أيضا استثناءات هامة من هذا المبدأ ، مفادها أن مواد معينة تنطبق بغض النظر عما إن كان مكان التحكيم واقعا في الدولة المشترعة أم في مكان آخر (أو ، حسب مقتضى الحال ، حتى قبل تحديد مكان التحكيم). وهذه المواد هي التالية: المادتان ٨ (١) و٩ ، اللتان تتناولان الاعتراف باتفاقيات التحكيم ، بما في ذلك مدى توافقها مع التدابير المؤقتة التي تأمر بها المحكمة ، والمادة ١٧ باء بشأن التدابير المؤقتة التي تأمر بها المحكمة ، والمادتان ١٧ حاء و١٧ طاء بشأن الاعتراف بالتدابير المؤقتة التي تأمر بها هيئة التحكيم وإنفاذها ، والمادتان ٣٥ و ٣٦ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها.

١٤- وقد اعتمد المعيار الإقليمي الذي يخضع له معظم أحكام القانون النموذجي حرصا على الدقة وبالنظر إلى الحقائق التالية، فمكان التحكيم ، في معظم النظم القانونية هو المعيار الحصري للبت فيما إذا كان القانون الوطني واجب التطبيق ، وحيثما يسمح القانون الوطني للأطراف باختيار القانون الإجرائي لدولة غير الدولة التي يجرى فيها التحكيم ، تدل التجربة على أن الأطراف نادرًا ما تستفيد من هذه الإمكانية ، وبهذه المناسبة فإن اشتراع القانون النموذجي يقلل من أي حاجة لأن تختار الأطراف قانونًا "أجنبيًا" ، لأن القانون النموذجي يمنح الأطراف حرية واسعة في تشكيل قواعد إجراءات التحكيم وللمعيار الإقليمي ، علاوة على أنه يحدد القانون الذي يحكم إجراءات التحكيم ، أهمية عملية كبيرة فيما يتعلق بالمواد ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ٢٧ و ٣٤ التي تعهد إلى محاكم الدولة التي يوجد فيها مكان التحكيم بمهام الإشراف على التحكيم والمساعدة فيه . وتجدر الإشارة إلى أن المعيار الإقليمي الذي يتم تفعيله قانونًا باختيار الأطراف لمكان التحكيم لا يحد من قدرة هيئة

التحكيم وفقا لما تنص عليه المادة ٢٠ (٢) ، على أن تجتمع في أي مكان تراه مناسبًا لسير الإجراءات.

ب- تحديد مساعدة المحاكم وإشرافها

١٥- تكشف التعديلات التي أدخلت مؤخرًا على قوانين التحكيم عن وجود اتجاه إلى الحد من تدخل المحاكم في التحكيم التجاري الدولي ووضع تعريف واضح لنطاق ذلك التدخل ، ولهذا ما يبرره لأن طرفي اتفاق تحكيم يتخذان قرارًا وعيًا باستبعاد اختصاص المحاكم ويفضلان الطابع النهائي والعاجل لعملية التحكيم.

١٦- وبهذه الروح ، يتوخى القانون النموذجي تدخل المحاكم في الحالات التالية. فالمجموعة الأولى من هذه الحالات تشتمل على مسائل تعيين المحكم وطلب رده وإنهاء ولايته (المواد ١١ و ١٣ و ١٤) ، واختصاص هيئة التحكيم (المادة ١٦) ، وإلغاء قرار التحكيم (المادة ٣٤). وهذه الحالات مذكورة في المادة ٦ باعتبارها وظائف ينبغي أن يعهد بها ، من أجل المركز والتخصص والكفاءة إلى محكمة مسماة خصيصًا أو ربما ، فيما يتعلق بالمواد ١١و١٣و١٤ إلى سلطة أخرى (مثلاً: مؤسسة تحكيم أو غرفة تجارية). وتشتمل المجموعة الثانية على مسائل المساعدة المقدمة من محكمة في الحصول على الأدلة (المادة ٢٧) ، والاعتراف باتفاق التحكيم ، بما في ذلك مدى توافقع مع التدابير المؤقتة التي تأمر بها المحكمة (المادتان ٨، ٩)، والتدابير المؤقتة التي تأمر بها المحكمة (المادة ١٧ ياء) والاعتراف بالتدابير المؤقتة وإنفاذها (المادتان ١٧ حاء و١٧ طاء) والاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها (المادتان ٣٥و٣٦).

١٧- أما في غير الحالات الواردة في هاتين المجموعتين "فلا يجوز لأي محكمة أن تتدخل " في المسائل التي ينظمها القانون. وبذلك تضمن المادة ٥ أن جميع الحالات التي يمكن أن تتدخل فيها المحكمة توجد في

النص التشريعي الذي يسن القانون النموذجي ، باستثناء المسائل التي لا يحكمها القانون النموذجي (مثلا: توحيد إجراءات التحكيم ، والعلاقة التعاقدية بين المحكمين والأطراف أو مؤسسات التحكيم، أو تحديد التكاليف والرسوم بما في ذلك الودائع) . وحماية عملية التحكيم من تدخل المحكمة الذي لا يمكن التنبؤ أو المعطل أمر ضروري للأطراف التي تختار التحكيم (ولا سيما الأطراف الأجنبية).

٢- اتفاق التحكيم

١٨-يتناول الفصل الثاني من القانون النموذجي اتفاق التحكيم ، بما في ذلك اعتراف الحاكم به.

أ- تعريف اتفاق التحكيم وشكله

١٩-صيغة عامة ١٩٨٥ الأصلية للحكم المتعلق بتعريف اتفاق التحكيم وشكله (المادة ٧) تتبع عن كثب المادة الثانية (٢) من اتفاقية نيويورك ، التي تقضي بأن يكون اتفاق التحكيم مكتوبًا. فإذا اتفق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم ولكن دخلا في اتفاق التحكيم بطريقة لا تفي بشرط الشكل ، يمكن أن تكون لأي طرف أسباب للاعتراض على اختصاص هيئة التحكيم. وقد أشار الممارسون إلى أن إعداد وثيقة خطية يكون ، في عدد من الحالات ، مستحيلا أو غير عملي . وفي هذه الحالات ، التي لا تكون فيها رغبة الطرفين في اللجوء إلى التحكيم موضع شك ، ينبغي الاعتراف بصحة اتفاق التحكيم. ولهذا السبب عُدلت المادة ٧ في عام ٢٠٠٦ لتتوافق أكثر مع الممارسات التعاقدية الدولية . واعتمدت اللجنة في تعديل المادة ٧ ، خيارين ، يعكسان نهجين مختلفين بشأن مسألة تعريف اتفاق التحكيم وشكله. ويتبع النهج الأول الهيكل التفصيلي لنص عام ١٩٨٥ الأصلي. ويؤكد هذا النهج صحة ونفاذ التزام الطرفين بأن

يحيلا إلى التحكيم أي نزاع قائم (اتفاق التحكيم **Compromis**) أو نزاع مقبل التحكيم **Clause compromissoire**. كما أنه يتبع اتفاقية نيويورك في اشتراط الشكل الكتابي لاتفاق التحكيم، ولكنه يعترف بأي سجل لمحتوى الاتفاق في أي شكل باعتباره يعادل الكتابة التقليدية ويجوز إبرام اتفاق التحكيم بأي شكل (بما في ذلك شفويًا) ما دام مضمون الاتفاق مسجلا. وهذه القاعدة الجديدة هامة من حيث أنها لم تعد تشترط توقيع الطرفين أو تبادل رسائل بينهما. وهي تضفي الطابع العصري على الصيغة التي تشير إلى استخدام التجارة الالكترونية من خلال اعتماد صيغة مستوحاه من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام ١٩٩٦ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الالكترونية في العقود الدولية لعام ٢٠٠٥. كما أنها تسري على تبادل بياني ادعاء ودفاع يزعم فيهما أحد الطرفين وجود اتفاق ولا ينكره الطرف الآخر. وتنص القاعدة أيضا على أن "تشكل الإشارة في العقد إلى أي مستند" (مثل الشروط العامة) يتضمن بندًا تحكيميًا اتفاق تحيكم مكتوبًا ، شريطة أن تكون الإشارة على نحو يجعل ذلك البند جزءًا من العقد". وهو بذلك يوضح أن قانون العقود المنطبق يبقى متاحا لتحديد مستوى الموافقة الضروري لكي يصبح الطرف ملزمًا باتفاق تحكيم يُدعى أنه أبرم بالإشارة . ويعرف النهج الثاني اتفاق التحكيم بطريقة لا يرد فيها أي شرط بشأن الشكل. ولم تعرب اللجنة عن أي تفضيل لأي من الخيارين الأول والثاني، وكلاهما معروف على الدول المشترعة لتنظر فيه، تبعاد لاحتياجاتها الخاصة والسياق القانوني الذي يتم فيه سن القانون النموذجي ، بما في ذلك قانون العقود العام للدولة المشترعة . ويقصد من الخيارين كليهما المحافظة على إنفاذ اتفاقات التحكيم في إطار اتفاقية نيويورك.

٢٠-وفي هذا الصدد اعتمدت اللجنة أيضًا في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٦ ، "توصية بشأن تفسير الفقرة (٢) من المادة الثانية والفقرة (١) من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها المبرمة في نيويورك ، في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٥٨ "(الوثيقة A/61/17 ، المرفق ٢)(١). ولاحظت الجمعية العامة في قراراها ٦١/ ٣٣ المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ "أن الوقت قد أصبح مناسبًا تمامًا ، في سياق تحديث مواد القانون النموذجي للترويج لتفسير وتطبيق موحدين لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها المبرمة في نيويورك في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٥٨". وقد وضعت التوصية اعترافا بتزايد استخدام التجارة الإلكترونية وحالات سن تشريعات محلية ، فضلا عن السوابق القضائية ، أكثر ملائمة من اتفاقية نيويورك فيما يتعلق بشرط الشكل الذي يحكم اتفاقات التحكيم وإجراءات التحكيم وإنفاذ قرارات التحكيم. وتشجع التوصية الدول على أن تطبق المادة الثانية (٢) من اتفاقية نيويورك "مع إدراك أن الحالات المذكورة فيها ليست حصرية". وبالإضافة إلى ذلك ، تشجع التوصية الدول على اعتماد المادة ٧ المنقحة من القانون النموذجي. وينشئ كل من خياري المادة ٧ المنقحة نظامًا أكثر ملائمة للاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها من النظام المنصوص عليه في اتفاقية نيويورك. واستنادًا إلى "شرط القانون الأكثر ملاءمة" الوارد في المادة السابعة (١) من اتفاقية نيويورك ، توضح التوصية أنه ينبغي أن "يتسنى لأي طرف ذي مصلحة أن يستفيد مما قد يتمتع به، بمقتضى قانون أو معاهدات البلد الذي يُلتمس فيه الاعتماد على اتفاق التحكيم من حقوق في التماس الاعتراف بصحة ذلك الاتفاق".

---

(١) مستنسخ في الجزء الثالث أدناه.

ب- اتفاق التحكيم والمحاكم

٢١-تتناول المادتان ٨ ، ٩ جانبين مهمين للعلاقة المعقدة بين اتفاق التحكيم واللجوء إلى المحاكم وتفرض المادة ٨(١) من القانون النموذجي المصاغة على غرار المادة الثانية (٣) من اتفاقية نفس الموضوع ، ما لم يتضح لها أن اتفاق التحكيم باطل ولاغ أو عديم الأثر أو لا يمكن تنفيذه وتتوقف الإحالة على تقديم طلب ، ويجوز لأي طرف أن يقدم ذلك الطلب في موعد أقصاه تاريخ تقديم بيانه الأول في موضوع النزاع ، وهذا الحكم إذا اعتمدته دولة تشترع القانون النموذجي ، ليس ملزمًا ، بحكم طبيعته ، إلا لمحاكم تلك الدولة. غير أنه بالنظر إلى أن نطاق المادة ٨ ليس محدودًا بالاتفاقات التي تنص على أن يجري التحكيم في الدولة المشترعة ، فإن تلك المادة تعزز الاعتراف باتفاقات التحكيم التجاري الدولي وإنفاذها على الصعيد العالمي.

٢٢- وتعبر المادة ٩ عن المبدأ القائل بأن كل تدبير وقائي يمكن الحصول عليه من المحاكم بموجب قانونها الإجرائي (مثل أوامر الحجز القضائية السابقة لقرار التحكيم) هو تدبير يتفق مع اتفاق التحكيم. وهذا الحكم موجه في نهاية المطاف إلى محاكم أي دولة ، حيث إنه يقرر التوافق بين التدابير المؤقتة التي يمكن أن تصدرها أي محكمة واتفاق التحكيم ، بصرف النظر عن مكان التحكيم. ولا يجوز التذرع بطلب تدابير مؤقتة يقدم إلى محكمة في إطار القانون النموذجي ، كتنازل عن اتفاق التحكيم أو اعتراض على وجوده أو مفعوله.

٣-تشكيل هيئة التحكيم

٢٣- يتضمن الفصل الثالث عددًا من الأحكام التفصيلية بتعيين محكم ورده وإنهاء ولايته وتعيين محكم بديل . ويوضح الفصل النهج

العام الذي يتبعه القانون النموذجي في إزالة الصعوبات الناشئة من القوانين أو القواعد غير المناسبة أو المجزأة ، فأولا يسلم النهج بحرية الطرفين في أن يقررا عن طريق الإشارة إلى مجموعة موجودة من قواعد التحكيم عن طريق اتفاق مخصص لهذا الغرض ، الإجراءات التي يتعين اتباعها ، شريطة استيفاء شرطي العدالة والنزاهة الأساسيين. وثانية ، في حالة عدم ممارسة الطرفين حريتهما في تحديد القواعد الإجرائية ، أو في حالة عدم التطرق إلى مسألة معينة ، يكفل القانون النموذجي ، من خلال النص على مجموعة من القواعد التكميلية ، جواز بدء التحكيم ومضيه قدما على نحو فعال حتى تسوية النزاع.

٢٤-وحيثما تنشأ بموجب أي إجراء يتفق عليه الطرفان أو يستند إلى القواعد التكميلية للقانون النموذجي ، صعوبات في عملية تعيين محكم أو رده أو إنهاء ولايته ، تنص المواد ١١ و ١٣ و ١٤ على أن تقدم المساعدة المحاكم أو غيرها من السلطات المختصة التي تعينها الدولة المشترعة ، وبغية الحد من احتمال وأثر أي مماطلة ، تحدد مهل زمنية قصيرة ، ولا يجوز استئناف القرارات التي تصدرها المحاكم أو غيرها من السلطات بشأن هذه الأمور.

٤- اختصاص هيئة التحكيم

أ- صلاحية هيئة التحكيم للبت في اختصاصها

٢٥-تعتمد المادة ١٦ (أ) مبدأين مهمين (غير معترف بهما بعد بوجه عام) هما مبدأ صلاحية البت في الصلاحية" ومبدأ إمكانية فصل شرط التحكيم أو استقلاله ، وتعنى "صلاحية البت في الصلاحية" أنه يجوز لهيئة التحكيم أن تبت باستقلالية في مسألة ما إن كانت مختصة ، بما في ذلك البت في أي اعتراضات تتعلق بوضوح اتفاق التحكيم أو بصحته، دون أن يتعين عليها أن تلجأ إلى محكمة ،

وتعني إمكانية فصل شرط التحكيم أنه يجب أن يعامل بوصفه اتفاقا مستقلا عن شروط العقد الأخرى. ونتيجة لذلك فإن أي قرار من هيئة التحكيم باعتبار العقد لاغيًا وباطلاً لا يترتب عليه بحكم القانون بطلان شرط التحكيم. وتقضي الأحكام التفصيلية الواردة في الفقرة (٢) بأن تقدم أي اعتراضات تتعلق باختصاص المحكمين في أقرب وقت ممكن.

٢٦- وصلاحية هيئة التحكيم للبت في اختصاصها (أي البت في أساس ومضمون ومدى ولايتها وسلطتها) تخضع بالطبع لرقابة المحاكم. وحيثما تقرر هيئة التحكيم كمسألة أولية ، أنها مختصة ، تسمح المادة ١٦(٣) بإعادة النظر الفورية من جانب المحكمة من أجل تفادي إهدار الوقت والمال بيد أنه أضيفت ثلاثة ضمانات إجرائية بغية الحد من احتمال أساليب المماطلة وتأثيرها ، وهي : قصر الفترةالزمنية التي يجوز فيها اللجوء إلى المحكمة (٣٠ يومًا) ، وعدم قابلية قرار المحكمة للاستئناف . وتمتع هيئة التحكيم بسلطة استنسابية لمواصلة الإجراءات وإصدار قرار تحكيم بينما تكون المسألة قيد النظر أمام المحكمة. وفي الحالات التي تقرر فيها هيئة التحكيم أن تجمع بين بتها في الاختصاص وإصدار قرار تحكيمي بناء على وقائع القضية، تتاح إمكانية إجراء مراجعة قضائية لمسألة الاختصاص ، وذلك في إطار دعوى للإلغاء بموجب المادة ٣٤ أو في إطار إجراءات إنفاذ بمقتضى في المادة ٣٦.

ب- صلاحية الأمر باتخاذ التدابير المؤقتة والأوامر الأولية

٢٧- اعتمدت اللجنة الفصل الرابع ألف بشأن التدابير المؤقتة والأوامر الأولية في عام ٢٠٠٦ . وهو يحل محل المادة ١٧ من صيغة عام ١٩٨٥ الأصلية للقانون النموذجي . ويقدم الباب ١ تعريفًا عامًا للتدابير المؤقتة ويحدد شروط الموافقة على الأمر بهذه التدابير.

ويتمثل ابتكار هام يتضمنه التنقيح في إنشاء نظام (في الباب ٤) للاعتراف بالتدابير المؤقتة ونفاذها ، مصاغ ، حسب الاقتضاء ، على غرار نظام الاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها بموجب المادتين ٣٥ و ٣٦ من القانون النموذجي.

٢٨- ويتناول الباب ٢ من الفصل الرابع ألف تقديم الأوامر الأولية وشروط منحها . وتوفر الأوامر الأولية وسيلة للحفاظ على الوضع القائم إلى أن تصدر هيئة التحكيم تدبيرًا مؤقتًا يعتمد الأمر الأولي او يعدله. وتنص المادة ١٧ باء (١) على أنه " ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، يجوز لأحد الطرفين أن يقدم ، دون إشعار أي طرف آخر ، طلبا لاستصدار تدبير مؤقت مع طلب لاستصدار أمر أولي يوعز لأحد الطرفين بألا يحبط الغرض من التدبير المؤقت المطلوب" . وتسمح المادة ١٧ ب (٢) لهيئة التحكيم بأن تصدر أمرًا أوليًا إذا كانت " تعتبر أن الإفصاح المسبق عن طلب التدبير المؤقت للطرف المستهدف بالتدبير ينطوي على احتمال إحباط الغرض من ذلك التدبير ". وتحتوي المادة ١٧ جيم على ضمانات صيغت بعناية للطرف الذي يوجه ضده الأمر الأولي ، مثل الإشعار الفوري بطلب إصدار الأمر الأولي ، وبالأمر الأولي نفسه (إن وجد) ، وإتاحة الفرصة لذلك الطرف لعرض قضيته "في أقرب وقت ممكن عمليًا" . والمدة القصوى للأمر الأولي هي ، على أية حال ، عشرون يومًا ، وفي حين أنه ملزم للطرفين إلا أنه غير قابل للإنفاذ من جانب محكمة ولا يشكل قرارًا تحكيميًا . ويستخدم مصطلح "الأمر الأولي" لتأكيد طابعة المحدود.

٢٩- ويبين الباب ٣ القواعد التي تسري على الأوامر الأولية وعلى التدابير المؤقتة على السواء.

٣٠- ويشمل الباب ٥ المادة ١٧ ياء بشأن التدابير المؤقتة التي تأمر بها المحاكم دعما للتحكيم. وتنص هذه المادة على أن " تتمتع المحكمة بصلاحية إصدار تدابير مؤقتة لأغراض إجراءات التحكيم تماثل تلك التي تتمتع بها لأغراض الإجراءات القضائية بصرف النظر عما إذ كانت تجري في إقليم هذه الدولة ". وقد أضيفت هذه المادة في عام ٢٠٠٦ لكي لا يكون هناك مجال للشك في أن وجود اتفاق التحكيم لا ينال من صلاحيات المحكمة المختصة لإصدار التدابير المؤقتة وأن للطرف في مثل ذلك الاتفاق التحكيمي حرية أن يتقدم إلى المحكمة بطلب أن تأمر بتدابير مؤقتة.

٥- سير إجراءات التحكيم

٣١- يوفر الفصل الخامس الإطار القانوني لتسيير إجراءات التحكيم تسييرًا عادلاً وفعالاً .وتعبر المادة ١٨ ، التي تحدد المقتضيات الأساسية للعدالة الإجرائية ، والمادة ١٩ المتعلقة بالحقوق والصلاحيات الخاصة بتحديد قواعد الإجراءات ، عن مبادئ جوهرية للقانون النموذجي.

أ- الحقوق الإجرائية الأساسية للطرف

٣٢- تجسد المادة ١٨ مبدأي معاملة الطرفين على قدم المساواة وتهيئة الفرصة كاملة لكل منهما لعرض قضيته. ويوضح عدد من الأحكام هذين المبدأين. وعلى سبيل المثال ، تنص المادة ٢٤(١) على أنه، ما لم يتفق الطرفان على عدم عقد أية جلسات استماع لتقديم البيانات أو لتقديم الحجج الشفهية ، تعقد هيئة التحكيم تلك الجلسات في مرحلة مناسبة من الإجراءات ، إذا طلب ذلك منها أحد الطرفين. وتجدر الإشارة إلى أن المادة ٢٤ (١) لا تتعامل إلا مع الاستحقاق العام لأحد الطرفين في جلسات مرافعة شفهية (كبديل للإجراءات التي تجري على أساس الوثائق والمواد الأخرى) ولا تتعامل مع

الجوانب الإجرائية ، مثل طول جلسات الاستماع أو عددها أو توقيتها.

٣٣- ويتعلق إيضاح آخر تلك المبادئ بالبيانات التي يقدمها خبير تعينه هيئة التحكيم. فالمادة ٢٦ (٢) تقضي بأن الخبير ، بعد أن يقدم تقريره الكتابي أو الشفوي ، يشترك في جلسة مرافعة يجوز فيها للطرفين توجيه أسئلة إليه وتقديم شهود من الخبراء ليدلوا بشهاداتهم في المسائل موضوع النزاع ، إذا طلب أحد الطرفين عقد تلك الجلسات أو اعتبرت هيئة التحكيم عقدها ضروريًا. وتنص المادة ٢٤(٣) ، باعتبارها حكمًا آخر يهدف إلى ضمان الإنصاف والموضوعية والحياد ، على أن تبلغ جميع البيانات والمستندات والمعلومات الأخرى التي يقدمها أحد الطرفين إلى هيئة التحكيم إلى الطرف الآخر ، وأن يبلغ أيضا إلى الطرفين أي تقرير يضعه خبير أو أي دليل مستندي يمكن أن تعتمد عليه هيئة التحكيم في اتخاذ قرارها، ولتمكين الطرفين من حضور أي جلسة مرافعة شفهية وأي اجتماع لهيئة التحكيم لأغراض المعاينة ، يخطر الطرفان مسبقًا قبل وقت كاف (المادة ٢٤(٢)).

ب- تحديد قواعد الإجراءات

٣٤-تضمن المادة ١٩ حرية الطرفين في الاتفاق على الإجراءات التي يتعين على هيئة التحكيم اتباعها في تسيير الإجراءات ، رهنا بأحكام إلزامية قليلة بشأن الإجراءات ، وتجيز لهيئة التحكيم ، في حال عدم اتفاق الطرفين ، تسيير التحكيم بالطريقة التي تراها مناسبة . وتشمل السلطة الممنوحة لهيئة التحكيم صلاحية البت في مقبولية أي دليل وصلته بالموضوع وجدواه وأهميته.

٣٥-ولحرية الطرفين في تحديد قواعد الإجراءات أهمية خاصة في القضايا الدولية ، لأنها تتيح للطرفين اختيار القواعد أو تفصيلها وفقا

لرغباتهما واحتياجاتهما الخاصة ، ودون أن تعترض سبيلهما المفاهيم المحلية التقليدية ، وربما المتضاربة ، وبذلك ينتفي احتمال الإحباط أو المفاجأة المذكور أعلاه (انظر أعلاه ، الفقرتين ٧ و ٩) . ولحرية التقدير التكميلية التي تتمتع بها هيئة التحكيم نفس القدر من الأهمية لأنها تتيح لها تسيير الإجراءات بحسب السمات الخاصة للقضية دون أن يعترض سبيلها أي قيد قد ينشأ من القانون المحلي التقليدي ، بما في ذلك أي قاعدة محلية بشأن البيانات ، وعلاوة على ذلك فإنها تهيئ الأساس لاتخاذ المبادرة في حل أي مسألة إجرائية لا ينظمها اتفاق قانون التحكيم أو القانون النموذجي.

٣٦- وبالإضافة إلى الأحكام العامة للمادة ١٩ ، تعترف أحكام أخرى في القانون النموذجي بحرية الطرفين ، وتجيز لهيئة التحكيم ، في حال عدم اتفاقهما البت في بعض المسائل ، ومن الأمثلة ذات الأهمية العملية في القضايا الدولية المادة ٢٠ بشأن مكان التحكيم والمادة ٢٢ بشأن اللغة التي تستخدم في الإجراءات.

ج- تخلف أحد الطرفين

٣٧- يجوز مواصلة إجراءات التحكيم في غياب أحد الطرفين ، شريطة أن يكون قد وجه إليه الإخطار الواجب. وينطبق ذلك بصفة خاصة على تخلف المدعي عليه عن تقديم بيان دفاعه (المادة ٢٥(ب)). ويجوز لهيئة التحكيم أيضا أن تواصل الإجراءات في حالة تخلف أحد الطرفين عن حضور جلسة مرافعة أو عن تقديم أدلة مستندية دون إبداء سبب كاف لذلك التخلف (المادة ٢٥ج)). غير أنه إذا تخلف المدعى عن تقديم بيان إدعائه ، تكون هيئة التحكيم ملزمة بإنهاء الإجراءات (المادة ٢٥(أ)).

٣٨- وللأحكام التي تجيز لهيئة التحكيم مواصلة مهمتها حتى وإن لم يشارك أحد الطرفين أهمية عملية كبيرة. فكما تدل التجربة ، ليس

من النادر أن يكون أحد الطرفين قليل الاهتمام بالتعاون أو بتعجيل الأمور . وبالتالي فهذه الأحكام تزود التحكيم التجاري الدولي بالفاعلية اللازمة ، في حدود المقتضيات الأساسية للعدالة الإجرائية.

٦- إصدار قرارات التحكيم وإنهاء الإجراءات

أ- القواعد الواجبة التطبيق على موضوع النزاع

٣٩- تتناول المادة ٢٨ تحديد قواعد القانون الناظمة لجوهر النزاع . وبموجب الفقرة (١) ، تفصل هيئة التحكيم في النزاع وفقا لقواعد القانون التي يختارها الطرفان. وهذا الحكم هام من ناحيتين. فهو يمنح الطرفين حرية اختيار القانون الموضوعي الواجب التطبيق. وهذا أمر هام حيثما لا يعترف القانون الوطني بذلك الحق بوضوح أو بصورة تامة . وبالإضافة إلى ذلك يوسع القانون النموذجي ، بالإشارة إلى اختيار "قواعد القانون" بدلا من الإشارة إلى "القانون" نطاق الخيارات المتاحة للطرفية فيما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يتفق الطرفان على قواعد قانونية وضعها محفل دولي ويكن لم تدرج بعد في أي نظام قانوني وطني. ويمكن أيضا أن يختار الطرفان اختيارًا مباشرًا صكا مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لأي دولة طرف في تلك الاتفاقية. ووتبع سلطة هيئة التحكيم ، ومن ناحية أخرى ، سبلا أكثر تقليدية . فعندما لا يكون الطرفان قد اختارا القانون الواجب التطبيق ، تطبق هيئة التحكيم القانون (أي القانون الوطني) الذي تقرره قواعد تنازع القوانين التي ترى أنها واجبة التطبيق.

٤٠- وتعترف المادة ٢٨(٣) بأنه يجوز للطرفين أن يفوضها هيئة التحكيم الفصل في النزاع على أساس الإنصاف والحسنى أو كمحكم عادل منصف . وهذا النوع من التحكيم (حيث يجوز لهيئة التحكيم أن

تبت في النزاع على أساس المبادئ التي تعتقد أنها عادلة ، دون حاجة إلى الرجوع إلى أي متن قانوني معين (ليست في الوقت الراهن معروفة أو مستخدمة في جميع النظم القانونية . ولا يهدف القانون النموذجي إلى تنظيم هذا المجال. فهو يكتفي بلفت انتباه الطرفين إلى الحاجة إلى تقديم توضيحات في اتفاق التحكيم، وعلى وجه التحديد منح هيئة التحكيم الصلاحية . بيد أن الفقرة (٤) توضح أنه في جميع الأحوال التي يكون فيها النزاع معلقًا بعقد (بما في ذلك حالات التحكيم على أساس مراعاة الإنصاف والحسنى) يجب أن تفصل هيئة التحكيم في النزاع وفقا لشروط العقد وأن تأخذ في اعتبارها الأعراف التجارية المنطبق على المعاملة.

ب- اتخاذ قرار التحكيم وغيره من القرارات

٤١- يركز القانون النموذجي في قواعده الخاصة باتخاذ قرار التحكيم (المواد ٢٩- ٣١) ، على الحالة التي تتألف فيها هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد. وفي تلك الحالة يتخذ قرار التحكيم وأي قرار آخر بأغلبية المحكمين ، باستثناء المسائل الإجرائية ، التي يجوز أن تترك لرئيس هيئة التحكيم. ويسري مبدأ الغالبية أيضا على التوقيع على قرار التحكيم ، شريطة بيان سبب غيبة أي توقيع.

٤٢- وتنص المادة ٣١(٣) على أن يبين القرار مكان التحكيم وأنه يعتبر صادرًا في ذلك المكان. ومفعول الحكم الخاص باعتبار القرار صادرًا في مكان التحكيم هو التأكيد على أن إصدار القرار بصفة نهائية يشكل عملاً قانونيًا ، لا يتفق بالضرورة في الواقع العملي مع أي حدث فعلي واحد. ولنفس السبب الذي يمنع من أن تتم إجراءات التحكيم في المكان المسمى "مكان التحكيم" القانوني ، يجوز اتخاذ قرار التحكيم من خلال مداولات تجري في أماكن مختلفة أو عن طريق الهاتف أو عن طريق المراسلات . وعلاوة على ذلك ، لا

يتعين أن يوقع المحكمون على القرار وهو متجمعون بدنيا في نفس المكان.

٤٣-ويجب أن يصدر قرار التحكيم كتابة وأن يبين تاريخه. كما يجب أن يبين الأسباب التي بني عليها ، ما لم يكن الطرفان قد اتفاق على خلاف ذلك أو ما لم يكن القرار قد صدر " بشروط متفق عليها" (أي قرارًا تحكيميًا يسجل أحكام تسوية ودية توصل إليها الطرفان). ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن القانون النموذجي لا يشترط إثباى "الآراء المخالفة" ولا يحظره.

٧- الطعن في قرار التحكيم

٤٤- يشكل التفاوت الموجود في القوانين الوطنية فيما يتعلق بأنواع الطعن في قرار التحكيم المتاحة للأطراف صعوبة كبرة في المواءمة بين تشريعات التحكيم الدولي . وبعض قوانين التحكيم التي عفا عليها الزمن يوفر من خلال إقامة أنظمة متوازنة للطعن في قرارات التحكيم أو في قرارات المحاكم ، أنواع مختلفة من سبل الطعن ، وفترات زمنية مختلفة (وكثيرًا ما تكون طويلة) لممارسة الطعن ، وقوائم طويلة من الأسباب التي يمكن أن يستند إليها الطعن. ويحسن القانون النموذجي هذه الحال (التي تسبب قلقًا كبيرًا لمن يشاركون في التحكيم التجاري الدولي) تحسينًا كبيرًا ، حيث يوفر أسسًا موحدة يمكن أن يستند إليها (ويحدد فترات زمنية واضحة يمكن خلالها) الطعن في قرار التحكيم.

أ- طلب الإلغاء كطريقة وحيدة للطعن

٤٥- أول إجراءات التحسين هو السماح بنوع واحد فقط من أنواع الطعن، باستبعاد أي نوع آخر من أنواع الطعن ينص عليه القانون الإجرائي للدولة المعنية. فالمادة ٣٤(١) تنص على أن السبيل الوحيد المتاح للطعن في قرار التحكيم هو التقدم بطلب إلغاء.

ويجب أن يقدم الطلب في غضون ثلاثة أشهر من تسلم قرار التحكيم (المادة ٣٤(٣)). وفي تنظيم "الطعن" (أي الوسيلة التي يجوز للطرف "الهجوم" الفعلي من خلالها على القرار). لا تمنع المادة ٣٤ الطرف من التماس رقابة المحكمة على سبيل الدفاع في إجراءات الإنفاذ (المادتان ٣٥ و ٣٦). بيد أنه لا يحظر على الطرف أن يقدم استئنافًا إلى هيئة تحكيم من الدرجة الثانية إذا كان الطرفان قد اتفقا على هذه الإمكانية (كما هو شائع في انواع معينة من أنواع الاتجار بالسلع الأساسية).

ب- أسباب الإلغاء

٤٦- كتدبير آخر من تدابير التحسين ، يحتوي القانون النموذجي على قائمة حصرية بالأسباب التي يجوز إلغاء قرار التحكيم استنادًا إليها. وهذه القائمة مطابقة من حيث الجوهر للقائمة الواردة في المادة ٣٦(١) ، المقتبسة من المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك . والأسباب المنصوص عليها في المادة ٣٤(٢) مبينة في فئتين . فالأسباب التي يجب أن يبرهن عليها أحد الطرفين هي التالية: عدم أهلية الطرفين لإبرام اتفاق التخكيم ، عدم وجود اتفاق تحكيم صحيح ، عدم إخطار طرف بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو عدم استطاعة طرف عرض قضيته ، أي أن قرار التحكيم يتناول مسائل لا يشملها العرض على التحكيم ، أن تشكيل هيئة التحكيم أو تسيير إجراءات التحكيم مخالف لاتفاق الطرفين الفعلي أو في حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق ، مخالف للقانون النموذجي. والأسباب التي يجوز للمحكمة أن تنظر فيها من تلقاء نفسها هي التالية : عدم قابلية موضوع النزاع للتحكيم ، أو مخالفة السياسة العامة (وينبغي أن تفهم المخالفة على أنها الخروج الجسيم على المفاهيم الأساسية للعدالة الإجرائية).

٤٧-والنهج الذي في إطاره تكون أسباب إلغاء قرار التحكيم بموجب القانون النموجي موازية لأسباب رفض الاعتراف بقرار التحكيم وإنفاذه بموجب المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك يذكر بالنهج المتبع في الاتفاقية الأوربية للتحكيم التجاري الدولي (جنيف ، ١٩٦١). فبموجب المادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة لا يشكل قرار محكمة أجنبية أن تلغي قرار تحكيم لسبب غير الأسباب المذكورة في المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك سببا لرفض الإنفاذ. ويمضي القانون النموذجي خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه بتقييد أسباب الإلغاء تقييدًا مباشرًا.

٤٨-ورغم أن أسباب الإلغاء كما هي مبينة في المادة ٣٤(٢) تكاد أن تكون مطابقة لأسباب رفض الاعتراف أو التنفيذ كما هي مبينة في المادة ٣٦(١) ينبغي ملاحظة فارق عملي ، فطلب الإلغاء بموجب المادة ٣٤(٢) لا يجوز أن يقدم إلا إلى محكمة في الدولة التي صدر فيها القرار ، في حين أن طلب الإنفاذ يمكن أن يقدم إلى محكمة في أي دولة . ولهذا السبب يمكن أن تكون الأسباب المتعلقة بالسياسة العامة وبعدم القابلية للتحكيم مختلفة في المضمون عن القانون الذي تطبقه المحكمة (في دولة الإلغاء أو في دولة الإنفاذ).

٨- الاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها

٤٩-يتناول الفصل الثامن والأخير من القانون النموذجي الاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها . ويتجلى في أحكامه القرار المبدئي الهام القاضي بأن تنطبق نفس القواعد على قرارات التحكيم سواء صدرت القرارات في بلد الإنفاذ أو في الخارج. وبأن تتبع تلك القواعد اتفاقية نيويورك عن كثب.

أ- نحو معاملة موحدة لجميع قرارات التحكيم بغض النظر عن بلد المنشأ

٥٠- عن طريق معاملة قرارات التحكيم الصادرة في التحكيم الدولي بطريقة موحدة بغض النظر عن المكان الذي صدرت فيه ، يميز القانون النموذجي بين قرارات التحكيم "الدولية" و "غير الدولية" ، بدلا من الاعتماد على التمييز التقليدي بين قرارات التحكيم "الأجنبية" و "المحلية". ويستند هذا الاتجاه الجديد إلى أسباب موضوعية ، بدلا من الاستناد إلى الحدود الإقليمية ، التي هي غير ملائمة بالنظر إلى محدودية أهمية مكان التحكيم في القضايا الدولية. فكثيرًا ما يتم اختيار مكان التحكيم لأسباب تتعلق بملاءمته لطرفي النزاع ، وقد لا يكون للنزاع صلة بالدولة التي يجرى فيها التحكيم قانونًا أو تكون هذه الصلة ضئيلة. وبالتالي فإن الاعتراف بقرارات التحكيم "الدولية" وإنفاذها ، سواء أكانت أجنبية" أم "محلية" ، ينبغي أن يخضع لنفس الأحكام.

٥١- ويصوغ قواعد الاعتراف والإنفاذ على غرار الأحكام ذات الصلة من اتفاقية نيويورك ، يكمل القانون النموذجي نظام الاعتراف والتنفيذ الذي أوجدته تلك الاتفاقية الناجحة ، دون أن يتضارب معه.

ب- الشروط الإجرائية للاعتراف والتنفيذ

٥٢- بموجب المادة ٣٥(١) ، يجب أن يعترف بأي قرار تحكيم ، بصرف النظر عن البلد الذي صدر فيه باعتباره ملزمًا وقابلا للإنفاذ، رهنا بأحكام المادة ٣٥(٢) والمادة ٣٦(تبين أحكام المادة الأخيرة الأسباب التي يجوز على أساسها رفض الاعتراف أو الإنفاذ). واستنادًا إلى الاعتبار المذكور أعلاه والمتعلق بمحدودية أهمية مكان التحكيم في القضايا الدولية وإلى الرغبة في التغلب على القيود الإقليمية ، لم تدرج المعاملة بالمثل كشرط للاعتراف والإنفاذ.

٥٣-ولا يضع القانون النموذجي التفاصيل الإجرائية للاعتراف والتنفيذ، التي يتركها للقوانين والممارسات الإجرائية الوطنية. ويكتفي القانون النموذجي بوضع شروط معينة للحصول على الإنفاذ بموجب المادة ٣٥(٢) . وقد عدل القانون النموذجي في عام ٢٠٠٦ بغية تخفيف المتطلبات الشكلية ومراعاة التعديل الذي أدخل على المادة ٧ المتعلقة بشكل اتفاق التحكيم. ولم يعد إبراز نسخة من اتفاق التحكيم مطلوبا بموجب المادة ٣٥(٢).

ج- أسباب رفض الاعتراف أو الإنفاذ

٥٤-رغم أن الأسباب التي يجوز أن يرفض على أساسها الاعتراف أو التنفيذ بمقتضى القانون النموذجي مطابقة لتلك المذكورة ف بالمادة الخامسة من اتفاقية نيويورك ، فإن الأسباب المبينة في القانون النموذجي تنطبق لا على قرارات التحكيم الأجنبية وحدها بل على جميع قرارات التحكيم التي تصدر في مجال انطباق النص التشريع الذي يسن القانون النموذجي . وعمومًا ، اعتبار من المستصوب ، حرصا على الاتساق ، أي يعتمد نفس النهج والصيغة المتبعان في هذه الاتفاقية الهامة. بيد أن السبب الأول على القائمة الواردة في اتفاقية نيويورك (والذي مفاده أنه يجوز رفض الاعتراف والتنفيذ في حال أن طرفي اتفاق التحكيم "كانا" ، بمقتضى القانون المنطبق عليهما ، في حالة من حالات انعدام الأهلية") تم تعديله لأنه اعتبر محتويا على قاعدة غير مكتملة ، ويمكن أن تكون مضللة ، بشأن تنازع القوانين.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن القانون النموذجي من أمانة الأونسيترال على العنوان التالي:

UNCITRAL secretariat
Vienna International Centre
P.O. Box 500
1400 Vienna, Austria
الهاتف: (+43-1) 26060-4060
عنوان الانترنت: (+43-1) 26060-5813
البريد الالكتروني: uncitral@ uncitral.org

الجزء الثالث

توصية بشأن تفسير الفقرة (٢) من المادة الثانية والفقرة (١) من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها ، المبرمة في نيويورك ، في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٥٨ ، اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في ٧ تموز / يوليه ٢٠٠٦ أثناء دورتها التاسعة والثلاثين

إن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦ ، الذي أنشئت به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بهدف تعزيز التنسيق والتوحيد التدريجيين لقانون التجارة الدولية بوسائل منها ترويج السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاتساق في تفسير وتطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين الموحدة في ميدان قانون التجارة الدولية.

وإذ تدرك أن اللجنة تضم ممثلين عن مختلف النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية في العالم ، إلى جانب مختلف مستويات التنمية.

وإذ تستذكر قرارات الجمعية العامة المتعاقبة التي أكدت مجددًا الولاية المسندة إلى اللجنة بصفتها الهيئة القانونية الأساسية ،داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي ، التي تتولى تنسيق الأنشطة القانونية في هذا الميدان.

واقتناعًا منها بأن الاعتماد الواسع النطاق لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها ، المبرمة في نيويورك في ١٠ حزيران / يونيه

١٩٥٨[1]، كان إنجازًا هامًا في تعزيز سيادة القانون ، ولا سيما في ميدان التجارة الدولية.

وإذ تستذكر أن مؤتمر المفوضين الذي أعد الاتفاقية ، وفتح باب التوقيع عليها اعتمد قرار ينص في جملة أمور على أن المؤتمر يرى أن من شأن زيادة توحيد القوانين الوطنية المتعلقة بالتحكيم أن تعزز ما للتحكيم من فاعلية في تسوية منازعات القانون الخاص".

وإذ تضع في اعتبارها التفسيرات المختلفة لاشتراطات الشكل التي تنص عليها الاتفاقية والناجمة جزئيًا عن الاختلافات في التعبير بين نصوص الاتفاقية الخمسة المتساوية في الحجية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الفقرة (١) من المادة السابعة من الاتفاقية التي كان من بين أغراضها التمكين من إنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية إلى أقصى مدى ممكن ، وخصوصا من خلال الاعتراف بحق أي طرف ذي مصلحة في أن يستفيد من قانون أو معاهدات البلد الذي يُلتمس فيه الاعتماد على قرار التحكيم ، بما في ذلك البلد الذي يوفر فيه ذلك القانون أو توفر فيه تلك المعاهدات نظامًا أكثر مؤاتاة من الاتفاقية.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار استخدام التجارة الالكترونية على نطاق واسع.

وإذ تأخذ في اعتبارها الصكوك القانونية الدولية ، مثل قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لسنة ١٩٨٥[2] بصيغته المنقحة لاحقا، خاصة فيما يتعلق بالمادة ٧[3] وقانون الأونسيترال النموذجي

---

[1]) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٣٣ ، الرقن ٤٧٣٩.

[2]) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١٧ (A/40/17) ، المرفق الأول، ومنشور الأمم المتحدة رقم المبيع A.95.V.18

[3]) المرجع نفسه : الدورة الحادية والستون ، الملحق رقم ١٧ (A/61/17) المرفق الأول.

بشأن التجارة الالكترونية [١] وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية[٢] واتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الالكترونية في العقود الدولية[٣].

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا سن تشريعات داخلية ، وكذلك سوابق قضائية، أكثر مؤاتاه من الاتفاقية فيما يتعلق باشتراط الشكل الذي يحكم اتفاقات التحكيم وإجراءات التحكيم وإنفاذ قرارات التحكيم.

وإذ ترى أنه ينبغي لدى تفسير الاتفاقية مراعاة الحاجة إلى تشجيع الاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها.

١- توصي بأن تطبق الفقرة (٢) من المادة الثانية من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها ، التي أبرمت في نيويورك في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٥٨، مع إدراك الحالات المذكورة فيها ليست حصرية.

٢- توصي بأن تطبق الفقرة (١) من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها ، التي أبرمت في نيويورك في ١٠ حزيران / يونيه ١٩٥٨ ، كما يتسنى لأي طرف ذي مصلحة أن يستفيد مما قد يتمتع به ، بمقتضى قانون أو معاهدات البلد الذي يُلتمس فيه الاعتماد على اتفاق التحكيم من حقوق في التماس الاعتراف بصحة ذلك الاتفاق.

---

[1]) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والخمسون ، الملحق رقم ١٧ (A/5/17) ، المرفق الأول ، ومنشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.99.V.4 الذي يحتوي أيضا على مادة ٥ مكرراً إضافية ، اعتمدت في عام ١٩٩٨، ودليل الاشتراع المصاحب للقانون النموذجي.

[2]) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والخمسون ، الملحق رقم ١٧ والتصويب (Corr.3, A/56/17) ، المرفق لثاني، ومنشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.02.A.8 الذي يحتوي أيضًا على دليل الاشتراع المصاحب للقانون النموذجي.

[3]) مرفق قرار الجمعية العامة ٦٠/ ٢١.

Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy
(the "Rules")

(As Approved by ICANN on October 24, 1999)

Administrative proceedings for the resolution of disputes under the Uniform Dispute Resolution Policy adopted by ICANN shall be governed by these Rules and also the Supplemental Rules of the Provider administering the proceedings, as posted on its web site.

1. Definitions

In these Rules:

Complainant means the party initiating a complaint concerning a domain-name registration.

ICANN refers to the Internet Corporation for Assigned Names and Numbers.

Mutual Jurisdiction means a court jurisdiction at the location of either (a) the principal office of the Registrar (provided the domain-name holder has submitted in its Registration Agreement to that jurisdiction for court adjudication of disputes concerning or arising from the use of the domain name) or (b) the domain-name holder's address as shown for the registration of the domain name in Registrar's Whois database at the time the complaint is submitted to the Provider.

Panel means an administrative panel appointed by a Provider to decide a complaint concerning a domain-name registration.

Panelist means an individual appointed by a Provider to be a member of a Panel.

Party means a Complainant or a Respondent.

Policy means the Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy that is incorporated by reference and made a part of the Registration Agreement.

Provider means a dispute-resolution service provider approved by ICANN. A list of such Providers appears at www.icann.org/udrp/approved-providers.htm.

Registrar means the entity with which the Respondent has registered a domain name that is the subject of a complaint.

Registration Agreement means the agreement between a Registrar and a domain-name holder.

Respondent means the holder of a domain-name registration against which a complaint is initiated.

Reverse Domain Name Hijacking means using the Policy in bad faith to attempt to deprive a registered domain-name holder of a domain name.

Supplemental Rules means the rules adopted by the Provider administering a proceeding to supplement these Rules. Supplemental Rules shall not be inconsistent with the Policy or these Rules and shall cover such topics as fees, word and page limits and guidelines, the means for communicating with the Provider and the Panel, and the form of cover sheets.

2. Communications

(a) When forwarding a complaint to the Respondent, it shall be the Provider's responsibility to employ reasonably available means calculated to achieve actual notice to Respondent. Achieving actual notice, or employing the following measures to do so, shall discharge this responsibility:

(i) sending the complaint to all postal-mail and facsimile addresses (A) shown in the domain name's registration data in Registrar's Whois database for the registered domain-name holder, the technical contact, and the administrative contact and (B) supplied by Registrar to the Provider for the registration's billing contact; and

(ii) sending the complaint in electronic form (including annexes to the extent available in that form) by e-mail to:

(A) the e-mail addresses for those technical, administrative, and billing contacts;

(B) postmaster@<the contested domain name>; and

(C) if the domain name (or "www." followed by the domain name) resolves to an active web page (other than a generic page the Provider concludes is maintained by a registrar or ISP for parking domain-names registered by multiple domain-name holders), any e-mail address shown or e-mail links on that web page; and

(iii) sending the complaint to any address the Respondent has notified the Provider it prefers and, to the extent practicable, to all other addresses provided to the Provider by Complainant under Paragraph 3(b)(v).

(b) Except as provided in Paragraph 2(a), any written communication to Complainant or Respondent provided for under these Rules shall be made by the preferred means stated by the Complainant or Respondent, respectively (see Paragraphs 3(b)(iii) and 5(b)(iii)), or in the absence of such specification

(i) by telecopy or facsimile transmission, with a confirmation of transmission; or

(ii) by postal or courier service, postage pre-paid and return receipt requested; or

(iii) electronically via the Internet, provided a record of its transmission is available.

(c) Any communication to the Provider or the Panel shall be made by the means and in the manner (including number of copies) stated in the Provider's Supplemental Rules.

(d) Communications shall be made in the language prescribed in Paragraph 11. E-mail communications should, if practicable, be sent in plaintext.

(e) Either Party may update its contact details by notifying the Provider and the Registrar.

(f) Except as otherwise provided in these Rules, or decided by a Panel, all communications provided for under these Rules shall be deemed to have been made:

(i) if delivered by telecopy or facsimile transmission, on the date shown on the confirmation of transmission; or

(ii) if by postal or courier service, on the date marked on the receipt; or

(iii) if via the Internet, on the date that the communication was transmitted, provided that the date of transmission is verifiable.

(g) Except as otherwise provided in these Rules, all time periods calculated under these Rules to begin when a communication is made shall begin to run on the earliest date that the communication is deemed to have been made in accordance with Paragraph 2(f).

(h) Any communication by

(i) a Panel to any Party shall be copied to the Provider and to the other Party;

(ii) the Provider to any Party shall be copied to the other Party; and

(iii) a Party shall be copied to the other Party, the Panel and the Provider, as the case may be.

(i) It shall be the responsibility of the sender to retain records of the fact and circumstances of sending, which shall be available for inspection by affected parties and for reporting purposes.

(j) In the event a Party sending a communication receives notification of non-delivery of the communication, the Party shall promptly notify the Panel (or, if no Panel is yet appointed, the Provider) of the circumstances of the notification. Further proceedings concerning the communication and any response shall be as directed by the Panel (or the Provider).

3. The Complaint

(a) Any person or entity may initiate an administrative proceeding by submitting a complaint in accordance with the Policy and these Rules to any Provider approved by ICANN. (Due to capacity constraints or for other reasons, a Provider's ability to accept complaints may be suspended at times. In that event, the Provider shall refuse the submission. The person or entity may submit the complaint to another Provider.)

(b) The complaint shall be submitted in hard copy and (except to the extent not available for annexes) in electronic form and shall:

(i) Request that the complaint be submitted for decision in accordance with the Policy and these Rules;

(ii) Provide the name, postal and e-mail addresses, and the telephone and telefax numbers of the Complainant and of any representative authorized to act for the Complainant in the administrative proceeding;

(iii) Specify a preferred method for communications directed to the Complainant in the administrative proceeding (including person to be contacted, medium, and address information) for each of (A) electronic-only material and (B) material including hard copy;

(iv) Designate whether Complainant elects to have the dispute decided by a single-member or a three-member Panel and, in the event Complainant elects a three-member Panel, provide the names and contact details of three candidates to serve as one of the Panelists (these candidates may be drawn from any ICANN-approved Provider's list of panelists);

(v) Provide the name of the Respondent (domain-name holder) and all information (including any postal and e-mail addresses and telephone and telefax numbers) known to Complainant regarding how to contact Respondent or any representative of Respondent, including contact information based on pre-complaint dealings, in sufficient detail to allow the Provider to send the complaint as described in Paragraph 2(a);

(vi) Specify the domain name(s) that is/are the subject of the complaint;

(vii) Identify the Registrar(s) with whom the domain name(s) is/are registered at the time the complaint is filed;

(viii) Specify the trademark(s) or service mark(s) on which the complaint is based and, for each mark, describe the goods or services, if any, with which the mark is used (Complainant may also separately describe other goods and services with which it intends, at the time the complaint is submitted, to use the mark in the future.);

(ix) Describe, in accordance with the Policy, the grounds on which the complaint is made including, in particular,

(1) the manner in which the domain name(s) is/are identical or confusingly similar to a trademark or service mark in which the Complainant has rights; and

(2) why the Respondent (domain-name holder) should be considered as having no rights or legitimate interests in respect of the domain name(s) that is/are the subject of the complaint; and

(3) why the domain name(s) should be considered as having been registered and being used in bad faith

(The description should, for elements (2) and (3), discuss any aspects of Paragraphs 4(b) and 4(c) of the Policy that are applicable. The description shall comply with any word or page limit set forth in the Provider's Supplemental Rules.);

(x) Specify, in accordance with the Policy, the remedies sought;

(xi) Identify any other legal proceedings that have been commenced or terminated in connection with or relating to any of the domain name(s) that are the subject of the complaint;

(xii) State that a copy of the complaint, together with the cover sheet as prescribed by the Provider's Supplemental Rules, has been sent or transmitted to the Respondent (domain-name holder), in accordance with Paragraph 2(b);

(xiii) State that Complainant will submit, with respect to any challenges to a decision in the administrative proceeding canceling or transferring the domain name, to the jurisdiction of the courts in at least one specified Mutual Jurisdiction;

(xiv) Conclude with the following statement followed by the signature of the Complainant or its authorized representative:

"Complainant agrees that its claims and remedies concerning the registration of the domain name, the dispute, or the dispute's resolution shall be solely against the domain-name holder and waives all such claims and remedies against (a) the dispute-resolution provider and panelists, except in the case of deliberate wrongdoing, (b) the registrar, (c) the registry administrator, and (d) the Internet Corporation for Assigned Names and Numbers, as well as their directors, officers, employees, and agents."

"Complainant certifies that the information contained in this Complaint is to the best of Complainant's knowledge complete and accurate, that this Complaint is not being presented for any improper purpose, such as to harass, and that the assertions in this Complaint are warranted under these Rules and under applicable law, as it now exists or as it may be extended by a good-faith and reasonable argument."; and

(xv) Annex any documentary or other evidence, including a copy of the Policy applicable to the domain name(s) in dispute and any trademark or service mark registration upon which the complaint relies, together with a schedule indexing such evidence.

(c) The complaint may relate to more than one domain name, provided that the domain names are registered by the same domain-name holder.

4. Notification of Complaint

(a) The Provider shall review the complaint for administrative compliance with the Policy and these Rules and, if in compliance, shall forward the complaint (together with the explanatory cover sheet prescribed by the Provider's Supplemental Rules) to the Respondent, in the manner prescribed by Paragraph 2(a), within three (3) calendar days following receipt of the fees to be paid by the Complainant in accordance with Paragraph 19.

(b) If the Provider finds the complaint to be administratively deficient, it shall promptly notify the Complainant and the Respondent of the nature of the deficiencies identified. The Complainant shall have five (5) calendar days within which to correct any such deficiencies, after which the administrative proceeding will be deemed withdrawn without prejudice to submission of a different complaint by Complainant.

(c) The date of commencement of the administrative proceeding shall be the date on which the Provider completes its responsibilities under Paragraph 2(a) in connection with forwarding the Complaint to the Respondent.

(d) The Provider shall immediately notify the Complainant, the Respondent, the concerned Registrar(s), and ICANN of the date of commencement of the administrative proceeding.

5. The Response

(a) Within twenty (20) days of the date of commencement of the administrative proceeding the Respondent shall submit a response to the Provider.

(b) The response shall be submitted in hard copy and (except to the extent not available for annexes) in electronic form and shall:

(i) Respond specifically to the statements and allegations contained in the complaint and include any and all bases for the Respondent (domain-name holder) to retain registration and use of the disputed domain name (This portion of the response shall comply with any word or page limit set forth in the Provider's Supplemental Rules.);

(ii) Provide the name, postal and e-mail addresses, and the telephone and telefax numbers of the Respondent (domain-name holder) and of any representative authorized to act for the Respondent in the administrative proceeding;

(iii) Specify a preferred method for communications directed to the Respondent in the administrative proceeding (including person to be contacted, medium, and address information) for each of (A) electronic-only material and (B) material including hard copy;

(iv) If Complainant has elected a single-member panel in the Complaint (see Paragraph 3(b)(iv)), state whether Respondent elects instead to have the dispute decided by a three-member panel;

(v) If either Complainant or Respondent elects a three-member Panel, provide the names and contact details of three candidates to serve as one of the Panelists (these candidates may be drawn from any ICANN-approved Provider's list of panelists);

(vi) Identify any other legal proceedings that have been commenced or terminated in connection with or relating to any of the domain name(s) that are the subject of the complaint;

(vii) State that a copy of the response has been sent or transmitted to the Complainant, in accordance with Paragraph 2(b); and

(viii) Conclude with the following statement followed by the signature of the Respondent or its authorized representative:

"Respondent certifies that the information contained in this Response is to the best of Respondent's knowledge complete and accurate, that this Response is not being presented for any improper purpose, such as to harass, and that the assertions in this Response are warranted under these Rules and under applicable law, as it now exists or as it may be extended by a good-faith and reasonable argument."; and

(ix) Annex any documentary or other evidence upon which the Respondent relies, together with a schedule indexing such documents.

(c) If Complainant has elected to have the dispute decided by a single-member Panel and Respondent elects a three-member Panel, Respondent shall be required to pay one-half of the applicable fee for a three-member Panel as set forth in the Provider's Supplemental Rules. This payment shall be made together with the submission of the response to the Provider. In the event that the required payment is not made, the dispute shall be decided by a single-member Panel.

(d) At the request of the Respondent, the Provider may, in exceptional cases, extend the period of time for the filing of the response. The period may also be extended by written stipulation between the Parties, provided the stipulation is approved by the Provider.

(e) If a Respondent does not submit a response, in the absence of exceptional circumstances, the Panel shall decide the dispute based upon the complaint.

6. Appointment of the Panel and Timing of Decision

(a) Each Provider shall maintain and publish a publicly available list of panelists and their qualifications.

(b) If neither the Complainant nor the Respondent has elected a three-member Panel (Paragraphs 3(b)(iv) and 5(b)(iv)), the Provider shall appoint, within five (5) calendar days following receipt of the response by the Provider, or the lapse of the time period for the submission thereof, a single Panelist from its list of panelists. The fees for a single-member Panel shall be paid entirely by the Complainant.

(c) If either the Complainant or the Respondent elects to have the dispute decided by a three-member Panel, the Provider shall appoint three Panelists in accordance with the procedures identified in Paragraph 6(e). The fees for a three-member Panel shall be paid in their entirety by the Complainant, except where the election for a three-member Panel was made by the Respondent, in which case the applicable fees shall be shared equally between the Parties.

(d) Unless it has already elected a three-member Panel, the Complainant shall submit to the Provider, within five (5) calendar days of communication of a response in which the Respondent elects a three-member Panel, the names and contact details of three candidates to serve as one of the Panelists. These candidates may be drawn from any ICANN-approved Provider's list of panelists.

(e) In the event that either the Complainant or the Respondent elects a three-member Panel, the Provider shall endeavor to appoint one Panelist from the list of candidates provided by each of the Complainant and the Respondent. In the event the Provider is unable within five (5) calendar days to secure the appointment of a Panelist on its customary terms from either Party's list of candidates, the Provider shall make that appointment from its list of panelists. The third Panelist shall be appointed by the Provider from a list of five candidates submitted by the Provider to the Parties, the Provider's selection from among the five being made in a manner that reasonably balances the preferences of both Parties, as they may specify to the Provider within five (5) calendar days of the Provider's submission of the five-candidate list to the Parties.

(f) Once the entire Panel is appointed, the Provider shall notify the Parties of the Panelists appointed and the date by which, absent exceptional circumstances, the Panel shall forward its decision on the complaint to the Provider.

7. Impartiality and Independence

A Panelist shall be impartial and independent and shall have, before accepting appointment, disclosed to the Provider any circumstances giving rise to justifiable doubt as to the Panelist's impartiality or independence. If, at any stage during the administrative proceeding, new circumstances arise that could give rise to justifiable doubt as to the impartiality or independence of the

Panelist, that Panelist shall promptly disclose such circumstances to the Provider. In such event, the Provider shall have the discretion to appoint a substitute Panelist.

8. Communication Between Parties and the Panel

No Party or anyone acting on its behalf may have any unilateral communication with the Panel. All communications between a Party and the Panel or the Provider shall be made to a case administrator appointed by the Provider in the manner prescribed in the Provider's Supplemental Rules.

9. Transmission of the File to the Panel

The Provider shall forward the file to the Panel as soon as the Panelist is appointed in the case of a Panel consisting of a single member, or as soon as the last Panelist is appointed in the case of a three-member Panel.

10. General Powers of the Panel

(a) The Panel shall conduct the administrative proceeding in such manner as it considers appropriate in accordance with the Policy and these Rules.

(b) In all cases, the Panel shall ensure that the Parties are treated with equality and that each Party is given a fair opportunity to present its case.

(c) The Panel shall ensure that the administrative proceeding takes place with due expedition. It may, at the request of a Party or on its own motion, extend, in exceptional cases, a period of time fixed by these Rules or by the Panel.

(d) The Panel shall determine the admissibility, relevance, materiality and weight of the evidence.

(e) A Panel shall decide a request by a Party to consolidate multiple domain name disputes in accordance with the Policy and these Rules.

11. Language of Proceedings

(a) Unless otherwise agreed by the Parties, or specified otherwise in the Registration Agreement, the language of the administrative proceeding shall be the language of the Registration Agreement, subject to the authority of the Panel to determine otherwise, having regard to the circumstances of the administrative proceeding.

(b) The Panel may order that any documents submitted in languages other than the language of the administrative proceeding be accompanied by a translation in whole or in part into the language of the administrative proceeding.

12. Further Statements

In addition to the complaint and the response, the Panel may request, in its sole discretion, further statements or documents from either of the Parties.

13. In-Person Hearings

There shall be no in-person hearings (including hearings by teleconference, videoconference, and web conference), unless the Panel determines, in its sole discretion and as an exceptional matter, that such a hearing is necessary for deciding the complaint.

14. Default

(a) In the event that a Party, in the absence of exceptional circumstances, does not comply with any of the time periods established by these Rules or the Panel, the Panel shall proceed to a decision on the complaint.

(b) If a Party, in the absence of exceptional circumstances, does not comply with any provision of, or requirement under, these Rules or any request from the Panel, the Panel shall draw such inferences therefrom as it considers appropriate.

15. Panel Decisions

(a) A Panel shall decide a complaint on the basis of the statements and documents submitted and in accordance with the Policy, these Rules and any rules and principles of law that it deems applicable.

(b) In the absence of exceptional circumstances, the Panel shall forward its decision on the complaint to the Provider within fourteen (14) days of its appointment pursuant to Paragraph 6.

(c) In the case of a three-member Panel, the Panel's decision shall be made by a majority.

(d) The Panel's decision shall be in writing, provide the reasons on which it is based, indicate the date on which it was rendered and identify the name(s) of the Panelist(s).

(e) Panel decisions and dissenting opinions shall normally comply with the guidelines as to length set forth in the Provider's Supplemental Rules. Any dissenting opinion shall accompany the majority decision. If the Panel concludes that the dispute is not within the scope of Paragraph 4(a) of the Policy, it shall so state. If after considering the submissions the Panel finds that the complaint was brought in bad faith, for example in an attempt at Reverse Domain Name Hijacking or was brought primarily to harass the domain-name holder, the Panel shall declare in its decision that the complaint was brought in bad faith and constitutes an abuse of the administrative proceeding.

16. Communication of Decision to Parties

(a) Within three (3) calendar days after receiving the decision from the Panel, the Provider shall communicate the full text of the decision to each Party, the concerned Registrar(s), and ICANN. The concerned Registrar(s) shall immediately communicate to each Party, the Provider, and ICANN the date for the implementation of the decision in accordance with the Policy.

(b) Except if the Panel determines otherwise (see Paragraph 4(j) of the Policy), the Provider shall publish the full decision and the date of its implementation on a publicly accessible web site. In any event, the portion of any decision determining a complaint to have been brought in bad faith (see Paragraph 15(e) of these Rules) shall be published.

17. Settlement or Other Grounds for Termination

(a) If, before the Panel's decision, the Parties agree on a settlement, the Panel shall terminate the administrative proceeding.

(b) If, before the Panel's decision is made, it becomes unnecessary or impossible to continue the administrative proceeding for any reason, the Panel shall terminate the administrative proceeding, unless a Party raises justifiable grounds for objection within a period of time to be determined by the Panel.

18. Effect of Court Proceedings

(a) In the event of any legal proceedings initiated prior to or during an administrative proceeding in respect of a domain-name dispute that is the subject of the complaint, the Panel shall have the discretion to decide whether to suspend or terminate the administrative proceeding, or to proceed to a decision.

(b) In the event that a Party initiates any legal proceedings during the pendency of an administrative proceeding in respect of a domain-name dispute that is the subject of the complaint, it shall promptly notify the Panel and the Provider. See Paragraph 8 above.

19. Fees

(a) The Complainant shall pay to the Provider an initial fixed fee, in accordance with the Provider's Supplemental Rules, within the time and in the amount required. A Respondent electing under Paragraph 5(b)(iv) to have the dispute decided by a three-member Panel, rather than the single-member Panel elected by the Complainant, shall pay the Provider one-half the fixed fee for a three-member Panel. See Paragraph 5(c). In all other cases, the Complainant shall bear all of the Provider's fees, except as prescribed under Paragraph 19(d). Upon appointment of the Panel, the Provider shall refund the appropriate portion, if any, of the initial fee to the Complainant, as specified in the Provider's Supplemental Rules.

(b) No action shall be taken by the Provider on a complaint until it has received from Complainant the initial fee in accordance with Paragraph 19(a).

(c) If the Provider has not received the fee within ten (10) calendar days of receiving the complaint, the complaint shall be deemed withdrawn and the administrative proceeding terminated.

(d) In exceptional circumstances, for example in the event an in-person hearing is held, the Provider shall request the Parties for the payment of additional fees, which shall be established in agreement with the Parties and the Panel.

20. Exclusion of Liability

Except in the case of deliberate wrongdoing, neither the Provider nor a Panelist shall be liable to a Party for any act or omission in connection with any administrative proceeding under these Rules.

21. Amendments

The version of these Rules in effect at the time of the submission of the complaint to the Provider shall apply to the administrative proceeding commenced thereby. These Rules may not be amended without the express written approval of ICANN.

World Intellectual Property Organization Supplemental Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy

(the WIPO "Supplemental Rules")
(In effect as of December 1, 1999)

1. Scope

(a) Relationship to Rules. These Supplemental Rules are to be read and used in connection with the Rules for Uniform Domain Name Dispute Resolution Policy, approved by the Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN) on October 24, 1999 (the "Rules").

(b) Version of Supplemental Rules. The version of these Supplemental Rules as in effect on the date of the submission of the complaint shall apply to the administrative proceeding commenced thereby.

2. Definitions

Any term defined in the Rules shall have the same meaning in these Supplemental Rules.

3. Communications

(a) Modalities. Subject to Paragraphs 3(b) and 5(b) of the Rules, except where otherwise agreed beforehand with the Center, any submission that may or is required to be made to the Center or to an Administrative Panel pursuant to these Rules, may be made:

(i) by telecopy or facsimile transmission, with a confirmation of transmission;

(ii) by electronic mail (e-mail) using the address specified by the Center; or

(iii) where both parties agree, through the Center's Internet-based case filing and administration system.

(b) E-Mail Address. For the purposes of any communications by electronic mail to the Center, including those required under Paragraphs 3(b) and 5(b) of the Rules, the following address should be used: domain.disputes@wipo.int.

(c) Copies. When a paper submission is to be made to the Center by a Party, it shall be submitted in four (4) sets together with the original of such submission.

(d) Archive. The Center shall maintain an archive of all communications received or required to be made under the Rules.

4. Submission of Complaint

(a) Complaint Transmittal Coversheet. In accordance with Paragraph 3(b)(xii) of the Rules, the Complainant shall be required to send or transmit its complaint under cover of the Complaint Transmittal Coversheet set out in Annex A hereto and posted on the Center's web site. Where available, the Complainant shall use the version that is in the same language(s) as the registration agreement(s) for the domain name(s) that is/are the subject of the complaint.

(b) Registrar Notification. The Complainant shall provide a copy of the complaint to the concerned Registrar(s) at the same time as it submits its complaint to the Center.

(c) Complaint Notification Instructions. In accordance with Paragraph 4(a) of the Rules, the Center shall forward the complaint to the Respondent together with the instructions set out in Annex B hereto and posted on the Center's website.

5. Formalities Compliance Review

(a) Deficiency Notification. The Center shall, within five (5) calendar days of receiving the complaint, review the complaint for compliance with the formal requirements of the Policy, Rules and Supplemental Rules and notify the Complainant and Respondent of any deficiencies therein.

(b) Withdrawal. If the Complainant fails to remedy any deficiencies identified by the Center within the time period provided for in Paragraph 4 of the Rules (i.e., five (5) calendar days), the Center shall notify the Complainant, the Respondent and the concerned Registrar(s) of the deemed withdrawal of the complaint.

(c) Fee Refunds. Unless the Complainant confirms its intention to re-submit a complaint to the Center following a deemed withdrawal, the Center shall refund the fee paid by the Complainant pursuant to Paragraph 19 of the Rules, less a processing fee as set forth in Annex D.

6. Appointment of Case Administrator

(a) Notification. The Center shall advise the Parties of the name and contact details of a member of its staff who shall be the Case Administrator and who shall be responsible for all administrative matters relating to the dispute and communications to the Administrative Panel.

(b) Responsibilities. The Case Administrator may provide administrative assistance to the Administrative Panel or a Panelist, but shall have no authority to decide matters of a substantive nature concerning the dispute.

7. Panelist Appointment Procedures

(a) Party Candidates. Where a Party is required to submit the names of three (3) candidates for consideration for appointment by the Center as a Panelist (i.e., in accordance with paragraphs 3(b)(iv), 5(b)(v) and 6(d) of the Rules), that Party shall provide the names and contact details of its three candidates in the order of its preference. In appointing a Panelist, the Center shall, subject to availability, respect the order of preference indicated by a Party.

(b) Presiding Panelist

(i) The third Panelist appointed in accordance with Paragraph 6(e) of the Rules shall be the Presiding Panelist.
(ii) Where, under Paragraph 6(e) of the Rules, a Party fails to indicate its order of preference for the Presiding Panelist to the Center, the Center shall nevertheless proceed to appoint the Presiding Panelist.
(iii) Notwithstanding the procedure provided for in Paragraph 6(e) of the Rules, the Parties may jointly agree on the identity of the Presiding Panelist, in which case they shall notify the Center in writing of such agreement no later than five (5) calendar days after receiving the list of candidates provided for in Paragraph 6(e).

(c) Respondent Default

Where the Respondent does not submit a response or does not submit the payment provided for in Paragraph 5(c) of the Rules by the deadline specified by the Center, the Center shall proceed to appoint the Administrative Panel, as follows:

(i) If the Complainant has designated a single member Administrative Panel, the Center shall appoint the Panelist from its published list;
(ii) If the Complainant has designated a three member Administrative Panel, the Center shall, subject to availability, appoint one Panelist from the names submitted by the Complainant and shall appoint the second Panelist and the Presiding Panelist from its published list.

8. Declaration

In accordance with Paragraph 7 of the Rules, prior to appointment as a Panelist, a candidate shall be required to submit to the Center a Declaration of Independence and Impartiality using the form set out in Annex C hereto and posted on the Center's web site.

9. Fees

The applicable fees for the administrative procedure are specified in Annex D hereto and posted on the Center's web site.

10. Word Limits

(a) The word limit under Paragraph 3(b)(ix) of the Rules shall be 5,000 words.

(b) The word limit under Paragraph 5(b)(i) of the Rules shall be 5,000 words.

(c) For the purposes of Paragraph 15(e) of the Rules, there shall be no word limits.

11. Amendments

Subject to the Policy and Rules, the Center may amend these Supplemental Rules in its sole discretion.

12. Exclusion of Liability

Except in respect of deliberate wrongdoing, an Administrative Panel, the World Intellectual Property Organization and the Center shall not be liable to a party, a concerned registrar or ICANN for any act or omission in connection with the administrative proceeding.

الفهرس

